وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-
Faculté Des Sciences Humaines Et Sociales
Département Des Histoire et archéologie

الميدان: علوم إنسانية
الشعبة: تاريخ عام
التخصص: تاريخ معاصر

العنوان: الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية– الفرنسية (1961–1962م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر" ل.م.د "
دفعـــــة: 2018م

إعداد الطالب :1– حامد تريكي. إشراف الأستاذ: عبد الرزاق حرابي.
2– موسى بوعلي.

لجنـــة المناقشـــة:

الاسـم واللقب	الرتبـة العلمية	الصفـة
الدام محمد	أستاذ مساعد – أ–	رئيســـا
عبد الرزاق حرابي	أستاذ مساعد–أ–	مشرفـا ومقررا
بختة وابل	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... بوعلي محمد يسرى .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 105075024 الصادرة بتاريخ: 2017/06/13

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في التاريخ المعاصر.

المعنونة بـ :

..... الدور السويسري في رعاية الشؤون الجزائرية .....

.....

..... الفترة الممتدة بين 1962 - 1961 .....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2018.

إمضاء وبصمة الطالب

2018 ماي 03

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عبد المالك سليم
ملحق للإدارة الإقليمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... تركي جمال .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ....97237283.... الصادرة بتاريخ: 2015/04/14.

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في التاريخ المعاصر.

المعنونة بـ :

..... الدور السوسيو سياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين .....
..... العقيدة 1962-1931 .....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 03/05/ 2018.

إمضاء وبصمة الطالب

2018 ماي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عبد المالك سليم
ملحق للإدارة الإقليمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ...../ق.ت.آ/ ك.ع.ا.إ/ج.ع.ت.ت/2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : عبد الرزاق جهاجة

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ☒ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :
الدور السوسيو سياسي لجمعية العلماء في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962

تخصص :
التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطلبة:

- 01 ...حركي حامد.....
- 02 ...بوعلي موسى.....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في 25/04/2018.

إمضاء الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

سبحان الذي سخر لنا الكون ليكون لنا طوع أمرنا، الحمد لله الذي أنار عقولنا بالعلم وهدانا إلى نور التعلّم لنكشف بأيدينا عن بعض مغاليق هذا الوجود، الحمد لله دوما وأبدا على ما حصلنا عليه من نعم وخيرات، الحمد لله الذي يعود إليه الفضل الأول والأخير في إنجاز هذه المذكرة وإتمام ما طمحنا إليه وبعد:

نتوجه بشكرنا الجزيل إلى أستاذنا المشرف "حرابي عبد الرزاق" الذي كان مثلنا الأعلى في العمل الجاد، وبث الإرادة القوية في أنفسنا، ومساعدتنا على إنهاء رسالة التخرج، فمنا لك أستاذنا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

وإلى أساتذة لجنة المناقشة الأستاذة: "وابل بختة" والأستاذ "الدام محمد" اللذين تكرما علينا بالاطلاع على دراستها ونقدها وتمحيصها.

وكل أساتذة قسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة تبسة نخص بالذكر: الأستاذ: "شنتي أحمد".

قائمة المختصرات:

الاختصار	دلالته
تر	ترجمة
ج	الجزء
د.ت	دون تاريخ نشر
ص	صفحة
ص ص	صفحات متعددة
ط	الطبعة

فهرس المواضيع

فهرس الموضوعات:

المحتوى	**الصفحة**
شكر وعرفان	
مقدمة	أ – خ
الفصل الأول: تطور الثورة وقبول فرنسا للتفاوض	02-21
المبحث الأول: التطور العسكري للثورة	02-12
المبحث الثاني:التطور السياسي للثورة	12-17
المبحث الثالث: فشل ديغول في القضاء على الثورة واضطراره للتفاوض	17-21
الفصل الثاني:المفاوضات الجزائرية الفرنسية	23- 54
المبحث الأول: اللقاءات الشخصية	23-31
المبحث الثاني: المفاوضات غير الرسمية الاستكشافية	32-42
المبحث الثالث: المفاوضات الرسمية	43-54
الفصل الثالث: الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961-1962	56-79
المبحث الأول :علاقة جبهة التحرير باللجنة الدولية للصليب الأحمر	56-58
المبحث الثاني: انخراط الجزائر في اتفاقيات جنيف	59-63
المبحث الثالث : الاتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري	64-68
المبحث الرابع : جهود سويسرا لتوسط بين الجزائر وفرنسا	69-72
المبحث الخامس: اللقاءات الجزائرية الفرنسية	73-79
الخاتمة	81-83
الملاحق	85-125
قائمة المصادر والمراجع	127-129

مقـدمـة

التعريف بالموضوع

حققت الثورة نجاحا باهرا على حساب الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة في الجزائر وفشلت فرنسا في قمعها وإخمادها، فاستنجدت بخبير جنرالاتها "ديغول"، وقد تميزت سياسته بازدواجية الترهيب والترغيب المبنية على إرهاب المجاهدين بتكثيف المخططات العسكرية من ناحية وإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية لفصل الشعب عن ثورته من ناحية أخرى وبعد استنفاذه لكل الوسائل والسبل لانتهاء الثورة، وتكبيده الخزينة الفرنسية خسائر مادية كبيرة، وأقرت حكومة ديغول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأرغمت على إجراء التفاوض وقد ميز المفاوضات الفرنسية الجزائرية اختلاف وجهات النظر واتساع الهوة بينها نظرا لتمسك كل وفد مطالبه، وبدا الحوار يتجه نحو الانسداد، فأصبحت الوساطة ضرورة ملحة لتجاوز العقبات، وهنا مثلت سويسرا حلقة وصل بين الخصمين، وسخرت لذلك أراضيها، وزجت بسياستها لإنجاح النقاش فقد أعطت سويسرا دفعا لعجلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية وهذا الموقف المهم للجانب السويسري هذا ما سنحاول التطرق له في دراستنا.

ومن هنا جاء موضوع عنوان بحثنا: الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961-1962.

- أسباب اختيار الموضوع: اخترنا هذا الموضوع لسببين رئيسين هما:

السبب الذاتي: وهو حُبنا في الإطلاع على حيثيات التفاوض الجزائري الفرنسي، باعتبارنا ننتمي إلى هذا الوطن المفدى، الذي ضحى من أجله مليون ونصف مليون شهيد.

السبب الموضوعي: من دواعي اختيارنا لهذا الموضوع هو رغبتنا في الاطلاع أكثر على موقف بعض الدول وخاصة سويسرا تجاه القضية الجزائرية وابرز إبعادها السياسية اتجاه هذه الثورة وانعكاساتها عن الأصعدة الخارجية وإبراز صورة سويسرا المشرفة من خلال موقف حكومتها وشعبها للقضية الجزائرية.

الإشكالية:

- ما الدور الذي لعبته سويسرا في نجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961-1962

وتندرج تحت هذه الإشكالية إشكاليات ثانوية وهي كالتالي:

- ماهي الأسباب التي جعلت فرنسا تقبل التفاوض؟
- ماهي الإرهاصات الأولى للمفاوضات الفرنسية الجزائرية؟
- كيف تمت المفاوضات بين الوفدين؟
- ما مدى نجاح سويسرا في دعم القضية الجزائرية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم بحثنا على النحو التالي:

خطة البحث:

إن الموضوع في الأصل متشعب وصعب وقد اتبعنا خطة تتكون من ثلاث فصول رئيسية وخاتمة كالآتي:

ففي الفصل الأول تطرقنا إلى تطور الثورة وأسباب قبول فرنسا التفاوض، وبداية المفاوضات من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة وفرنسا، من 1956–1959 رغم الضغوطات الفرنسية وحصارها للقضية الجزائرية.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دفع مسار المفاوضات بالعودة إلى جذورها المتمثلة في اللقاءات الشخصية، وتم التركيز على اللقاءات السرية مثل: محادثات مولان في 20 جوان 1960، مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961، وصولا إلى محادثات لوغران جويلية 1961، وختمنا الفصل بالمحادثات العلنية مثل بال ولروس واتفاقيات ايفيان الثانية.

أما الفصل الثالث: فقد تناولنا فيه الدور السويسري في المفاوضات فتكلمنا عن علاقة جبهة التحرير باللجنة الدولية بالصليب الأحمر والانخراط في اتفاقيات جنيف، وركزنا على الاتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري وجهود هذا الأخير للتوسط بين الجزائر وفرنسا، وفي الأخير تناولنا اللقاءات الجزائرية الفرنسية في سويسرا والجهود المبذولة من قبل سويسرا لإنجاح المفاوضات.

منهج البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي والمنهج التاريخي الوصفي لنعمد إلى رصد وتتبع الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا موضوعيا وفقا لتسلسلها الزمني، وابراز العوامل التي أثرت في مجرى المفاوضات الجزائرية – الفرنسية بوساطة سويسرية.

مصادر ومراجع البحث:

وفي ما يخص مصادر البحث التي اعتمدتاها في هذه الدراسة وبشكل أساسي اعتمدنا على رضا مالك: وكتابه الجزائر في ايفيان، وهو أحد اهم المصادر باعتبار مؤلفه ضمن الوفد المفاوض، فقد افادنا كثير في سرد مجريات التفاوض منذ البداية.

واوليفي لونغ: وكتابه الملف السري – اتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، وهو احد أكثر المصادر المهمة في دراسة الدور السويسري في المفاوضات الجزائرية– الفرنسية.

ومن المراجع اعتمدنا على عمار بوحوش ورمضان بورغدة.

الصعوبات:

إن الصعوبات التي واجهتنا إثناء دراستنا لهذا الموضوع هي صعوبات متعلقة بظروف البحث وعدم توفر المادة العلمية في هذا الموضوع، وضيق الوقت فهو موضوع صعب يحتاج فترة طويلة من الزمن حيث نبرز الحقائق على ارض الواقع.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذلناه في جمع المادة العلمية وتحليلها وإيصالها للصورة الفعلية لإثراء هذا الموضوع، إلا انه لا يزال مفتوح إمام جهود أخرى، ونأمل أن يكون هذا البحث انطلاقا نحو عمل أفضل ومحالة تكملة جهود سابقة ولو بسيطة.

الفصل الأول

تطور الثورة وقبول فرنسا للتفاوض

المبحث الأول: التطور العسكري للثورة

المبحث الثاني: التطور السياسي للثورة

المبحث الثالث: فشل ديغول في القضاء على الثورة واضطراره للتفاوض

المبحث الأول: التطور العسكري للثورة

في تاريخ الشعوب أيام خالدة لها تمثلت في تغيير جوهري للأوضاع السائدة فالفاتح نوفمبر 1954 سجل صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصرة لأن الذين صنعوا الحدث وفجروا الثورة التحريرية، حتى عرف المستعمر وكل العالم قوتها فحددوا الهدف ووضعوا أرجلهم في المسار الذي طالما انتظروه والذي فتح لهم مجال واسعا نحو آفاق جديدة وطرق النضال الصحيحة[1].

على الرغم من أن الجزائريين كانوا قد أعلنوا ولأول مرة يوم إندلاع الثورة عن استعدادهم للحل السياسي عن طريق التفاوض بين الطرفين إذ أرادت فرنسا تجنب إراقة الدماء وتعميق العداوة بين الشعبين وقد جاء في بيان أول نوفمبر ما نصه، "وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة والدليل على رغبتها الحقيقية، في السلم وتحديد للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطة تحدها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها[2].

وتتألف هذه الأرضية من ثلاث نقاط.

1- تصريح من الحكومة الفرنسية "يعترف بالجنسية الجزائرية ويلغي كل القرارات والمراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية".

2- بدء المفاوضات مع الناطقين الرسميين المفوضين من الشعب الجزائري[3].

---

[1]- مصطفى طلابي وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشوري- بيروت، لبنان، 1982، ص 92.

[2]- محمد جغار: بيان أول نوفمبر 1954، دعوة على الحرب رسالة السلام، قراءة في البيان، تق محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 1999، ص ص 128-129.

[3]- رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، تر فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ،2003، ص 25.

3- خلق مناخ من الثقة، عبر تحرير المعتقلين، وإلغاء كل التدابير الاستثنائية، وهكذا لم تخف جبهة التحرير، وهي تدعوا للقتال في ذات الوقت، تفضيلها الحل السلمي، فاللجوء إلى السلام، لم يكن يوما قرار يتخذه الإنسان بغبطة في القلب، خاصة عندما يكون قادة الانتفاضة، كما هو الحال لا يهدفون إلى تحقيق انتصار في الميدان بقدر ما يهدفون إلى إنهاء مؤامرة الصمت الذي كان يحيط بقضيتهم1

كان الثوار قد أنجزوا بنجاح مهمة الثورة، فإن هذه الخطوة على أهميتها وصعوبتها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الجوهري لهذا المشروع الثورة، وهو تمكين الشعب الجزائري من استعادة لسيادته الوطنية، فبين هذا الهدف والثوار كانت توجد عقبات، رهيبة في كل المجالات كان يجب أن يبذلوها فكان من الضروري في هذا المجال جعل الثورة أكثر فاعلية وشمولية وأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المعايير الديمقراطية ورفع الغموض في طبيعتها، وتحديد أهدافها ووسائلها لتسويتها لدى الرأي العام المحلي والدولي بغرض تحقيق مزيد من الدعم والمساندة في مواجهة هجمة رهيبة عسكرية وسياسة، ودعائية كانت تشنها السلطات الفرنسية لاحتواء الثورة والقضاء عليها في المهد.ولتحقيق هذه الأهداف انعقد مؤتمر يوم 20 أوت 1956، الذي يعد أول مؤتمر وطني للثورة الجزائرية2.

وتركزت أشغال المؤتمر على نقطتين أساسيتين هما، تزويد الثورة بمؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات مفصلية ومحددة لإدارتها بنجاح وسط تحديات وعقبات رهيبة3.

وتحرير ميثاق بين أهدافها ووسائلها تحقيقها، وتحدد نظرتها المختلفة للمسائل الوطنية والدولية التي لها علاقة بالثورة الجزائرية1.

---

[1]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 25.

[2]- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، (1958-1962م) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات عنابة- الجزائر، 2012،ص 41.

[3]- المرجع نفسه، ص41.

إن جبهة التحرير قد توصلت بعد دراسات ومشاورات إلى تقديم ملف قانوني كامل تم بموجبه إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 وعينت أمينا عاما له، السيد عيسات إيدير، ترصدت له الميزانية الكافية واللازمة لانطلاقة بالكيفية التي تمكن من مطالبه وإلغاء منافسة لاتحاد النقابي للعمال الجزائريين والاتحاد العام للنقابات الجزائرية، وبالفعل استطاع لاتحاد العام للعمال الجزائريين، أن يقطع خطوات جبارة في مجال التجنيد والعلاقات مع المنظمات المماثلة العاملة خاصة في البلدان الغربية وبذلك أصبح قادرا على تعبئة الجماهير الشعبية لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني كما كان الأمر بالنسبة لإضراب أسبوع2.

تمرد 13 ماي ومجيء ديغول للحكم:

إن تعاظم الثورة الجزائرية أدى بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر، وعزل فرنسا في الأمم المتحدة وأثر في علاقتها مع الدول الأفروا آسيوية والإفريقية بصفة عامة، وعلاقاتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة، والمتتبع للأزمات الوزارية الفرنسية، منذ سقوط حكومة مندس فرنس في فبراير 1955 حتى نهاية الجمهورية الرابعة، يجدها جميعا قد نشأت مع مشكلات تتعلق بشمال إفريقيا والجزائر بشكل خاص كما أن الثورة الجزائرية، أوقعت فرنسا في أزمات سياسة واقتصادية إذ قال عنها الجنرال ديغول3.

في مطلع ربيع 1955 كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق فقد كان كل إنسان يشعر أن إختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة، وأن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من التابع الذي أصبح دورنا، ولا سيما أن الاستعمال وبخاصة في الجزائر، أصبح مجرد أموال

---

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص41.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، ج2، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م ص 109.

[3] – الجنرال ديغول: 1890–1970م سياسي وجنرال ورجل دولة فرنسي، تزعم مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب ع2، مؤسس الجمهورية الخامسة عام 1958 بعد أحداث 13 ماي حيث تميزت سياسته بالخبث وجمعت بين القمع والأعزاء ومحاولة اختراق صفوف الثورة التحريرية. أنظر: تاريخ الاطلاع: 2018/04/24م/14.00 www.pdfactory.com

مرهونة عقيمة الفائدة، أنه يبدو واضحا حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة، أن النظام عاجز عن حل هذه القضية، وعن تفاقم الوضع الفرنسي وازدياد خطورته، يسترسل ديغول قائلا بتاريخ 15 أفريل سقطت وزارة فيليكس غايارن وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر لا سيما وأن الوزير، روبير لاكوست كان يعرف علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل "بيان بيان فو" وأن القائد العام للجنرال سالان، أبرق إلى باريس ملمحا إلى احتلال حدوث رد فعل يائس لدى الجيش، وقد بدا ارتباك وعجز السلطات الفرنسية أمام الوضع الراهن وأضحت فرنسا سائرة نحو الهلال[1].

إن زحف الثورة المتواصل، وعجز القوات الفرنسية على إيقافه، أدى إلى خلق الأزمات لفرنسا، التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي حيث يقول فرانتز فانون: "هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954 فبعد حكومات أذغرفور، وغيي موليه[2]، وبورجيس مونوري، والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي رأسها فيليكس غايار[3].

هاهي فرنسا تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على رأسها فيليكس غايار باعتبارها بالغة الخطورة.

فلقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين وأنشأ لجان الأمن، وتتابعت لأحداث منذ 13 ماي 1958،حتى أول جوان من العام نفسه وكانت تهدف هذه الحركة إلى لإدماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية .

---

[1]– محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، 1956–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص ص 218–219.

[2]– غيي موليه: 31 ديسمبر 1905– 3 أكتوبر 1975 سياسيا فرنسيا، رئيس الوزراء في فيفري 1956 إلى غاية 13 جوان 1957، إلتحق بالجيش الفرنسي في عام 1939، وأنظم إلى المقاومة، انتخب إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، وشغل منصب نائب رئيس وزراء في عام 1946 في 1950–1951 كان وزير للعلاقات الأوروبية في حكومة الراديكالي بليفين كان يمثل في مجلس أوروبا، توفي في باريس عام 1975. أنظر: تاريخ الاطلاع: 2018/04/27م/10:30.

www.pdfactory.com

[3]– محمد لحسن زغيدي: مرجع سابق، ص 219.

ففي 13 ماي 1958، قام الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو، وأعلنوا للعالم تسلمهم الحكم وفي اليوم التالي أذاع ماسو بمجلس الثورة العسكري، نداء إلى الجنرال ديغول، دعاه فيه إلى تسلم الحكم، وبحدوث الانقلاب العسكري في الجزائر، أصبح رئيس الدولة الفرنسية يواجه أزمة خطيرة، وهكذا انتهت الأزمة بوصول ديغول إلى الحكم1.

يوم الأحد 1 جوان 1958 في فرنسا بعد إثنا عشر سنة قضاها بعيدا عن قصر الإليزي الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1942 مكث فيه إلى غاية 1946، وفي يوم 03 جوان تحصل على كامل الصلاحيات.

عودة ديغول إلى الحكم لإنقاذ فرنسا من المأزق الذي وقعت فيه بسبب الثورة الجزائرية كان قائما على شروط حددها في الحكم بواسطة مرسوم لستة أشهر، وتجميد صلاحيات المجالس لمدة شهرين، واقترح دستور جديد على الشعب الفرنسي، وبذلك دخلت فرنسا عهدا جديدا تميز بطغيان شخصية ديغول الذي فرض نظاما رئاسيا صارما2.

الإستراتيجية العسكرية للجنرال ديغول في مواجهة الثورة:

بالنسبة للثورة الجزائرية بداية مرحلة خطيرة على الصعيد العسكري، حيث وضع الجنرال ديغول خطة عسكرية محكمة حشد لها معظم الإمكانيات المادية والعسكرية الفرنسية، واختار لتنفيذها أحسن قادة الجيش الفرنسي وأكثرهم ولاء لشخصه، وأسس مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها لحل المشكلة الجزائرية على نتائج المعركة العسكرية3

إن الجنرال ديغول يعد من أعظم الرؤساء الذين عرفتهم فرنسا ما في ذلك شل وعظمة هي بالضبط ما يكذب الدعاية الاستعمارية المذكورة، وقد أورد هو نفسه في مذكراته ما يدعم قولنا هذا عندما توقف طويلا عند المسألة الجزائرية مؤكدا إن رجالا تاريخين أمثال دوبرمون وبيجو

[1]– محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 220.

[2]– حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007، ص 185.

[3]– رمضان بورغدة : المرجع السابق، ص 216.

وكلوزيل هم الذين بذلوا جهودا جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا وليس من المعقول أن تضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا، لأجل ذلك فإنه فكر وقدر، ثم وضع بنفسه خطة للقضاء على الثورة ترتكز على دعائم أساسية هي.

أ- التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمي بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة1958.

ب- إيهام الرأي الفرنسي والعالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني في حظيرة الأمم المتحدة ولدى منضمات الجمهورية المختلفة1.

ج- سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 تعتبر مبادرة "سلم الشجعان" محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل أمني لمسألة سياسية، بعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة الجزائرية ففي خطابه الذي ألقاه يوم 04 جوان 1958بمدينة الجزائر في أول زيارة له إلى القطر الجزائري بعد تنصيبه رئيسا للحكومة، طالب الجنرال ديغول أولائك الذين يكافحون بترك الحرب في إشارة منه إلى أفراد جيش التحرير الوطني2.

إذا كان الجنرال ديغول في العلانية يبدي نفس الاهتمام بالدعائم الثلاث المذكورة فإنه في الواقع، كان يراهن فقط على الدعامة الثالثة معتقدات الإستراتيجية الجديدة التي بشر بها الجنرال شال قادرة على إنهاء الثورة في أجل قريب.

وبالفعل قد وضع تحت تصرف قائد القوات المسلحة الجديد إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري، ولمساعدته ثم تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقداء ولم تكن استراتيجية شال مجرد حبر على ورق، بل أن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المصدر السابق، ص 129.

[2]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 223.

العسكرية التي انطلقت مع بداية العام الجديد قد شكلت خطرا كبيرا على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة1.

في هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام ستين وتسعمائة وألف ملحقة أضرار بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل لا من قبل ولا بعد وهو الأمر الذي جعل فرحات عباس2.

يقول في كتابه "تشريع حرب"3: "إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول"، ولكن على الرغم من كل هذه الجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض4.

2- تشكيل هيئة الأركان العامة لجيش التحرير

في يوم 01 أكتوبر 1958 تم تشكيل لجنتي العمليات العسكرية Commission des opérations militaires واحدة في الشرق حيث أخذت من غارديما وبتونس قاعدة لها وهي

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 131.

[2]- فرحات عباس: ولد بمدينة الطاهير شرق الجزائر عام 1899، تحصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة وإرتقا غلى رتبة مستشار ببلدية سطيف ودعا الجزائريين إلى تبنيه (بيان فيفري 1943) أمس حزب أحباب البيان عام 1943، وأدخل السجن ولما خرج أسس حزبا جديدا باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فانتخبه رئيسا لأول حكومة مؤقتة في تاريخ الجزائر وبعد الاستقلال شغل منصب رئيس أول برلمان جزائري منذ سبتمبر 1962، واستقال منه في 12 أوت 1963 توفي في 24 ديسمبر 1985م، أنظر محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عياد و صالح المتلولي، 1994، ص 179.

[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 131.

[4]- ميلودي سهام: علاقة الجكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني ، سبتمبر 1958 مارس1962، مذكر ماجستير جامعة وهران ، 2010-2011 ص12.

قريبة من الحدود الجزائرية، –التونسية– وتكفل بقيادتها العقيد محمد السعيد أما لجنة العمليات العسكرية الغربية، بزعامة العقيد هواري بومدين1.

فقد اتخذت من الناظور بالمغرب الأقصى، قرب الحدود الجزائرية، المغربية مقر لها وأوكلت لهاتين اللجنتين مهمة ضمان التموين، وقيادة العمليات العسكرية، غير أن الولاية الثانية بقيادة علي كافي رفضت هذا القرار واعتبرته إهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني ، مؤكدة أنه من وجهة ثورية لا نستطيع "أن نتصور، كيف يمكن لهيئة أن تدبر من خارج البلد عمليات عسكرية تجري داخله واستوطن للقبول بها أن تستقر هاتين الهيئتين داخل الجزائر، وأرسل مجلس الولاية بقيادة على كافي رسالة إلى الحكومة المؤقتة يوم 1958/10/19 ضمنها مواقفه من هذه القضية ومن قضايا أخرى، والواقع أن هذه الهيئة العسكرية لم تفلح في أداء مهمتها على وجه حسن، نتيجة عدم الإنسجام بين أعضائها وفي الوقت الذي بدأ فيه الجنرال شال بتنفيذ مخططه2.

ولهذا قرر المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقده بطرابلس في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 وتعديل الحكومة وإلغاء وزارة الحرب، وتعويضها بلجنة وزارية مشتركة للحرب تتشكل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال3.

---

[1]– هواري بومدين: اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 بهيليو بوليس (ولاية قالمة) انخرط في حزب الشعب الجزائري، في عام 1955 التحق بالولاية الخامسة بالقطاع الوهراني التي عين على رأسها في 1957 وأخيرا قيادة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني، وغداة الاستقلال عين نائبا لرئيس المجلس وزير للدفاع الوطني في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة، في 19 جوان 1965، قاد عملية عزل الرئيس بن بلة وأصبح رئيسا لمجلس الثورة في عام 1968، قام بتأميم المحروقات ووسائل النقل، أنتخب رئيسا للجمهورية، توفي في 27 ديسمبر 1978، أنظر، محمد حربي، المرجع السابق، ص 187.

[2]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 288–289.

[3]– لخضر بن طوبال: من مواليد 1923 بميلة إنخرط في صفوف حزب الشعب، انضم إلى المنظمة الخاصة عضو في مجموعة 22، كان من المؤطرين لهجومات 20 أوت 1955، شارل في مؤتمر الصومام، عين عضوا إضافية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلف زيغود يوسف على رأس الولاية الثانية، وفي أوت 1957 عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ،

وعبد الحفيظ بوصوف، مهمتها الإشتراك في الجيش، كما قرر المجلس إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، وعضوية الرواد، على منجلي، قايد أحمد ، عز الدين زراري، وأمرها بتكثيف العمليات العسكرية ضد المراكز الفرنسية المنتشرة في المنطقة الحدودية، ومحاولة تدمير خطي موريس وشال، لتسهيل عمليات تسريب الأسلحة، إلى جيش التحرير الوطني في الداخل، كما أمر المجلس الوطني للثورة القيادة العسكرية بتسريب وحدات من جيش التحرير المرابط على الحدود إلى الداخل لتعزيز القدرات العسكرية لقوات مختلف الولايات التي ألحق بها مخطط شال خسائر فادحة، وأمر هيئة الأركان العامة والوزراء الذين ترتبط مهمتهم مباشرة بالداخل بالعمل على العودة إلى داخل البلاد للإشراف على الثورة عن قرب، ولكن هذه المهمة لم تتحقق، وعلى الرغم من الصراعات التي كانت تميز العلاقات بين الوزراء الفاعلين داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم الصراعات بين الحكومة وهيئة الأركان لجيش التحرير الوطني إلا أن هذه الأخيرة بذلت جهدا كبيرا لتقوية القدرات العسكرية لوحداتها المرابطة في تونس والمغرب وفرض ضغط مستمر على الحدود لاستنزاف جهود القوات الفرنسية في هذه المناطق الحيوية1.

كان جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية في حرب مستمرة مع مراكز القوات الاستعمارية المتمركزة على الحدود من جهة، وفي حرب دائمة وصراع مستمر مع السد المكهرب من جهة أخرى وكانت هجماتها مكثفة على طول الحدود ونذكر منها، الهجمات التي قام بها أيام 27 أوت و 12 و29 ديسمبر 1959 وعمليات العبور الناجحة التي اجتازت السد المكهرب خلال شهر جوان وأوت وأكتوبر 1959، وكان جيش التحرير الوطني منظما تنظيما محكما وكانت له إطارات كفئة ودعمته عناصر جزائرية كانت تعمل في صفوف القواة الاستعمارية وكان لهذه

ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، شارك في المفاوضات الجزائرية في لروس، أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 187.

[1]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 288–289.

الإطارات الأثر البالغ في خلافة الكثيرين من قادة المجاهدين الأوائل الذين اعدموا، بتهم.واهيه على الرغم من أنهم كانوا من صانعي مجد الثورة1.

وكان جلهم من قيادة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) ونظرا لاحتلال الثورة أسلحة كثيرة على الحدود الشرقية، فإنها كانت القوة الضاربة والأساسية لجيش التحرير الوطني، والدعامة القوية الدبلوماسية الجزائرية وضمنت بذلك حرية التحرك الدبلوماسي للحكومة المؤقتة وقد وصف السيد، محمد يزيد قوة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية وصفا دبلوماسيا حينئذ (إنها قوة مساومة) حين قيام المفاوضات، بالإضافة إلى أنها قوة حربية وقد نالت الدبلوماسية الجزائرية الدعم المطلوب من جيش التحرير الوطني.

وكان العتاد المخزن لدى الثورة على الحدود يساهم في تدعيم الثورة داخل القطر الجزائري ووحدات جيش التحرير المتمركزة على الحدود، وكان من مخططات جبهة التحرير الوطني ضمان التسليح لجيشها النظامي داخل الوطن خاصة إذا طالت الحرب2.

المبحث الثاني: التطور السياسي للثورة.

1- تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

كانت جبهة التحرير تدرك أن تدويل القضية الجزائرية أمرا حاسما في حل المشكلة الجزائرية، بما يخدم أهدافها، ولكنه أمر في غاية الصعوبة بفعل المكانة الدولية المرموقة التي كانت فرنسا تتمتع بها وتأثيرها الكبير على المجتمع الدولي، وجحدت أن المنفذ الوحيد للوصول إلى الأمم المتحدة هو مساعدة الدول العربية والإسلامية ومجموعة الدول الأسياوية والإفريقية المستقلة عن الكتلتين الشرقية والغربية التي بدأت تنسق فيها بينها لإنشاء كتلة قوية مستقلة من شأنها أن

[1]- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول ثورة التحرير 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 293-295.

[2]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 293-295.

تحافظ على استقلالها السياسي في مواجهة محاولات إحتواء هذه الدول التي قام الاتحاد السوفياتي، والو،م،أ، وكان أبرز مظاهر الحرب الباردة لأحلاف العسكرية التي عمدت الولايات م،أ إلى تشكيلها مع بعض دول العالم الثالث مثل حلف بغداد الذي أنشأ خلال شهر فيفري 1955 ليشمل الولايات المتحدة، باكستان، إيران وكان بمثابة إمتداد لحلف الشمال الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط ومن أبرز أهدافها، وقف الزحف الشيوعي، وضرب حركات التحرر الوطني والقومي في تلك المنطقة الحيوية من العالم، وهكذا استدعت دول مؤتمر باندونغ1.

جبهة التحرير الوطني لتشارك كعضو ملاحظ في أشغال هذا المؤتمر، فتمكن من كسب أول دعم دولي للقضية الجزائرية بفضل مساعدة السلطات المصرية2.

وتمكنة جبهة التحرير الوطني منذ ذلك الوقت من نسج شبكة من العلاقات الودية مع مجموعة الدول الآفرو آسيوية التي ستكفل منذ شهر سبتمبر 1955 بالعمل على إدراج القضية الجزائرية سواء في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، وقد ساعد على ذلك استقطاب جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، بمختلف رموز التيارات السياسية الوطنية الأخرى كالمركزيين والعلماء، ومناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعلى رأسهم فرحات عباس، وبعض العناصر التي كانت تنتشب للحزب الشيوعي الجزائري، بحيث أصبحت خلال ربيع 1956 تمثل غالبية الشعب الجزائري وقد اعتبر ميثاق الصومام، أن مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إليها الفضل في هدم هذه الأسطورة الرسمية القائلة بأن "الجزائر فرنسية"3، كما شاركت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الجبهة الأفروآسيوية الذي

---

[1]– مؤتمر الدول الافرو آسيوية: عقد ما بين 18و 24 أفريل 1955، والذي يعد أول تجمع لهذه الشعوب الأسيوية والإفريقية في التاريخ، ومن أبرز نتائجه سياسة الحياد الإيجابي. أنظر: تاريخ الاطلاع: 2018/04/27م/10.30.

www.pdfactory.com

[2]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص41.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 59–60.

عقد بأكرا العاصمة الغانية في أفريل 1958، واعترفت خلال الدول المستقلة من القارتين بحق الشعب الجزائري تقرير مصيره، وأكدت أيضا التزامها بمساعدة في منابر هيئة الأمم المتحدة1.

وفي هذا الإطار شاركت قيادة الثورة في مؤتمر جامعة الدول العربية المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب الأقصى في سبتمبر 1959 والذي توج بإصدار لائحة ختامية أوصى فيها بضرورة السعي إلى مساعدة الشعب الجزائري لأجل تحقيق النصر وحققت من خلال الثورة التحريرية إلتزام الدوائر السياسية العربية للضغط على الحكومة الفرنسية ومساعدة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة2 .

كما تحركت بلوماسية جبهة التحرير الوطني في ذات الاطار قصد تدويل القضية الجزائرية بالمشاركة في المؤتمر ان العالمية لما لها من تأثير ليس فحسب على فرنسا بل وحتى في مسار العلاقات الدولية3

ضمن ظروف الحرب الباردة، ومن أبرز المؤتمرات تلك التي انعقدت بموسكو في فيفري 1959، وستوكهولم.في ماي 1959، حيث تمت مناقشة قضايا الاستعمار والسلم العالمي4.

أضف إلى ذلك مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الأممية الاشتراكية، الذي انعقد في هامبورغ من 14 إلى 18 جويلية 1959، والذي اشتركت فيه جرائم الجيش الفرنسي بالجزائر، فضلا عن مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني، في مؤتمر اللجنة الدائمة للكفاح ضد الاستعمار الذي أنعقد بالقاهرة ما بين 27 و30 ماي 1959.

وأيا كانت فإن مشاركة جبهة التحرير الوطني في هذه المؤتمرات سواء الإقليمية منها أو القارية، رسمت الطريق لتدويل القضية الجزائرية وإدراجها في هيئة الأمم المتحدة1 .

---

[1]– جريدة المجاهد: 27 ماي 1958، ص 3.

[2]– جريدة المجاهد: 21 سبتمبر 1959، ص 4.

[3]– أنظر الملحق: رقم1، (الخاص بالقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة)، ص 85 .

[4]– جريدة المجاهد: الجزائر في مؤتمر الاشتراكية العالمية 1959/07/27، ص 2.

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في أوت 1957 حاول كريم بلقاسم أن يخلق قيادة موحدة لجيش التحرير وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج وكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران2

والعقيد محمود الشريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم ومنعاه من الانفراد بالسلطة ويلاحظ هنا أن انقساما مماثلا كان موجود بين أعضاء الخمسة المسجونين في فرنسا حيث نجد أن بوضياف لا يتكلم مع بيطاط وحسين آيت أحمد يؤيد عيان رمضان وكريم بلقاسم يعارضه بن بلة وخيضر وأستغل ديغول هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات وقام الجيش الفرنسي برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر المسلمين من 30.000 إلى 60.000 وذلك بقصد تدعيم 50.000 جندي فرنسي في الجزائر وحوالي 1.400 ضابط في المخابرات (sas) كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، ثم إن خط "شال" و "موريس" حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر وأستشهد الآلاف من المجاهدين ولهذه الأسباب قرر قادة الثورة إنشاء

[1]– جريدة المجاهد: الجزائر في الأمم المتحدة: 1959/06/29، ص3.

[2]– عمر أوعمران: ولد في القبائل عام 1919 إنضم إلى حزب الشعب حيث تمكن من استمالة مجموعة من المجندين الجزائريين، وقف في صف مصالي الحاج ضد المركز بين (فيفري 1954، عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1956 إلى 1962، مسؤولا للتسليح والتموين، في مؤتمر طرابلس 1962 ينفصل عن كريم ويؤيد بن بلة، ينتخب عضوا في الجمعية الوطنية (1962) ثم انسحب من الساحة اللسياسية ليصبح رجل أعمال، أنظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 190.

حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك بقصد تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ1.

وفي 19 سبتمبر 1958 أعلنت قيادة الثورة لجبهة التحرير الوطني في القاهرة في تشكيل الحكومة المؤقتة في المنفى ورئيسها فرحات عباس وكريم بلقاسم وزير للدفاع واعترفت بهذه الحكومة المؤقتة الصين الشعبية وثمانية دول عربية2 .

وكان عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال يريدان أن تتولى هذا المنصب شخصية سياسية معروفة على الصعيد الدولي، لأن الحكومة المؤقتة كان في انتظارها معارك دبلوماسية ضارية على الساحة الدولية في مواجهة فرنسا التي أصبحت تتمتع بثقل هام في العلاقات الدولية بفضل شخصية الجنرال ديغول ولهذا وقع اختيارها على السيد فرحات عباس باعتباره شخصية سياسية متمرسة ويتمتع بقدر كبير من الثقافة كما أنه يمثل رمزا الاعتدال وهو رسالة واضحة إلى فرنسا وإلى المجتمع الدولي، وإلى الشخصيات الجزائرية المعتدلة، مفادها أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة الفرنسية بغرض التوصل إلى حل مشرف للقضية الجزائرية يستجيب لتطلعات الشعب الجزائري3.

ولإرضاء طموحات السيد كريم بقاسم نائب رئيسها ووزير مسؤول عن القوات المسلحة أما وزير الخارجية فقد كانت من نصب الدكتور الأمين دباغين القوية المتمثلة في شخصية لخضر بن طوبال فإنه قد استولى على وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة و وزارة الإعلام من نصيب محمد يزيد4.

---

[1]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار المعرفة الإسلامي، بيروت،ط1، 1997م ص ص 474–475.

[2]– عبد الحميد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، ط1، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د.ت، ص 160.

[3]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص355.

[4]– المرجع نفسه، ص356.

ويلاحظ هنا أن العقيد عمر أوعمران قد تم إبعاده من إدارة التسليح والمؤونة العسكرية وتعيينه ممثلا للجزائر في انقره بتركيا وذلك بدعوى المحاباة وتصرفات تسيء لوحدة وتظافر جهود أبناء الثورة وتحيزه في عملية لجهة واحدة وبذهاب العقيد أو عمران تقلص نفوذ كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1 .

ويلاحظ هنا أن المجلس الوطني للثورة الجديد قد حدد المعالم الرئيسة للسياسية الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل ومن جملة المحاور الرئيسة التي أقرها المجلس الوطني الذي تقوم عليه السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط التالية.

1- تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا.

2- تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4- القيام بمجهدات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بحسب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

5- الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب متطوعين والفنيين وإرسالهم إلى الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب.

6- اختراق الحواجز والأسلاك المكهربة على الحدود من طرف الجيش لتحرير وتدويل القضية الجزائرية.

[1]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 356.

7- دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر1.

المبحث الثالث: فشل ديغول في القضاء على الثورة واضطراره للتفاوض

انتصارات جيش التحرير الوطني

نجحت الثورة في توحيد الشعب، والتفافه حول جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وولائه لحكومته المؤقتة وبذلك استطاعت أن تفشل كل الخطط الاستعمارية، بفضل تخطيطها لتنظيم الشعب وتطوير جيش التحرير، الذي رسم في مؤتمر الصومام، ونتيجة لذلك زادت فعاليات جيش التحرير، بالنشاط والانتصار على الحصار الذي ضربه جيش الاحتلال كما رد على محاولة التقسيم بمعارك برهنت للمستعمر أن الجزائر جسم واحد شمالها وجنوبها.

ولقد كثرت عمليات جيش التحرير في كامل التراب الوطني مما أدى إلى التنافس بين كتائبه للقيام بعمليات ناجحة أكثر وقد أذهلت الضباط الفرنسيين هكذا كانت مفاجأة جيش التحرير للمستعمرين .

إن هذه الانتصارات التي حققها الثورة، في المجالين التنظيمي والعسكري وتصاعدها في ساحة المعركة بالجزائر، وفرنسا ذاتها، إضافة إلى التصميم الفرنسي على تصفية الثورة الاتفاقات المتزايدة، أدت إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الفرنسي، ويؤكد "ديغول بأن بلاده كانت على شفا الانهيار من جراء الحرب الجزائرية وللتخفيف من الانهيار الاقتصادي، الذي آلت إليه فرنسا، لجأت حكومتها إلى الاقتراض من الشعب ولقد ساعدت تلك الأزمات على اطلاع الرأي العام الفرنسي، بحقيقة الثورة الجزائرية2 .

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 474-475.

[2]- محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص ص 263-264.

دوافع رضوخ ديغول للتفاوض

في مذكراته التي نشرت مطبوعة سنة 1970 تعرض الجنرال ديغول إلى الأسباب الحقيقية التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية فقال: كما هي العادة فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطنهم ونشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع تبيانها، لقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة وستبقي قادرة إلى ما نهاية على إبقاء المقاومة في المناطق خاصة وذلك بمساعدة السكان، ففي هذا الصدد لفت انتباهي مجموعة من المؤشرات منها أنني، حينما حللت بالأرياف فإن الفلاحين الذين يسوقهم العسكر للتحية، يقفون باحترام على حافتي الطريق لكنهم يفعلون ذلك في صمت رهيب، أما في تيزي وزو ، مثلا، حيث كثافة السكان لا تسمح للجيش بإجبار الناس على التجمع، فإنهم لم يأتوا للقائي رغم مكبرات الصوت التي كانت تعلن عن مقدمي وفي قرية من قرى منطقة القبائل حاولت السلطات أن يكون الاستقبال نموذجيا، فحييت بحرارة عند مدخل البلدية وسمعت الأطفال ينشدون النشيد الوطني الفرنسي لكن عندما هممت بالخروج تقدم مني كاتب البلدية المسلم منحنيا مرتعشا وقال لي: أيها الجنرال لا تنخدعوا أن الجميع هنا يريدون الاستقلال، وفي مدينة سعيدة حيث قدم لي البطل بيجار فرقة جورة المكونه من الفلاقة المعتقلين والمستسلمين، وكان من بينهم طبيب عربي فسألته ما رأيكم يا طبيب أجابني قائلا وعيناه مغرورقتان بالدموع: أن ما يزيده، وما نحن بحاجة إليه هو أن نكون مسئولين عن أنفسنا وأن لا يسأل عنا أحدا1.

إذن أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى ورغم أننا نضيع الرجال والمال سدى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وعلى فرنسا أن تفعل ذلك "ومن جهة أخرى، استطعت أن تحقق من مواصلة حرب مستحيلة إلى مالا نهاية

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 133–134.

ستعرض جيشنا ومن خلال وحدتنا الوطنية إلى خطر،لأن طبيعة العمليات تؤدي حتما إلى انقسام قواتنا.

لأجل ذلك فّإنني تعمدت مخاطبة الضباط المسؤولين عن العمليات قائلا: إذا كان نجاح العمليات الجارية أساسي، فإن المشكل الجزائري لن يجد حله إلا إذا حصلنا على موافقة الجزائريين1.

وأن عهد الإدارة بواسطة الأوروبيين قد أنقضى، وإننا نواجه هذه الدراما في الوقت الذي يتم فيه تحرير جميع الشعوب المستعمرة، أما أنتم فاسمعوني جيدا إنكم، الجيش من أجل جيش فرنسا لا وجود لكم إلا بها ولها وأنتم في خدمتها وإن المسؤولية التي أتقلدها لتوجب على الجيش طاعتي لتحيا فرنسا، وأني لمتأكد من أنكم تفعلون ذلك وباسم فرنسا فإنني أشكركم .

إن اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه بعد انتصارا كبيرا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الدبلوماسية الفرنسية التي ما فتئة تشهر في وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة واقع الجزائر كجز لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية،أما الآن وقد اعترف رئيس الدولة الفرنسية، بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، فإن الأمر قد تغير، وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الانتصارات في المجال الدبلوماسي، بل أن طريق التفاوض قد أصبح مفتوحا وخاليا من كل العراقيل2.

ولقد كان هذا هو رأي جبهة التحرير الوطني نفسها إذ في افتتاحية لسانها المركزي العدد السادس والخمسين: إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان للثورة وهي قضية تقرير المصير قد حلت بموقفين متكاملين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 133.

[2]– المرجع نفسه، ص 134.

1959 عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية لأول مرة عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري1.

واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة2.

[1]– انظر الملحق رقم: 02، (خطاب الجنرال ديغول الذي أقر فيه مبدأ تقرير المصير)، ص 89.

[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 134.

الفصل الثاني

المفاوضات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: اللقاءات الشخصية.

.

المبحث الثاني: المفاوضات غير الرسمية الاستكشافية.

المبحث الثالث: المفاوضات الرسمية.

المبحث الأول: اللقاءات الشخصية.

بعد تأكد فرنسا باستحالة قضائها على الثورة بعد أن قررت تحقيق الأهداف التالية:

- إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما بحيث يستحيل عليه الانتصار بالسلاح
- إتلاف الاقتصاد الاستعماري في نطاق واسع بعمليات الإفساد والتخريب بحيث تصبح الإدارة العادية للبلاد مستحيلة.
- الإخلال إلى أقصى حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بحيث يستحيل عليها مواصلة الحرب.
- توسيع الثورة حتى تتطابق مع القوانين الدولية إعطاء الجيش شخصيته و تنظيم حكم سياسي يمكن الاعتراف بهز احترام قوانين الحرب وتنظيم إدارة عادية بالمناطق المحررة[1].

غير أن هذا الموقف المتشدد الذي أباءت عنه جبهة التحرير الوطني لم يمنع من موافقة رئيس الحكومة الفرنسي السيد غي موليه يوم 09مارس1956م على مساعي قام بها الصحفي روبير بارا الأستاذ بجامعة الجزائر، السيد أندري مندوز من اجل ترتيب لقاء سري بين الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير.

ولما كان السيد أندري مندوز المتعاطف مع جبهة التحرير الوطني قد اجبره المستوطنون على ترك منصبه بجامعة الجزائر واللجوء هو وأسرته عقب كلمته التي التقاها في خطاب جماهيري يوم 28 جانفي 1956م التي ورد فيها تحية إلى المقاومة الجزائرية، كما أن روبير بارا كان ممنوعا من مغادرة التراب الفرنسي نتيجة متابعته قضائيا بعد حواره الشهير مع عمر أوعمران ومحافظ سياسي لم يكشف عن اسمه لأسباب أمنية وذلك في خريف 1955 وقد نشر هذا الحوار في صحيفة فرانس ابسرفاتوار الفرنسية[2].

[1]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 409.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 410-411.

ونتيجة لهذه العوائق التي اعترضت سبيل السيد أندري مندوز والسيد روبير بارا كلف هذا الأخير صديقه المحامي رونييه ستيب الذي كان يدافع عن رابح بطاط أمام محكمة الجزائر من اجل القيام بهذه المهمة فالتقى في مدينة الجزائر سرا بعبان رمضان[1]، وبن يوسف بن خدة[2].

عدة مرات وتم الاتفاق على ترتيب لقاء استكشافي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، ووافق غي موليه على هذا المسعى بشروط بعد أن أطلعه عليه وزير الدولة في حكومته السيد منديس فرانس، وقد قدم عبان رمضان عدة مطالب للفرنسيين[3].

ولما نقل السيد روبير بارا هذه المطالب إلى السيد منديس فرانس رد قائلا لا أن غي موليه لا يرد إرسال طائرة ولا يريد منح جوازات مرور هل تتصور كيف سيكون رد قادة الجيش أن علموا بذلك سيكون اجتماع في كرسيك وليس في أي مكان أخر، أن الرئيس يعرض لقاءا بين موظف فرنسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني من مستوى منخفض ولما قدم المحامي رونييه ستيب هذا الرد إلى كل من بن يوسف بن خدة وعبان رمضان تمسك بموقفهما وأكدا أن القادة الرئيسيين لجبهة التحرير الوطني وحدهم المؤهلين لإمضاء وقف إطلاق النار قابل للتنفيذ فورا في حالة نجاح المحادثات، وهو رد رفضه رئيس الحكومة الفرنسية السيد غي موليه بعد أن أطلعه عليه وزير الدولة السيد منديس فرانس وبهذا فشلت هذه المساعي في عقد أول لقاء بين جبهة التحرير والحكومة المؤقتة[4].

---

[1]– عبان رمضان: ولد في 10 جوان 1920 بالأربعاء من مناضلي حزب الشعب الجزائر يبعد خروجه من السجن في جانفي 1955 ألتحق بالثورة وأصبح من ابرز قادتها حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام وعضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، اغتيل بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957، انظر: محمد حربي: المرجع السابق، ص 185.

[2]– بن يوسف بن خدة: ولد في23 فبراير 1920 بالبرواقية، من قيادي حزب الشعب الجزائري التحق بالثورة الجزائرية بعد خروجه من السجن في افريل 1955تولى مهم كبرى في الثورة أهمها رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة، انسحب من بعد سنة 1962 من الحياة السياسية، انظر: المرجع نفسه، ص 183.

[3]– رمضان بورغدة : المرجع السابق، ص 411.

[4]– المرجع نفسه، ص 412.

في طريق عودته من رحلة إلى نيوديلهي وكراتشي توقف وزير الشؤون الخارجية السيد كريشيان بينو في القاهرة حيث أجرى في 5 مارس 1956 محادثات مع الرئيس عبد الناصر وإذا اعتبر خطا أن هذا الأخير هو مفتاح المسالة الجزائرية إقترح عليه افتتاح محادثات سرية مع جبهة التحرير الوطني حاول رئيس الدولة المصرية الحذر الاستفسار عن الاقتراحات الفرنسية فكلف غي موليه، جورج غورس، المعاون السابق للجنرال ديغول 1941حتى 1944 والسفير اللاحق في تونس والجزائر، المقرب من الاشتراكيين لنقلها إلى القاهرة وهي تختص أساسا بما يلي: إدارة ذاتيه واسعة للجزائر وتحرير المعتقلين السياسيين، وضمانة لعناصر جيش التحرير الوطني وانتخابات حرة و مفاوضات مع الممثلين المنتخبين[1].

عندما تكلم المصريون عن هذه المقترحات مع الوفد الخارجي في جبهة التحرير الوطني رفضها هذا الأخير في أول ردت فعل له، غير انه ولأسباب تكتيكية حافظ على مبدأ إبقاء الصلة وقد مثل جبهة التحرير محمد خيضر الذي سيكون محاوره الفرنسي جوزيف بيغار ولم ينظم جورج غورس الموجود في القاهرة مباشرة إلى المحادثات التي افتتحت في 10 افريل واستمرت لمدة شهر تقريبا

استعادة جوزيف بيغار الاقتراحات وطورها تلك الاقتراحات التي تقضي بانتخاب جمعية تشريعية بهيئة أخيه موحدة تكون لها صلاحيات على الشؤون الجزائرية عدى المتعقبة منها بوضع الفرنسيين الشخص الذي يبقي من صلاحية برلمان العاصمة ويقوم السفير المقيم لفرنسا في الجزائر بمهمة رئيس الحكومة لا يتبع أعضائها برتبة وزير على أن تجرى الانتخابات بعد توقف المعارك[2].

لقد ذكر خيضر من جهته أن المحاربين الجزائريين يجب أن لا يكونوا من غير الذين تعينهم جبهة التحرير الوطني التي لن توافق على أن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا أقرت بمبدأ دول جزائرية تتمتع بكل المواصفات السيادة، وقف إطلاق النار مقابل إعلان نية يعتر باستقلال

[1]– رضا مالك: لبنان، المصدر السابق، ص37.

[2]– المصدر نفسه، ص 38.

الجزائر بعد ذلك يمن انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة يناط بها التفاوض على الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية المقبلة.

تتقاطع هذه الخطة إجمالا مع سابقتيها التونسية والمغربية لكن خيضر كان يؤكد بأنه يجب الحصول على موافقة قادة جبهة التحرير في الداخل ويسال محاوره أية تكن النتائج ما إذا كانت الحكومة الفرنسية تضمن عند الاقتضاء سلامة وفد الخارج الموجود في القاهرة لكي يذهب ويحصل على رأي المقاومة في الداخل، بعد استشارة جورج غورس أجاب بيغار بالنفي لكنه أضاف أن باستطاعته هو شخصيا أن يشكل وسيطا بين القاهرة والمقاومة[1].

سواء بشكل معتمد أو لا فقد تسربت إلى الصحافة بعض الأخبار عن هذه المفاوضات التي سارع خيضر إلى تكذيبها بشكل قاطع وفي رسالة داخلية قدم أسبابه

لكي لا يتراخى جيش التحرير الوطني

لكي لا تضعف المعرضة الداخلية في فرنسا ضد الحرب

لكي لا نفتح ثغرة في جبهة التحرير الشعوب والدول التي تؤيد الجزائر

يعد عبد الناصر وافق تيتو على رعاية اتصالات جديدة مقدما بلاده استضافتها وعلى اثر لقاء لغي موليه مع بيبلر سفير يوغسلافيا في باريس افتتحت محادثات في مقره في ضاحية بلغراد[2].

السياح الألمان يغزون العاصمة الفيدرالية اليوغسلافية في 26 جويلة 1956 ميا الكوتودوروفيتش هو الشخص الذي تم اختياره لهذه المهمة لقد هرب زملائه من قيض بلغراد المدينة البيضاء إلى جزيرة ريوني أمين عام مساعد الفرع الفرنسي لأممية العمالية (S.F.I.O) والصديق الشخصي لغي موليه جلس مفاوضان جزائريان بدقائق الأمور

[1]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 38.

[2]– المصدر نفسه، ص39.

السياسية هما احمد فرنسيس[1] وأمحمد يزيد، لقد كان المفاوضان الجزائريان بأمر مهمة على ورقة محروسة بلجنة تحرير إفريقيا الشمالية، الوفد الجزائري ومؤرخة ب24 جويلية، موقعة من أحمد بن بلة ومحمد خيضر، يحدد هذا الأمر أن الموفدين سيكتفيان بالإصغاء دون الدخول في السائل الأساسية عند الضرورة للاتفاق على تاريخ ومكان لقاء جديد مع مفوضين مطلقين الصلاحية من جبهة التحرير الوطني[2].

توصل الطرفان بعد 48 ساعة من المحادثات إلى اتفاق مشترك على إجراء نقاشات أولية سرية ورسمية بين ممثلين الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني ولقد تناولت هذه النقاشات مجمل المسائل المتعلقة بالتسوية السلمية بالمشكلة الجزائرية دون جدول أعمال معد سلفا وحدد اجتماع أخر بين 15 و20 أوت وردا على أمحمد يزيد الذي سأله إذا ما كانت هذه الصيغة تلزم حكومته أجاب بيار كومان أن عليه استشارة غي موليه واقترح عليه البقاء في روما حيث سيرد إليه اتصال حول هذا الموضوع وبالفعل فقد وصل الاتصال في 31 جويلية وهذا هو نصه[3].

النقاشات حول وقف إطلاق النار لا يمكن إلا أن تكون

شبه رسمية وسرية

رسمية وغير سرية

نتيجة للمبدأ أعلاه

يستحيل على الأسس الحالية إعطاء طابع رسمي للنقاشات المتوقعة أثناء لقائنا

[1]– احمد فرنسيس: ولد بمدينة غيلزان عام 1912 تحصل على الدكتوراه في الطب من جامعة باريس ساهم في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بصفوف الثورة عام 1956 وأصبح وزيرا للمالية في التشكيلة الأولى والثانية للحكومة المؤقتة للجزائر برئاسة فرحات عباس 1958–1961 شارك في مفاوضات ايفيان الأولى، انظر: محمد حربي: المرجع السابق ص 187.

[2]– احمد مسعود سيد على: المرجع السابق، ص 108.

[3]– المرجع نفسه، ص 108.

على العكس نحن متفوقون على أن يبقى اجتماع 12–20 أوت في ايطاليا طالما أن النقاشات معتبرة تمهيدية وشبه رسمية .

من اجل تسريع موعد النقاش المباشر والرسمي وغير الرسمي حول وقف إطلاق النار نحن مستعدون لكثيف اجتماعات النقاش السري شبه الرسمي[1].

لم يرضي هذا الرد جبهة التحرير الوطني إلا أن الاقتراح قد قبل في 17 أوت التقى احمد فرنسيس وأمحمد يزيد في احد مقاهي روما في الساعة السادسة مع بياركومان، استر اللقاء ساعة اتفقوا خلالها على موعد في اليوم التالي في الساعة الثانية، ثم في الساعة الواحدة في مطعم بعيد عن الأنظار حيث دامت المحادثات ساعة وأربعين دقيقة تحدد موعد أخر ما بين 31 أوت و5 سبتمبر[2].

من 2 إلى 5 سبتمبر جرت محادثات جديدة هدفها معالجة المسائل الأساسية ،ولقد شارك من الجانب الجزائري محمد خيضر وأمحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان[3].

من الجانب الفرنسي بيير كومان يرافقه كازيل وبيير هيربو وبعد يومين من المحادثات لخص الوفد الفرنسي موقفه بما يلي:

طبقا للمبادئ الواردة في ديباجة الدستور ستمنح الجزائر استقلالا إداريا واسعا محصور بصلاحية محددة وتشمل سلطة تنفيذية وتشريعية والسلطتان التنفيذية والتشريعية ستعنيان بكل المواد التي لم يعلن إنها تدخل في إطار الصلاحية المشتركة ستكون ميادين الصلاحية المشتركة موضع دراسات ونقاشات وقرارات مشتركة لهيئة أو لهيئات بين ممثلي

[1]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص412.

[2]– رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص413.

[3]– عبد الرحمان كيوان: كان محاميا وعضو في حزب الشعب كبقية المثقفين فانه سرعان ما ارتقى إلى المناصب القيادية، أعتقل في نوفمبر 1954، رفض موافقة بن خدة على الانضمام إلى جبهة التحرير بدون شروط، ونادى بالاستقلال الذاتي، وشارك في المفاوضات مع مبعوث غي موليه عام 1956، وزلم يعب أي دور بعد الحرب أصبح مدير للوظيفة العمومية عام 1974، انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص188.

الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية وفق لترتيبات سوف يجرى إعدادها تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة

الحريات العامة والحقوق الفردية.

المسائل العسكرية.

الشؤون الخارجية .

التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية[1].

إذا قبلت هذه الترسيمة يمكن أن تفتح مفاوضات رسمية وعلنية وسوف تفصل بين التفاوض والانتخابات مرحلة انتقالية وتبقى على بساط البحث مسألة السلطة المكلفة لتصريف الأعمال الجارية خلال هذه المرحلة اتفق الوفدان على أن خطوة ما قد أنجزت وان أفاق جديدة للسلام تنفتح بين البلدين وتواعد على اللقاء في 5 سبتمبر[2].

حصل اللقاء في بلغراد في 22 سبتمبر، حضر هيربون وحده هذه المرة ويقال أن بيير كومان قد تأخر في لندن وجاء خيضر برفقة الدكتور محمد الأمين دباغين[3].

رئيس الوفد الخارجي كان من المفترض أن يشارك في اللقاء السابق في روما لكن توقيفه من قبل الشرطة الايطالية منعه من ذلك أثناء هذا اللقاء الأخير في بلغراد، جاء الدكتور دباغين يحمل إلى هيربو جوابا سلبيا بينما جعل حسب رابيه الوفد الفرنسي يأمل العكس

لخص هيربو المقف الفرنسي كالتالي:

استقلال إداري واسع لشعب الجزائري مع سلطتين تنفيذية وتشريعية للمسائل ذات الاختصاص الجزائري

---

[1]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 41.

[2]– المصدر نفسه، ص42.

[3]– محمد الأمين دباغين: من مواليد 1917 بشرشال كان بين 1941–1945 القائد الحقيقي لحزب الشعب الجزائري السري يوم كان مصالي الحاج والمقربون منه محكوم عليهم بالأشغال الشاقة طرد من الحزب عام 1949 لكنه حافظ على احترام المناضلين تم إرساله إلى القاهرة كرئيس لوفد جبهة التحرير الوطني الخارجي، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957 ثم وزير للشؤون الخارجية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 قبل أن ينسحب من أي نشاط سياسي في سبتمبر 1959 انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص188.

صلات المؤسسية ودستورية للمسائل ذات الاختصاص المشترك

كان رد الوفد الجزائري قاطعا قبل أي نقاش بالأساس، فان الشرط المطلق المطلوب من الشعب الجزائري من اجل التحرير هو إعلان الاستقلال[1].

وقد اتفق الطرفان على عقد لقاء خلال شهر اكتوبر 1956 على أمل التوصل إلى تحرير بروتوكول ثنائي يتم التوقيع عليه من قبل رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه ولجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعد بمثابة حكومة جبهة التحرير الوطني[2].

ولما كان من المقرر أن يعقد في نهاية شهر أكتوبر 1956 لقاء قمة بين الرئيس التونسي لحبيب بورقيب والعاهل المغربي الملك محمد الخامس وقيادة جبهة التحرير الوطني، فقد أكد السيد محمد خيضر انه يعرض على هذه القمة مقترح ينص على إنشاء فدرالية الشمال الإفريقي التي تتكون من الجزائر والمغرب وتونس، على أن تكون مرتبطة بشراكة مع فرنسا ومن جهة وافق الوزير المقيم روبير لاكوست على قيام السيد ليسيان بأي، بعقد لقاء مع عبان رمضان بوساطة الباشا غابو طالب وذلك من اجل أن يبلغه أن على جبهة التحرير الوطني أن تامر بوقف شامل لإطلاق النار قبل الدخول في أي محادثات علنية مع السلطة الفرنسية[3].

غيران هذه اللقاءات السرية مع حكومة غي موليه انقطعت نتيجة اختطاف احمد بن بلة[4].

ورفقائه يوم 22 أكتوبر 1956 حيث صادرت الشرطة الفرنسية الوثائق التي كانت بحوزة محمد خيضر ومن بينها ملف المحادثات التي جرت مع مبعوثين فرنسيين بمدينة روما بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد، وقد اطلع عليه عدد من زعماء المستوطنين مما وضع حكومة غي موليه في موقف حرج، أما لجنة التنسيق والتنفيذ التي علمت بحادثة الاختطاف بواسطة الإذاعة فقد

---

[1]– رضا مالك : المصدر السابق ، ص42.

[2]– المصدر نفسه، ص ص41–42.

[3]– رضا مالك: المصدر السابق، ص43.

[4]– احمد بن بلة: من مواليد 1916 سياسي وثوري ورجل دولة جزائري ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، قيادي في المنظمة الخاصة(os) عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل واحد مفجري الثورة التحريرية، تم اعتقاله في عملية القرصنة الجوية الشهيرة 1956، و رئيس للدولة الجزائرية المستقلة ما بين 1962–1965، انظر: محمد حربي: المرجع السابق، ص189.

حررت منشورا نددت فيه بعملية القرصنة الفرنسية وقررت قطع كل الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع المبعوثين الفرنسيين[1].

المبحث الثاني: المفاوضات غير الرسمية (الاستكشافية)

أن سياسة التسوية التي اضطر إلى انتهاجها ديغول بخصوص القضية الجزائرية لم تكن أحادية المنهج وهو من جهة كان يواجه غولات المعمرين لأجل تكريس مبدأ حق تقرير المصير ومن جهة أخرى كان يسعى إلى تحطيم البنية التحتية لجيش التحرير الوطني عن طريق العمليات العسكرية الكبرى والخروج بفرنسا عبر نهاية مشرفة، وفي نفس الوقت سعى إلى محاولة شق صفوف قيادة الثورة من خلال فكرة سلم الشجعان بغية إيجاد قوة ثالثة حتى وان لم يكتب لها النجاح لسحب البساط من جبهة التحرير الوطني فإنها ستنافسها وقد يعول عليها في المستقبل وهو ما يفسر المحاولة الفاشلة مع توقيع هدنة مع الولاية الرابعة بما عرف بسم لقاء الإيليزي في 10 مارس 1960، وأمام هذا الفشل الذريع الذي مني به ساسة ديغول اضطر إلى الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير في إطار الخطاب الذي وجهه في 14 جوان 1960 حيث صرح بما يلي إني التفت مرة أخرى بسم فرنسا إلى قادة الثورة أننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن وهو ما مهد لمحادثات مولان في جوان 1960[2].

فشل اتصالات مولان (25-29جوان1960)

إجابة على تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 فقد استجابة الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية بإرسال مبعوثين هما محمد بن يحي واحمد بومنجل ولم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960، حيث حرم من كل الحريات الفردية والزيارات

[1]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 43.

[2]- احمد مسعود سيد على: المرجع السابق، ص110.

والاتصالات مع الصحافة، وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع إطارات الولاية الرابعة من اجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط والحكومة المؤقتة لا تدري شيء عن ذلك ولا عن المناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني وتعني شروطه هذه بكل بساطة استسلام جيش التحرير الوطني واغتنمت الفرصة في الوقت ذاته قواته المسلحة في الجزائر توفير كل الإمكانيات من اجل تحقيق نصر عسكري ذلك ما عرف بعمليات شال، كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود، وعن طريق وسائله الإعلامية شرع بحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان وقام ضباط الفروع الإدارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أن فرنسا تدعو إلى السلم والحكومة المؤقتة ترفضه وبعد انتظار ثمانية أشهر أخرى أي إلى غاية 1 فيفري 1961[1].

بدأ طور اتصالات جديدة، كانت الاتصالات صعبة للغاية والنتيجة تتوقف على وحدتنا ودعم الجماهير هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية العارمة التي جرت يوم 11 دسبتمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات، لقد أظهرت هذه المفاوضات روح الكفاح لدى الجماهير فأقنعت ديغول بان كل محاولة ترمي إلى تعجيل سير المفاوضات[2]

لقاء لوسارن(20 فيفري1961):

بعد مرور شهرين على هذه الأحداث جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن "سويسرا"يوم 20 فيفري1960 بواسطة أوليفي لونغ الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحد وأوكل ديغول هذه المهمة إلى

[1]– بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر، لحسن زغدان، راديو المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط1،1986، ص ص 18–19.

[2] – benyoucef ben kheda: la fin de la geurre da geurre lasaccords deviane,o.p.u,1998, p 19.

جورج بومبيدو وذلك لاستنزاف نوايا الجزائريين، وبدل اختيار بمبيدو الشخص الذي يثق به الجنرال ديغول كل الثقة والذي خلفه في ما بعد كرئيس للدولة لمدى الأهمية التي يوليها ديغول للقضية أما الجانب الجزائري كان يمثله الطيب بالحروف[1] واحمد بومنجل[2].

وكان بومبيدو آنذاك على رأس بنك خاص ولم يمثل لويس جوكس الجنرال ديغول حتى لا تمنح هذه الاتصالات الصبغة الرسمية وبالتالي أصبحت الشؤون الجزائرية من اختصاصه دون غيره وهاهي النقاط التي أثارها بومبيدو الذي كان يرافقه برونو دولاس مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية:

المؤسسات المؤقتة –ضمانات لقرير المصير– جنسية الأقلية الأوروبية – مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة – ضمانات وتمثيل الأقليات

وأكد الوفد الجزائري من جديد مبادئه وتمسكه بما تقرره الحكومة المؤقتة، كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا، وقدر الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية[3].

ورد بمبيدو على ممثلي الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية بان القضية الصحراوية لا نقاش فيها وأضاف قائلا أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع، أما مسالة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا واعتبر المرسى الكبير ملك من أملاك الدولة الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني، لكن لا يريد ديغول التطرق إلى الحرب أو وقف إطلاق النار بل يؤكد

---

[1]– الطيب بالحروف: من مواليد 1923 واد الزناتي انظم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب الامبريالية الثانية، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1951–1954، عضو فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956–1957، ممثل الحكومة المؤقتة بسويسرا 1958 ثم بروما 1959–1962 بعد الاستقلال سفير الجزائر بإيطاليا ، بلغراد ، بخاريست انظر رضا مالك: المصدر السابق، ص373.

[2]– احمد بومنجل: من مواليد 1906 –1984 من بني يني من منطقة القبائل الكبرى المعاون الأمين لفرحات عباس عضو الاتحاد الديمقراطي، عضو المجلس الوطني للثورة سبتمبر 1959 كان عضو في الوفد الجزائري في ايفيان الأولى ولوغران جويلية 1961، انظر المصدر نفسه، ص 373.

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص21–22.

على الهدنة ويتطرق قائلا انه عندما يتم التفاوض على الهدنة يصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية تدين فيه الإرهاب وكل عملية من أعمال العنف، وبعد ذلك سيطلق سراح الخمسة ليشاركوا في المفاوضات[1].

رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات في الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير، وقالت أنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان ورفضت الهدنة التي ما هي إلا وقف العمليات العسكرية بين الطرفين، في حين أن وقف إطلاق النار كنتيجة للمناقشات بحل المسالة السياسية والعسكرية، كما ترفض فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني[2].

ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لوسارن كالتالي[3]:

موقف ديغول	موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
الحكم الذاتي	السيادة الكاملة
فصل الصحراء عن الجزائر	وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
تجزئة الجزائر عرقيا	وحدة الأمة الجزائرية هناك شعب واحد لا شعبان شعب مسلم وأقلية أوروبية أجنبية
طاولة مستديرة	جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد
الهدنة	وقف إطلاق النار

وفي 5 مارس 1961 استمرت المحادثات الفرنسية الجزائرية بين نفس أعضاء الوفدين بنيوشاتل البلجيكية، وخلال هذه المحادثات اقر الوفد الفرنسي ضمنيا بشرعية الجبهة في تمثيل الشعب الجزائري، لكنه دعا إلى ضرورة إرجاء قضية الصحراء بعد الفصل في مسالة حق تقرير المصير وهو الأمر الذي كان سيدفع بالحكومة المؤقتة إلى فتح جبهة حقيقية بعد قيام الدولة الجزائرية مع جيرانها من جهة ومع فرنسا من جهة أخرى وهو ما رفضه وفد جبهة

[1]– يوسف بن خدة : المصدر السابق، ص 23.

[2]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص414.

[3]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص24.

التحرير الوطني وجعل المحادثات تتعثر من جديد على أن المحادثات الفرنسية الجزائرية لم تتوقف طيلة هذه الفترة، بل استمرت بوساطة سويسرية، ففي 22 مارس 1961 انتقل الطيب بولحروف المبعوث الرسمي للحكومة المؤقتة إلى سويسرا للالتقاء للمرة الرابعة سريا بالبعثة الفرنسية، مع برونو دولوس، قصد صياغة بيان مشترك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بايفيان لكن الطرفان اختلفا حول صياغة البيان المشترك، واتفقا في الأخير على أن يقوم كل طرف بصياغة بيانه الخاص[1].

وفي 30 مارس 1960 أعلنت الحكومة المؤقتة من مقرها بتونس عن انطلاق مفاوضات إيفيان في 07 ماي 1961، وهو ما أصدرته الحكومة الفرنسية في ذات الوقت، وبالتوازي مع ذلك صرح لوي جوكس الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية عن إمكانية إشراك الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج[2]، في المفاوضات المزعم إجرائها[3].

وهو ما أثار حفيظة الحكومة المؤقتة بحيث أعلن عن تعلق بدا مفاوضات ايفيان ،بأمر ساهم في توتر العلاقات بين موفدي الجبهة والحكومة الفرنسية وفي 11 أفريل 1961 دعا ديغول إلى مواصلة مسار التسوية ومع فشل محاولة الانقلاب التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي يوم 22أفريل 1962 التي هزت أركان الجمهورية الفرنسية الخامسة جعلت من ديغول يقتنع بان الثورة الجزائرية قد أحدثت شرخا في نظام الجمهورية وانه لا مجال للمناورة وفي هذا الصدد سرح بمايلي: لقد أصبح واضحا أن وحدة ومجد فرنسا هددا وأضحى مستقبلها معلقا بحل المسالة الجزائرية وهو ما أسهم في عودة الاتصالات حيث قام الطرفان بالإعلان عن بدء المفاوضات بتاريخ 20ماي1961[4].

---

[1] احمد مسعود سيد على: المرجع السابق، ص111.

[2]– مصالي الحاج: من مواليد 1898–1974 سياسي جزائري وزعيم التيار الاستقلالي أول من طالب به يعتبر رمز الوطنية والتحرر لكل الشمال الإفريقي، مؤسس نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية فالحركة الوطنية الجزائرية غير أن موقفه كان سلبيا من الثورة: انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص187.

[3]– احمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص111.

[4]– محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص297.

ويبدو مما سبق أن ورقة الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج استعملها لوي جوكس للضغط على جبهة التحرير الوطني قصد تقديم تنازلات خلال إجراء المفاوضات[1].

وخلال اجتماعها في أفريل 1961 عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جبهة التحرير الوطني لمفاوضات ايفيان الأولى وذلك بعد استشارة المساجين وعلى هذا الأساس تم تعيين كريم بلقاسم رئيس للبعثة التي تضم:

احمد فرنسيس: وزر الشؤون الاقتصادية والمالية

احمد بومنجل: مدير القضايا السياسية بوزارة الإعلام

الطيب بولحروف: ممثل جبهة التحرير الوطني بروما

محمد الصديق بن يحي: مدير ديوان رئاسة الحكومة المؤقتة

الرائد قايد احمد سليمان وعلي منجلي: عن هيئة الأركان العامة

رضا مالك: مكلف بالعلاقات مع الصحافة والناطق الرسمي للوفد[2]

في 18ماي1961 انطلقت البعثة الجزائرية من مطار لعوينات بتونس متجهة نحو سويسرا لتصل بتاريخ 20ماي1961 إلى مدينة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بفندق لوبارغ حيث التقى بالوفد الفرنسي المكون من:

لوي جوكس: رئيس البعثة الفرنسية ووزير الدولة مكلف بالقضايا الجزائرية

رولاند كادي: مستشار الدولة

الجنرال جان فكتور سيمون: قائد المنطقة العسكرية بتيزي وزو

برنار تريكو: مستشار لدى رئاسة الجمهورية

فان سان لامبور: رئيس ديوان ولوي جوكس

برونو دولوس والعقيد: دوسغان

رولاند بيليغار: مفتش مالي وكلاود شيان[1].

[1] – احمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص112.

[2] احمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص112.

وبتاريخ 20ماي 1961وعلى الساعة 11:00 انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين واستمرت مدة ثلاث أسابيع إلى 13 جوان 1961 عبر ثلاثة عشرة جلسة توقفت في الأخير بأمر من ديغول وإن كان الأمر يعد توقيفا للمحادثات بقدر ما كانت عملية تعليقها بعد ما تعرض الطرفان إلى كل الملفات[2].

وبدا لنا جليا أن ديغول لم يعد إلى الهيمنة الفرنسية ولا على امتيازات الأوربيين في الجزائر.

فقد ندد الوفد الفرنسي بإلحاح على ضمانات الأقلية الفرنسية، وقد أخذت هذه المسالة اكبر جزء من وقتنا، وعلى الجنسية المزدوجة للأوربيين، الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر، الحفاظ على الحقوق المكتسبة، ضمان ملكيات نفس الحقوق مع المواطنين الجزائريين ...الخ[3].

فقد كان المندوبون الفرنسيون يرتبون لأنفسهم كل التسهيلات في جزائر المستقبل، وقد اشترطوا قواعد عسكرية لن يكون بطبيعة الحال للحكومة الجزائرية أي حق عليها ولن يشمل حق تقرير المصير غير ولايات الشمال الثلاث عشر بينما تبقى الصحراء فرنسية وستصبح الجزائر بلدا متاخما للصحراء "الإقليم الفرنسي" مثلها في ذلك مثل موريتانيا ومالي وكل البلدان المتاخمة الأخرى، وكانت فرنسا تعرض علينا إمكانية المشاركة في استغلال خيرات الصحراء وعلى وجه الخصوص البترول كانت موافقتنا متناقضة كليا فقد طلب منا في مجمل القول اعتماد وضمان كل ما تمكن الاحتلال من انجازه لصالحه لم يكن الجنرال ديغول يشك في أي شيء، فقد كان يطلب منا وبكل بساطة أن نقر نحن أنفسنا وعن طيب خاطر الهيمنة الفرنسية المفروضة بالقوة وفي مقابل ذلك سوف يكون لجزائري الشمال علما خمس التراب الوطني وزيادة على ذلك خاضع للأقلية الفرنسية[4].

لقد بدأ الاتفاق مستحيلا وإذا ما كنا نستطيع ورغم كل شيء التحدث عن أصعب المسائل ونأمل في العثور على صيغ مقبولة لها فإننا لم نكن نقبل أي مساس بوحدة التراب الوطني،

---

[1]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

[2] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص20.

[3]– سعد دحلب: مهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر ،درا دحلب، الجزائر، 2008، ص31.

[4]– المصدر نفسه، ص32.

فهذا مبدأ معقولا بالنسبة لنا أن نفترض تقسيم رعاياها الفرنسيين، أهلي مسلم غير متجنس فرنسي، كما كنا نحمله على بطاقة هويتنا أمام كلمة الجنسية كان ديغول سيجعل منا مواطنين جزائريين أسيادا في الشمال ومواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية في الجنوب فكانت الأكذوبة من الضخامة والكبر بحيث يستحيل تصديقها وتقبلها.

وإمام استحالة الوصول إلى اتفاق تم وقف المحادثات في 13جوان1961 وقد بقينا مع ذلك على اتصال دائم، وبعد تبادل الملاحظات واللقاءات بين الممثلين المعنيين بهذا الغرض من كلا الجانبين التقى الوفدان في اجتماعان في لوغران لإقرار الإخفاق[1].

مفاوضات لوغران (20-28جويلية1961)

التقى الوفدان الجزائري والفرنسي من جديد في 20جويلية1961 بعد تبادل العديد من وجهات النظر في لوغران "فرنسا"القريبة من الحدود السويسرية، ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء العام الثاني، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لان مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي أما على المستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات، وبمجرد افتتاح المحادثات أكد جوكس من جديد وبمرونة ولباقة وجهة النظر الفرنسية بلقاء كريم بلقاسم وتقرر إلقاء على حدة بين جوكس وكريم ودحلب[2] على انفراد مرة أخرى نصف ساعة بعد ذلك، وأخفقت محادثات الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء، بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وافترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق[3].

---

[1] – سعد دحلب : المصدر السابق، ص32.

[2]– سعد دحلب: ولد بقصر الشلالة بتيارت سنة 1919، تخرج من شرشال برتبة عريف، انظم إلى حزب الشعب عام 1944، وحزب احباب البيان والحرية في مارس1945، انتخب عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل مع اندلاع الثورة حتى 1955 شارك في مؤتمر الصومام عين في الحكومة المؤقتة حيث شغل عدة مناصب منها نائب لوزير الإعلام أمحمد يزيد في الحكومة المؤقتة الأولى وأمينا عاما ووزير خارجية في الحكومة المؤقتة الثانية مع كريم بلقاسم عام 1959 ووزير خارجية للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961م. انظر: محمد حربي: المرجع السابق، ص187.

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص25.

وأثناء هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية لبنزرت بتعبئة المواطنين باقتحامها ورد ديغول بعنف على هذه التعبئة التي أدت إلى قتل ألف مواطن من إخواننا التونسيين وما يزيد عن ألفين جريحا وألفين أسيرا.

وانه من المفيد تذكير بهذه المناسبة، إن جبهة التحرير الوطني عبرت عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها[1].

المبحث الثالث: المفاوضات الرسمية

كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس تواجه أزمة داخلية، وأزمة أكثر خطورة مع هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد الهواري بومدين وهو أمر قد تكون له عواقب وخيمة في تلك الفترة الحاسمة في مسار الثورة، فقد تمت الدعوة لعقد مجلس وطني للثورة الجزائرية الذي اجتمع فعلا بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة ما بين 9-27 أوت1961 وأكد مواقف الثورة الجزائرية حول حل متفاوض عليه على قاعدة حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير وأعاد التأكد بأنه توجد إمكانية للتوصل إلى حل في إطار المبادئ الأساسية التي تحفظ وحدت التراب الوطني الجزائري بما فيها الصحراء ووحدة الشعب والمساواة والتعاون، المؤسس على احترام سيادة الشعب الجزائري[2].

كما تم تغيير الحكومة، حيث استبعد فرحات عباس من رئاستها وعين بدل منه بن يوسف بن خدة وهو تطور أثار اهتمام الجنرال ديغول الذي علق في مذكراته بقوله: هل استبدل الزعيم الوطني القديم برئيس اصغر منه سنا؟ وأمتد تطرفا في ثورته سيحمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التصلب في مفاوضاتها غير أن الرئيس الجديد اصدر بعد مدة وجيزة بيانا حدد فيه هذه المخاوف وفسح المجال للاعتقاد بعكسها[3].

[1]- المصدر نفسه، ص ص 25-26.

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص32.

[3]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 236.

وأقتبس مقتطفات من نداء وجهت السيد بن يوسف بن خدة إلى الشعب الجزائري يوم 15سبتمبر1961 بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجاء فيه "أننا مقتنعون في ما يخصنا أن المفاوضة الصريحة والصادقة التي ستمكن شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره والحصول على الاستقلال ضمن إطار وحدتها الترابية، سنضع حدا للحرب ونفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي[1].

والواقع أن هذا الاستعداد الذي أبداه الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة لاستئناف المفاوضات من جديد بعد أن كان الطرف الجزائري هو المبادر بطلب وقفها خلال لقاء لوغرن كما سبقت الإشارة يبرر الموقف الجديد الذي اتخذه الجنرال ديغول في ما يتعلق بالصحراء، حيث اعترف ضمنيا خلال ندوة صحفية عقدها في 5سبتمبر1961[2] بأنها جزء من الجزائر إذ ورد على لسانه قوله"...بالنسبة للصحراء، فإن المصادر الذي يحكمنا هو الذي يحفظ مصالحنا... أن مصالحنا تتمثل في مايلي: حرية استغلال البترول والغاز الذي اكتشفناه أو سنكتشفه والحصول على أرضيات للطيران (مطارات)وحقوق الحركة بالنسبة لاتصالاتنا بإفريقيا السوداء... الحقيقة انه لا يوجد جزائري واحد، اعلم ذلك، لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزء من الجزائر، ولن تكون هناك أية حكومة جزائرية مهما كانت توجهاتها، في ما يتعلق بفرنسا لن نطالب بتوقيف السيادة بالجزائر على الصحراء"[3].

وواصل حديثه مرسلا إشارات قابلة لان تفسر على أنها استعداد من حكومته للقبول بهذا المطلب، فقال"...إذا تشكلت دولة جزائرية وكانت شريكة مع فرنسا فإن الغالبية العظمى من السكان الصحراويين سيتوجهون إلى الارتباط بها ...ولهذا فانه خلال المفاوضات الفرنسية

[1]– سعد دحلب: المصدر السابق ، ص33.

[2] –Saad dahleb: mission accomplice,dahleb alger , 1990.p 133

[3]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 445–446.

الجزائرية ، سواء كانت مع جبهة التحرير الوطني أو مع تنظيم تمثيلي أخر، المنتخبين، لن يكون لمسألة السيادة على الصحراء اعتبارا على الأقل من جانب فرنسا"[1].

وقد سهل هذا التطور الجوهري في موقف الجنرال ديغول من مسألة الصحراء على الوساطة السويسرية بقيادة السيد أوليفي لونغ مهمتا عادة الطرفين من جديد إلى طاولة المفاوضات مع إمكانية حقيقة هذه المرة الخروج من النفق المظلم ومن الحلقة المفرغة التي ظلت جولة المفاوضات السابقة تدور فيها، حيث دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة الحسم في هذه الفترة بعد مخاض عسير حيث بدأت بلقاء بال بسويسرا يوم28أكتوبر1961، وانتهت بلقاء ايفيان الثاني من 7إلى 18 مارس1962 الذي انتهى بالتوقيع على ما أصبح معروفا باسم "اتفاقيات ايفيان"التي أنهت الحرب ومهدت طرق تقرير المصير الذي انتهى باستقلال الجزائر[2].

لقاء بال الأول (28-29 أكتوبر1961):

جرى اللقاء الأول بمدينة بال في سويسرا يومي 28-29 أكتوبر 1961، يتكون الوفد المكلف بالاتصالات مع الفرنسيين من محمد بن يحي ورضا مالك ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس وكلاود شايت، وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة لنا الاهتمام الأساسي حيث ركز مندوبنا النقاش حول الصحراء، وقد رد عليهما انه في ما يتعلق بالسيادة على الصحراء، لا يكون هناك أمور وإذا حدث الاتفاق بيننا[3].

على سياسة عامة للتعاون، إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضع موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء ،وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة هامة بالنسبة إليه وهي "مبدأ اترك الأخذ بالثار"، وحسب هذا المبدأ فان على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن إصدار أي عقاب على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص446.

[2]- بن يوسف بن خدة : المصدر السابق، ص21.

[3]- المصدر نفسه، ص ص21-22.

[4]- المصدر نفسه، ص22.

وقدمت اقتراحات أخرى كالتالي:

على المستوى الاستراتيجي: يعني الأمر بالنسبة لفرنسا أن المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكنها من إبقاء الاتصالات بإفريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية

على المستوى الاقتصادي: تبقى المسالة المسيطرة وهي استغلال الثروات الصحراوية كانت فرنسا تريد التأكيد على الحقوق المكتسبة، ومنح رخص للتنقيب بالنسبة للنظام المنجمي "80,000كلم^2" سنويا ولمدة عشرة سنوات، وإحلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي في ما يتعلق بتسوية النزاعات وإنشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحت ارض الصحراء، لكن الأقلية الأوروبية بقية حجر عثرة في المفاوضات إذ طلب ديغول لها كما يلي:

- آلية حصول الأوربيين على الجنسية الجزائرية، مع إمكانية كل منهم أن يرفض خلال عشرة سنوات.
- محكمة ضمانات القانون الجزائري الداخلي لكي تنظر كما يشير إلى ذلك اسمها في الخلافات المتعلقة بالضمانات المعترف بها للجزائريين من أصل أوروبي.
- الحق في التنظيم ضمن جمعيات مشتركة منتخبة وغير سياسية.
- المشاركة في كل المجالس ذات الطابع السياسي بالتناسب مع أهمية عددهم في المدن الكبرى،تمثيل عادل في المجالس البلدية.
- الاعتراف باللغة الفرنسية كلغة رسمية
- إعفاء الجزائريين من أصل أوروبي من الخدمة العسكرية لمدة عشرة سنوات[1].

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، طرح محاورنا فكرة سلطة تنفيذية مؤقتة برئاسة مفوض سامي فرنسي، وقوة محلية لحفظ الأمن من 30 إلى 50 ألف رجل تتألف هذه القوة المستقلة عن الجيش الفرنسي، من جزائريين وفرنسيين وهم الذين يعينون ضابطها، ويستطيع جيش التحرير مع ذلك أن يشارك في تشكيلها حول وقف إطلاق النار، ألح المندوبون الفرنسيون مؤكدين على

[1]- رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 37-38.

انه لا يمكن حصول مفاوضات علنية قبل وقف القتال التام، وهذا يفترض من جهة أن الاتصالات السرية يجب أن تتوصل إلى اتفاق سياسي، ومن جهة ثانية أن يعلن عن وقف المعارك في البيان الذي سيعلن عن استئناف المفاوضات العلنية[1].

هناك نقطة خاصة تهم الحكومة الفرنسية كثيرا "يتعهد الطرف الجزائري بعدم القيام بأعمال انتقالية ضد أي شخص بسبب مواقفه ما بعد نوفمبر 1954".

من الواضح في هذا السياق أن نهاية المفاوضات ستطرح مشاكل قانونية معقدة حول المبحوثين الفرنسيون أو الخروج منها بتقديم صيغ ملتبسة في اغلب الأحيان وهكذا، إذا كان وقف إطلاق النار يستوجب اتفاق بين ممثلي المتقاتلين، فان تنظيم طريقة تقرير المصير سيكون موضوع تصريح فرنسا يمكن أن يلحق باتفاقية وقف إطلاق النار[2].

أما في ما يتعلق بضمانات الأوروبيين بالتعاون المقبل بين البلدين فسوف تعطى الفرصة لتصريحين مبدئيين يقوم بهما على التوالي الحكومة المؤقتة وفرنسا وخلاصة هذين التصريحين تتضمنها بطاقات الانتخاب[3].

أنها تسوية قريبة إذن، حيث أنهم يريدون أن يلزموا الحكومة المؤقتة بالتنبؤ للمستقبل دون أن يعرفوا مع ذلك بتمثيلها إلا في ما يتعلق بوقف المعارك، استمرت المحادثات طيلة يوم السبت.

في 28 وصبيحة الأحد في 29 أكتوبر 1961 خيم عليها جو من الجدية، حيث لم تمنع نوايا الطرفين الحسنة بروز بعض الحدة، لا بل بعض التصلب، وفي لحظة ما وضع كلاود شايت سيجارة بين شفتيه لكن امتنعنا في إعطائه علبة الكبريت إلي كانت إلى جهتنا، كان ذلك من جانبنا مبادرة تصلب في غير موقعه نوعا ما، لكنه يعبر عن الحالة التي كانت تسود أوساط جبهة التحرير الوطني يوم ذاك، كان في الثلاثين من عمرنا وكان تصلبنا مدعاة فخر لنا[4].

---

[1]– بن خدة بن يوسف: مصدر سابق، ص23.

[2]– رضا مالك: مصدر سابق، ص238.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 238–239.

[4]– يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص33.

كان انطباعا بعد نهاية هذا اللقاء الأول في بال، أن ديغول يريد أن ينتهي الصراع وان التفاوض سيستأنف عما قريب، مجرد أن يستمر التفاوض في ظل السرية يبرهن أنها دخلت في مرحلة حاسمة عدنا إلى تونس مطمئنين هذه المرة[1].

وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر1961ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية، واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا النداء، والتقى من جديد الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي يوم 9 نوفمبر ببال[2].

لقاء بال الثاني (9نوفمبر1961)

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الأقلية الأوربية:

- حق اختيار ورفض ازدواجية الجنسية
- يخضع حق التجمع إلى الرقابة
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد
- مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا[3].

التواجد العسكري:

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد
- إنهاء التجارب النووية والفضائية
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة
- إجلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد في ما بعد[4]

المرحلة الانتقالية:

- من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر

[1]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 461.

[2]– رضا مالك: المصدر السابق، ص239.

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص31.

[4]– احمد مسعود سيد على: المرجع السابق، ص114.

الهيئة التنفيذية المؤقتة :

- لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ الاستفتاء ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة، تخضع الجزائر أثناء المرحة الانتقالية إلى السيادة الفرنسية[1].
- البترول: يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية، وتكون وظيفة الهيئة تقنية بحتة، ويخضع منح التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.
- منظمة الفرنك: إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال[2].

وفي النهاية ساعد ردنا الايجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو إن هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مجراه الحقيقي، ولكن بينما كنا خائفين من المحادثات مع الحكومة الفرنسية وكان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتمامه لهذه المحادثات[3].

ارتئ المعتقلون في سجون فرنسا إن يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام على اثر ذلك أوقفت المحادثات إذ لم يكن من اللائق بسبب الإضراب عن الطعام إلى تتابع المحادثات أمام الإخطار التي تهدد المعتقلين.

وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان جوابنا في يوم 15نوفمبر1961: "انتظروا إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام[4]".

[1]- انظر الملحق رقم 3، (الهيئة التنفيذية المؤقتة)، ص 93.

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص149.

[3]- احمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص119.

[4]- المرجع نفسه، ص120.

محادثات لي روس(11-19فيفري1962):

قبل الفرنسيون في النهاية فهمنا لوقف إطلاق النار حيث لا يمكن أن يحصل إلا بعد الإبرام النهائي للاتفاقيات السياسية والعسكرية .

تم مناقشة كل مواضيع وحررت النصوص واقترح الوفد الفرنسي إضافة وزراء آخرين لتوقيع الاتفاقيات لان الجنرال ديغول كان راغبا بدون شك في إشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية في إبرام السلام مع جبهة التحرير الوطني ومن جهتنا كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الوحيد المهل للإعلان عن وقف إطلاق النار[1].

لم تكن في وسطنا تيارات نداريها أو نجاملها وقبل وفدنا أن يعود مصحوبا بوزراء جدد ليس فقط لإمضاء الاتفاقيات بل لمراجعتها معا وفي يوم 11 فيفري 1962 وصل إلى لي روس وزيران فرنسيان إلى جانب جوكس، الأمير خان، دوبروفلي، من حركة الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بالصحراء وروبير برونو عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية وهكذا يتشكل الوفد الفرنسي والوفد الجزائري من[2].

وبعد مفاوضات مكثفة تركزه حول 3 مسائل أساسية وهي الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية والمرحلة الانتقالية والمسائل العسكرية واستمرت إلى غاية 19فيفري1962 تمكن الطرفان يوم 19 فيفري من التوصل إلى اتفاق حول قضايا أساسية وصعبة كمسألة الصحراء والاتفاقيات العسكرية ووضع الأقلية الأوربية في الجزائر[3].

ولما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يملك وحدة السلطة الموافقة على وقف إطلاق النار والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة فقد اجتمع في طرابلس في ليبيا في دورة استثنائية خلال الفترة ما بين7-22فيفري 1962 وبعد نقاش حاد صادق أعضاء المجلس بأغلبية ساحقة على إعلان لي روس بما فيهم احمد بن بلة ورفاقه الذين بعثوا برسالة

---

[1]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 35.

[2]- انظر الملحق رقم: 04، (الوفد الفرنسي والوفد الجزائري بلي روس)، ص 94.

[3]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص36.

إلى المجلس أعلنوا فيها تأييدهم ومصادقتهم على نص الاتفاقية ومن بين العوامل التي جعلتهم يتخذون هذا الموقف تدهور مركز جيش التحرير في الداخل[1].

وفي الأخير صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع اتفاقيات أثناء دورته الرابعة المنعقدة بين 22 و27فيفري ب45صوت مع المشروع و4 أصوات ضده (الأعضاء الحاضرين 33 و16غائبين)[2].

المفاوضات الجزائرية الفرنسية (ايفيان 7مارس1962):

بعد أن تم إخبار الحكومة الفرنسية عن النتائج الايجابية لاجتماع طرابلس تم اخذ ميعاد رسمي للقاء بسويسرا في 7 مارس1962 فتحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية رسميا في ايفيان[3].

عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نائب رئيسها كريم بلقاسم كرئيس على الوفد الجزائري وبالإضافة له كان هذا الوفد يضم كل من أمحمد يزيد، بن طوبال، سعد دحلب، يحي بن محمد، بولحروف، رضا مالك، العقيد عمار بن عودة، وكان الوفد الفرنسي مرؤوسا من السيد لوي جوكس ويضم أيضا السيد روبير بارا، جان دوبرفلي، بيرنار تريكو، الجنرال دوكاماس، رولاند بيكار، دولوس[4].

استأنفت المحادثات على نفس وتيرة سابقاتها بروس وتعين عليها أن تدوم حتى 18 مارس1962 ورغم أن كل المشاكل قد نوقشت إلا إننا لم نهمل ولم نضع جانبا أي منها ومع ذلك الاشتباكات بين وفدين لم تكن إلا رغبت من كل منا في الحصول على اكبر قدر من التنازلات حول المسائل التي لم تمكن بعد، وقد تطرقنا في ذلك إلى اصغر وأدنى المسائل، فلم تعد هذه الاتفاقيات لان اتفاقيات حول المبادئ كما كان الأمر في لي روس بل أصبحت تتعلق

[1]– زيغود يوسف: اتفاقيات ايفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية – الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني (1954–1962)، مجلس الأمة، قصر زيغود يوسف –الجزائر 18 مارس2010، ص 40.

[2]– المصدر نفسه، ص41.

[3]– رمضان بورغدة : المرجع السابق، ص 461.

[4]– سعد دحلب: المصدر السابق، ص158.

باحتمالات تطبيقها في الميدان على ارض الواقع وقد اتخذ منا هذا الوقت الكثير رغم رغبتنا المشتركة في الوصول إلى التوقيع عليها في اقرب الآجال فكان تطبيق وقف إطلاق النار.

لجنة وقف إطلاق النار حركة جيش التحرير الوطني في حد ذاتها في مختلف النواحي مكان الجيش الفرنسي الذي بقي مؤقتا في الجزائر، القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الأمن في الفترة الانتقالية ، إطلاق صراح المعتقلين وعودة اللاجئين هي النقاط المناقشة.

لقد تطلب تنظيم الفترة الانتقالية عناية فائقة، تشكيل الهيئة التنفيذية إمكانياتها وصلاحياتها الرجال المطلوب تعيينها لتشكيلها، المهلة اللازمة لإعداد استفتاء تقرير المصير، هذه المهمة أي مدة الفترة الانتقالية كانت مسألة أساسية جد هامة فكل شيء كان متوقف عليها حيث الحكومة الفرنسية قد تحاول استدراك الكثير من الأمور التي وافقت عليها خلال المفاوضات وفي كل حال ستتحول هذه الفترة للاحتفاظ بهيمنتها وتأثيرها على مستقبل الجزائر[1].

اما نحن فكان علينا أن نستغل الفرصة بفضل الهيئة التنفيذية المؤقتة كي نكرس سلطة جبهة التحرير الوطني على كل الآراء الجزائرية والشروع في استخلاف السلطات الفرنسية وكان علينا أن نحدد مهلة إجلاء الجيوش الفرنسية مدة استئجار المرسى الكبير الذي كانت فرنسا لتزال في حاجة إليه مهلة الجلاء عن مراكز التجارب النووية منها والتي كنا نتحاشى تسميتها بقول التجارب العلمية في الصحراء، حتى نبقى أوفياء لمواقف الحكومة المؤقتة[2].

استلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، ولم يوقع كريم بلقاسم على اتفاقيات ايفيان[3]، باسم الوفد الجزائري إلا عشية يوم 18مارس بعد لحظات وفي نفس اليوم من وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة "باسم الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف

[1]– سعد دحلب: المصدر السابق، ص160.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 160–161.

[3]– انظر الملحق رقم: 05 (نص اتفاقيات ايفيان الثانية)، ص 95.

إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائر ابتداء من 19 مارس1962امر باسم رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة"[1].

وكانت هذه المفاوضات بيننا وبين الحكومة الفرنسية صعبة جدا لعبت فيها الحكومة السويسرية دورا مهما في رعاية هذه المفاوضات[2].

[1]– انظر الملحق رقم: 06 (نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خدة)، ص 97.

[2]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 38.

الفصل الثالث

الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية

1961-1962

المبحث الأول: علاقة جبهة التحرير باللجنة الدولية للصليب الأحمر

المبحث الثاني: انخراط الجزائر في اتفاقيات جنيف

المبحث الثالث: الاتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري

المبحث الرابع: جهود سويسرا لتواصل الجزائر وفرنسا

المبحث الخامس: اللقاءات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: علاقة جبهة التحرير باللجنة الدولية للصليب الأحمر بسويسرا

قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام العنف الفرنسي في الجزائر، إرسال نداء باسم انسانية الحرب في الجزائر خاصة في اوت1955 وفي نهاية 1955 فقد تخلت مفضلة وضع كل مجهوداتها في العملية التطبيقية لصالح الضحايا من الجانبين، النداء المقرر لا يجب أن يكون عموميا لكنه يوجه إلى الجهات المتنازعة، في سنة 1957 سجلت تفاقما مهولا للحرب بالجزائر ،فقد أسندت سلطة الشرطة للمظليين الكرامة الإنسانية أصبحت مهانة وحقوق الإنسان مداسه، توقف تعسفي، اعتقال، تعذيب، حكم بالإعدام دون محاكمة، من الجهة الأخرى فان جبهة التحرير الوطني ردت بالمثل بما لديها من إمكانيات بسيطة اغتيالات، وضع قنابل[1].

الوضع أصبح لا يمكن التحكم فيه إلى درجة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر خرجت على صوابها فبعثت بمذكرة للجهتين في 28 ماي 1958[2]، طالبة منهم خاصة بان تلتزما معا باحترام المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات الأربعة لجنيف[3].

رد فعل الجهتين كان مختلفا إذا كانت فرنسا قد عبرت عن موقفها العادي فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تستطع أن تتقبل عدم التبادل في المساعي فماطلت من اجل الانتقال إلى جينيف حيث تحاور الرئيس فرحات عباس مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الموضوع في 26اوت1958 أن رئيس الحكومة المؤقتة أعلن أن حكومته تتلقى بكل ترحاب كل مبادرة دولية تعمل على تطبيق الترتيبات الإنسانية لاتفاقيات جنيف[4].

---

[1]- مصطفى خياطي: الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر قندوز عباد فوزية ، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص58.

[2]- انظر الملحق رقم: 07 (مذكرة من الصليب الأحمر وجبهة التحرير)، ص 101.

[3]- المرجع نفسه، ص 58.

[4]- أعمال الملتقى الدولي عن إشكالية التحرر والتحريات الدولية الراهنة المنعقد بفندق الأوراسي-الجزائر أيم 06،07،08فيفري 2005، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2005، ص104.

دون أن تحصل جمعية الصليب الأحمر الدولي على نتائج كافية راحت هذه المنظمة الحيادية التي تتمتع بسلطة أدبية رفيعة تعرض على كل من الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني بتاريخ 1958/05/28 مشروع اتفاق يتعهد فيه طرفا النزاع أن يحترما أحكام المادة الثالثة الواردة في كل من اتفاقيات جنيف الأربعة في 12أوت1949 وان يتجنبا تدابير الثأر وان يعاملا الأسرى الذين يقعون في قبضة قواتهما معاملة إنسانية[1].

وتنص المادة الثالثة المشار إليها على ما يلي: في حالة النزاع المسلح الذي لا يتسم بطابع دولي فان كلا من فريقي النزاع ملزم بتطبيق الأحكام التالية:

– أن الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال الحربية بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا السلاح والأشخاص الذين اخرجوا من المعركة بسبب المرض أو الجراح، أو الاعتقال أو أي سبب أخر، إنما يعاملون في جميع الظروف معاملة إنسانية دون أي تمييز في طابع ضار قائم على العرق، واللون والدين أو العقيدة والجنس، والمولد أو الثروة أو أي معيار مماثل.

وتحقيقا لهذه الغاية يحرم ويظل محرما في كل زمان ومكان أن تقترف تجاه الأشخاص السالف الذكر الأفعال التالية :

- الاعتداء على الحياة وعلى سلامة الجسم ولا سيما القتل في جميع صوره وبتر الأعضاء والمعاملة بالقسوة والتعذيب
- اخذ الرهائن
- الاعتداء على شرف الشخص، ولا سيما معاملة الإذلال
- الإدانات المنطوق بها والإعدامات المنفذة دون محاكمة مسبقة[2].

1_ مصطفي خياطي: المرجع السابق، ص59.

2_ محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 288.

– أن الجرحى والمرضى يجب إيوائهم والعناية بهم وتستطيع منظمة إنسانية محايدة كجمعية الصليب الأحمر الدولية أن تقد خدماتها لإطراف النزاع ومن جهة ثانية يعمل أطراف النزاع على تطبيق باقي أحكام هذه الاتفاقية أو بعضا منها عن طريق عقد اتفاقات خاصة[1].

لا يكون لتطبيق الأحكام السابقة أي تأثير في الوضع القانوني لأطراف النزاع والحق انه كان يتعين على الحكومة الفرنسية حتى عام 1958 أن تحترم وتطبق بصورة آلية أحكام المادة الثالثة دون حاجة إلى أن ترجوها جمعية الصليب الأحمر الدولية أن تلتزم نحوها مجددا في هذا الشأن[2]

ولم تشهد الحكومة المؤقتة أبدا الرد الرسمي للحكومة الفرنسية، غير أن الشعب الجزائري والمناضلين والمقاتلين عرفوا هذا الرد في الميدان عن طريق ما عانوه من أوجه القمع المشدد وقد ذهبت الحكومة المؤقتة التي كانت تعلم أن هذا النزاع ذو صبغة دولية إلى ابعد من الطلب الذي تقدمت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فأخبرت هذه الأخيرة برغبتها في الانضمام إلى مجموع اتفاقيات جنيف لا إلى المادة الثالثة المشتركة فقط[3].

المبحث الثاني : انخراط الجزائر في اتفاقيات جنيف

فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 14 يناير1960، الحكومة المؤقتة أن تسعى للانضمام إلى اتفاقيات ايفيان في جنيف حول قواعد الحرب بأمل ضمان حماية الأسرى والجرحى من جنود وفدائيي جبهة وجيش التحرير وحماية حقوق المواطنين بصفة عامة وكان جيش الاحتلال الفرنسي قد بدا منذ إعلان الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 على العبث بكل القوانين والاستهتار بكل القواعد والقيم بدعوة أن ما يجري في الجزائر ليس حربا حتى يتقيد بقواعدها[4].

---

[1]– محمد بجاوي: المصدر السابق، ص282.

[2]– المصدر نفسه، ص282.

[3]– الدبلوماسية الجزائرية من 1830الى 1962: دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2، 2007، ص189.

[4]– محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص618.

وفي غضون الأسبوع الأول من مارس الموالي أدلى الرئيس ديغول أثناء زيارته للجزائر بتصريحات أمام ضباط جيش الاحتلال تشير بوضوح انه يعتزم اجتياز خطوة أخرى في تصعيد الحرب مثل قوله أن تقرير المصير يستلزم القضاء أولا على جبهة وجيش التحرير[1].

وفي معرض الرد على هذا التصعيد قررت الحكومة استغلال هذا السياق المحلي للانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة في 12اوت 1949 والتي تلزم المحاربين باحترام قواعد الحرب مثل المحافظة على المدنيين والرفق بهم وحماية الجرحى والمرضى واحترام الأسرى وشتى أشكال التعذيب والتشكيل والتمثيل .....الخ[2].

وجاء قرار الحكومة في 6أفريل بعد الاستماع إلى تقرير عبد المجيد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية الذي كان قد أشرف على إعداد ملف الانضمام الذي يضم طلب الحكومة وبعض المستندات منها مذكرة قانونية توضيحية تؤكد أهلية الحكومة لإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية . تحسبا لرفض أو تحفظ محتمل من الدولة السويسرية المؤتمنة على اتفاقيات جنيف[3].

وكان الجواب: تفويض دولة تتبادل الاعتراف مع المحكومين الجزائريين والسويسرية في أن واحد ووقع الاختيار على الحكومة الليبية التي أرفقت ملف الانضمام برسالة إلى الحكومة الاتحادية بواسطة الجهات المختصة فيها وكلف بتقديم الملف كل من:

- منصور الكيهية الممثل الليبي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
- محمد بجاوي الخبير القانوني الجزائري ممثل الحكومة المؤقتة لدى نفس الهيئة[4].

وفي 20يوليو1960قصد الثنائي الليبي الجزائري الدائرة السياسية الاتحادية ليجد نفسه بعد حين وجها لوجه مع السيد ديراهم رئيس قسم المنظمات الدولية الذي فوجئ بالطلب فرفض استلام

[1]- الدبلوماسية الجزائرية من 1830ال 1962: المرجع السابق، ص190.

[2]- المرجع نفسه، ص619.

[3]- المرجع نفسه، ص619.

[4]- محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 283.

الملف أول وهلة وكان الثنائي يتوقع ذالك فراهن على طول النفس والإلحاح في الطلب الذي بلغ حد الإزعاج أحيانا المهم أن يؤدي المهمة كيف ما كان الأسلوب والطريقة[1].

وبعد جدال قانوني دبلوماسي طويل فهم الكيهية وبجاوي أن المسئول السويسري بحاجة إلى مهلة لإشعار حكومته وانتظارها بعد الاجتماع المبرم في 24 يوليو وتخفيفا عليه اقترحا الحل الوسط التالي أن يحتفظ بملف طلب الانضمام كاملا على أن يكتفيا منه بقبول إيداعه شفويا ريثما تنظر حكومته في الأمر، وكانت المفاجأة السارة في4يوليوالموالي عندما تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها إلى اتفاقيات جنيف ابتدءا من تاريخ استلام الملف 20يوليو1960، وحرصت الحكومة الاتحادية على التوضيح أنها فعلت ذلك بصفتها دولة مؤتمنة وكان انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960 نظرا لأهمية تبعاته القانونية والدبلوماسية[2].

باسم الجمهورية الجزائرية أصبحت الحكومة الجزائرية منخرطة في اتفاقيات جنيف خاصة بضحايا الحرب، إن لهذا الحدث أهمية أساسية يحسن أن نوضحها، في أن اتفاقيات جنيف الأربعة التي أبرمت سنة 1949 قد ضبطت في ندوة دبلوماسية ضمت ممثلين عن مختلف دول العالم، وموضوع هذه الاتفاقيات هو تقنين العمليات الحربية حتى تكون أكثر ما يمكن إنسانية واقل ما يمكن توحشا، فهي تضبط حقوق المتحاربين وواجباتهم وتحدد الحقوق الأساسية لأسرى الحرب وتحمي السكان المدنيين والرضي والجرحى خلال المعارك.

وقد عهدت الندوة الدبلوماسية إلى الحكومة السويسرية بتسجيل الدول الي تنخرط في هذه الاتفاقيات وتصادق عليها فدور الحكومة السويسرية بوصفها المؤتمنة على هذه الاتفاقيات دور إداري فقط، وقد صادقت في هذه الاتفاقيات 74دولة من بينها الثلاثة الكبرى(روسيا–الصين

[1]– محمدعباس: المرجع السابق، ص620.

[2]– المرجع نفسه، ص 620.

الشعبية –الولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك بريطانيا وفرنسا ومنذ20جوان أصبحت الجمهورية الجزائرية هي العضو 77 من العضو الموقع على اتفاقيات جنيف[1].

هذا يعني أن الجمهورية الجزائرية هي اليوم صاحبة سيادة، ومختلفة كل الاختلاف في هذا الحدث الدبلوماسي العام عن الجمهورية الفرنسية ويعني هذا أن فرنسا لم تعد في إمكانها أن تتكلم باسم الجزائر أو أن تمثلها دبلوماسيا كما يعني أخيرا أن الجزائر الفرنسية قد قبره نهائيا وهي التي قبره منذ6 سنوات في الواقع العملي وقبرت منذ 20جوان في الأحداث الدبلوماسية، أن هذه الشهادات الدبلوماسية تسجل اليوم وفاة الجزائر الفرنسية، دون أسف من طرف الحكومة السويسرية التي لم تستطع أن ترفض انخراط الجمهورية الجزائرية في اتفاقيات جنيف.

أن هذا الحدث الدبلوماسي يعتبر انتصار عظيما للحكومة الجزائرية كما يعتبر هزيمة منكرة لسياسة فرنسا الخارجية التي بذلت كل جهودها لمنع مثل هذا الحدث[2].

أن قائمة الدول المنخرطة في اتفاقيات جنيف تبلغ باستمرار إلى علم الأمم المتحدة التي تنشرها بدورها وتسجلها، وفي الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ستحاول فرنسا كما فعلت منذ خمسة سنوات ولكن دون جدوى، أن تزعم بان القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية في أهمية سيوليها الأمم المتحدة لهذا التزعم المضحك عندما يضع مندوبو الدول اسم الجمهورية الجزائرية أمام أنظار المندوب الفرنسي بوصفها عضوا في اتفاقيات جنيف إلى جانب الجمهورية الفرنسية وغيرها من دول العالم[3].

إن هذه الوثيقة الدولية التي تنخرط فيها الجمهورية الجزائرية لأول مرة تعتبر رمزا له أهميته ومما يزيد في هذه الدلالة الرمزية هو أن هذه الوثيقة ذات قيمة إنسانية صرفة

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تأمل من فرنسا هي أيضا الموقعة هي أيضا على اتفاقيات جنيف والتي أبت إلى اليوم تطبيقها في الجزائر أن تقبل احترام المبادئ الأساسية لهذه

---

[1]– مجلة المجاهد: "الجمهورية الجزائرية في أول معاهدة دولية"، العدد 73، 25 جويلية1960، ص2، ج3،114.

[2]– المصدر نفسه، ص 2.

[3]– مجلة المجاهد: المرجع السابق، ص2.

الاتفاقيات، أصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بانخراطها في هذه الاتفاقية تعبر عن إرادتها الواضحة بان تستمر على احترامها للمبادئ الإنسانية وتعترف للأسرى الفرنسيين وللجرحى والمرضى وللسكان المدنيين بكل الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، ولكن الرأي العام الدولي في مقدمته 76 دولة الموقعة على اتفاقيات جنيف لن تعذر فرنسا في استمرارها على رفض تطبيق هذه الاتفاقيات إزاء جنودنا الذين لا تعترف بهم كأسرى حرب، فتنفذ فيهم حكم الإعدام وهم أسرى، وتقيم معسكرات التجمع للمدنيين، وتنزل العذاب الوحشي على الشعب كله وتمتهن بشراسة وعجرفة كل القيم الإنسانية، انه ينبغي أن تنتهي هذه الفضيحة الاستعمارية فحرب الجزائر يتقابل فيها اليوم طرفان متنازعان كل منهما عضو في اتفاقيات جنيف الإنسانية[1].

أن الحكومة الجزائرية ستستمر في تطبيق قوانين الحرب وهي تعتقد أن الرأي العام الدولي وخاصة 76دولة الموقعة معها على هذه الاتفاقيات ستحمل فرنسا إلى أن تحترم كرامة الإنسان في حربها التي تشنها على الشعب الجزائري[2].

المبحث الثالث: الاتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري

كان الطيب بالحروف يمثل جبهة التحرير الوطني في روما حيث اكتسب منذ وصوله في عام 1958 بعض شهرة، اوغوسطينو كما كان يسميه جورجيو لابيرا على سبيل استذكار القديس اغوسطينوس أسقف عنابة التي ولد فيها بولحروف بعد تفجير سيارتها "403"استقبله توم بروني وزير الداخلية الايطالي وأهداه مسدس من عيار 7,65 بريتا ورخصة لحمل السلاح ، وخلال حفل استقبال أقامه السفير التونسي لحبيب بورقيبة على شرف السفير الفرنسي غستون بالقسكي قال بولحروف لهذا الأخير بلباقة انك تصافح رجل متمردا ، أجابه السفير يجب أن نضع السلامة ذات يوم[3].

[1]– المرجع نفسه: ص2.

[2]– مجلة المجاهد: المرجع السابق، ص2.

[3]– رضا مالك: المصدر السابق، ص ص 103 104.

كان بولحروف ممنوع من الإقامة في سويسرا على اثر حادث غامض لبطاقات الهوية البيضاء اكتشف أثناء عملية تفتيش، وذات يوم قصده ريمون نيكوليه في روما ليبحث معه وضع مواطن سويسري فريشتشي، معتقلا في غينيا والمطلوب هو تدخل الحومة المؤقتة لدى سيكوتوري[1].

وعده بولحروف بالقيام بما يلزم، بعد شهرين وصل نيكولييه مجدد إلى روما من الشرق الأقصى والتقى ببولحروف ومن موضوع إلى أخر تحدثا عن الحرب، هذه الحرب التي تحتل الصفحات الأولى في الصحف، ماذا لو تدخلت سويسرا؟ أن موقعها كبلد محايد وشهرتها بالجدية يشكلان ورقة أكيدة في السعي إلى السلام وعد نيكولييه بطرح الموضوع مع جان فلافيان لا ليف زميله في المكتب وبعد هذا اللقاء ببضعة أيام اجتاز بولحروف الحدود السويسرية الايطالية دون عائق[2].

فأخذاه على عاتقهما السفير بوشيه واندريه تريبيه من المصلحة السياسية والفدرالية، وتوجها بصحبته إلى جنيف وهكذا وجد نفسه بعد ظهر ذالك اليوم الجميل عند الأستاذ لاليف حيث كان هذا الأخير بانتظاره برفقة نيكولييه و أوليفي لونغ[3]

لقد وفي ريمون نيكولييه بوعده، وهو رجل موضع جدل، لكنه نافذ كان مستشارا لموبوتو ولشقيقه شاه إيران الأمير اشرف، مدافعا عن لوغرو المزور الشهير للتحف الفنية، فهو معروف كمحامي عبقري لكنه مبذر وغريب الأطوار، ابن أميل نيكولييه زعيم نقابات عمال البناء هناك

---

[1]– احمد سيكوتوري: 1922–1984، احد ابرز القادة الأفارقة واحد ابرز دعاة الوحدة الإفريقية، ولد بمنطقة النيجر الأعلى عام 1922 وأسس عام 1945 نقابة غينيا للعمال، أسس الحزب الديمقراطي في غينيا، وواصل كفاحه ونضاله من اجل استقلال بلاده، 2أكتوبر1958 تحصلت غينيا على استقلالها وأصبح رئيسا لها توفي في مارس 1984 بأحد المستشفيات الأمريكية. انظر:

تاريخ الإطلاع: 2018/04/28م / 14:15.

www.pdffactory.com

[2]– رضا مالك: المصدر السابق، ص104.

[3]– أوليفي لونغ: إطار سامي سويسري وسفير تولى مهام ربط الاتصال وعملية الوساطة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي أدت في الأخير إلى إبرام اتفاقيات ايفيان انظر: أوليفي لونغ الملف السر–باتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر اذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص48.

الكثيرون من المبعوثين بين باريس وتونس، قال بولحروف وهو يحتسي فنجانا من الشاي لكن سويسرا هي وسيط جدي ثم توجه إلى أوليفي لونغ[1].

وإذا ما حولنا بوساطتكم جس نبض الفرنسيين حول نواياهم الحقيقية، فهل مستعدون للتفاوض أوليفي لونغ أنا موجود هنا من اجل هذا الموضوع، فطرح عليه إذا كدبلوماسي جيد يعرف أين يضع قدميه؟ هل أنت مفوض ولست اقل من فرحات عباس؟ أنا مفوض ليس فقط من الرئيس فرحات عباس بل من كل من يعتبر عندنا على رأس الثورة لا يحمل بولحروف في الواقع أي تفويض خاص فهو يتصرف كممثل في جبهة التحرير الوطني التي يغطي دورها هذا النوع من المبادرات، طبعا يجب على المرء أن يظهر نوعا من الثقة في مثل هذه المناسبات، وبولحروف لا يفتقد أبدا إلى ذلك، سارد إليك جوابا قال أوليفي لونغ[2].

كلف السيد بولحروف بمهمة الاستطلاع هذه من طرف الرئيس فرحات عباس، وهذا الأخير مستعد للمجيء إلى سويسرا ليلتقي فيها بشخصية يعرض عليها مع السلطة التي يحوزها بناءا على مكانته[3].

ما طرحه السيد بولحروف كان الجزائريون يأملون في أن تتمكن هذه الشخصية السويسرية بعد ذلك من تبليغ السلطات الفرنسية بوجهات نظر الرئيس فرحات عباس وإبلاغ هذا الأخير برد فعل باريس، وهكذا باستعمال المصفاة السويسرية يفترض أن يتم فيها الاتصال المباشر بين الفرنسيين والجزائريين سيكون هدف هذه المحادثة هو الوصول إلى لقاءات رسمية وعلنية، في بلد محايد أن كان ذلك ممكنا، يتم خلالها الشروع في مناقشة من هذا الطرف وذاك دون شروط مسبقة، ودون جدول أعمال جميع المسائل عسكرية كانت أو سياسية والتي تشكل نقاط تعارض بين الطرفين[4].

---

[1]– رضا مالك : المصدر السابق، ص104.

[2]– المصدر نفسه، ص105.

[3]– رضا مالك: المصدر السابق، ص105.

[4]– المصدر نفسه، ص ص 23–24.

كان السؤال الأول لأوليفي لونغ لماذا سويسرا؟ أجاب السيد بولحروف بان الاستقلالية التامة لسياستنا والجهود التي لطالما بذلناها لإحلال السلم بمساهمتنا في تجاوز نزاعات أو تخفيف شدة التوترات فيها وسمعة النزاهة والتكتم التي تتميز بهما سويسرا كانت عوامل فرضت على القادة الجزائريين أن يرو فيها البلد الوحيد القادر على التدخل مع توفر فرص للنجاح فحلفاء فرنسا لا يدخلون في الحسبان، إيطاليا لها سياسة إفريقيا عندها الكونغو المرهونة، وهولندا ذات الماضي

الاستعماري لم يصفى بعد[1].

كان من الممكن التفكير في الولايات المتحدة وألمانيا وبدرجة اقل في دول الكتلة الشرقية، ولكن لم تكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترغب في طلب خدمات دول متورطة من قريب أو من بعيد في الخرب الباردة شرق غرب

السيد الطيب بولحروف، أجبت بأنني احتاج إلى التفكير قليلا في كل ما قاله لي وفرض عليا أن بإمكاني القيام بأي شيء، فان ذلك سيكون بادئ ذي بدء بصفة شخصية لدى محاور من اختياري بباريس[2].

استفسر في حالة ما بدت لي مبادرة من هذا النوع ممكنة فهل يسمح لي بذكر اسمه وبأنه مخول من طرف الرئيس فرحات عباس، كان رده ايجابيا على هاتين النقطتين، وأخيرا سعيت للاحتياط ضد خطر مناورة محتملة تهدف إلى استعمال جس النبض هذا الذي تقوم به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسويسرا لأغراض سياسية عشية الاستفتاء المتعلق بحق تقرير المصير[3]، للمواطنين الجزائريين الذي سيجري بفرنسا في 8جانفي 1961، طلبت إذا من السيد

---

[1]– المصدر نفسه، ص24.

[2]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص24.

[3]– حق تقرير المصير: والانفصال السياسي لهذه الأمم من الهياكل القومية الغربية وتشكيلتها الدولية قومية مستقلة، وهو مصطلح في القانون الدولي يعني منح الشعب آو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حر ودون تدخل خارجي، انظر: تاريخ الاطلاع: 2018/04/30م/ 09:40.

www.pdffactory.com

بولحروف ما إذا كان يفكر مثلي في عدم جدوى الاتصال بباريس قبل معرفة نتائج الاستفتاء، صرح بموافقته على ذلك واتفق على الالتقاء لاحقا[1].

في 9جانفي1961 تحقق السيد بوتيتبير من أن نتائج الاستفتاء قد فسرت في فرنسا والعالم بشكل يقارب الإجماع على أنها تفويض للجنرال ديغول للتفاوض معا قادة الثورة الجزائرية، سمح لرئيس القسم السياسي الفدرالي بالذهاب إلى باريس وهذا ضمن الشروط التي طرحت خلال اللقاء الذي جمعنا في 16ديسمبر، أي من اجل إجراء محادثات ذات طابع شخصي لا غير، مع صديقي لوي جوكس[2].

المسالة بالنسبة لبولحروف هي أكثر دقة، فالثورة لها عدة رؤوس، كما قال ذات يوم بن طوبال، فمع من يتكلم كي لا يفسد المحاولة، رجع بولحروف إلى روما في هذا الوقت بالضبط، كان أمحمد يزيد موجودا فجس نبضه[3] حول أفاق التفاوض مع فرنسا، وتحدث يزيد عن اتصالات ذكر اسم الصحافي السويسري شارل هنري فافرو الذي كان موجودا في المغرب في وقت كانت فيه الحكومة المؤقتة تشارك في مؤتمر المجموعة الأفريقية المسماة مجموعة كازابلانكا غير بولحروف الموضوع ليس فقط لأنه لا يريد أن يضيع لقاءه في جنيف بل لان هناك مسالة تزعجه، ماذا لو كان قد ذهب بعيدا مع السويسريين في حين كانت اقنية أخرى تعمل مباشرة مع الحكومة المؤقتة، تردد في اتصاله بجنيف ليطلب من وسيطه التروي كان سيكون ذلك أسوء تأثير[4].

---

[1]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص24–25.

[2]– لوي جوكس: أستاذ مساعد في جامعة باريس مكلف بمهمة لدى المكاتب الوزارية، مفتي المصالح الأجنبية بوكالة هافاني 1934–1939 أثناء نزول قوات التحالف بالجزائر نوفمبر1942 درس بثانوية الجزائر العاصمة، مناصر نشيط للفكر الديغولي أمين عام للهيئة الفرنسية للتحرير الوطني التي ترأسها الجنرال ديغول بالجزائر 1943–1944 أمين دولة لدى الوزير الأول السيد ميشال دوبري 1959 وزير التربية الوطنية في 1960 وزير مكلف بالشؤون الجزائرية 1960–1962، ووزير مكلف بالاطلاع الإداري 19692–1967 انظر: أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص209.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 24–25.

[4]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 105.

المبحث الرابع : جهود سويسرا للتوسط بين الجزائر وفرنسا

أين وكيف يمكن الالتقاء بباريس في سرية تامة مع شخصية معروفة كوزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية وهذا يومين بعد نجاح الاستفتاء المتعلق بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين، من المؤكد أن عيادة طبيب هي مكان غير معروف، وبالتالي ملائم وسيكون السر محفوظا في أيدي أمينة عندما يكون لدى هذا الطبيب وزوجته الطبيبة أيضا، خبرة مباشرة وفعالة بشكل كبير في النضال السري ضد الاحتلال ببلادهم، كان البروفيسور جون برنار يحافظ على علاقة ثقة وطيدة تربطه منذ وقت طويل بالوزير جوكس ،فزوجتاهما صديقتا طفولة، من جانبي كانت تجمعني به روابط عائلية، فانا والسيدة جون بيرنار أبناء عمومة من الدرجة الأولى ،سيكون مكتب الطبيب نقطة الاتصال ومكان اللقاء بباريس[1].

وهكذا في 10جانفي 1961 تصادف مجيء الوزير جوكس مع مجيء شخص سويسري أتى من جنيف ،كلاهما كانا يرغبان في استشارة البروفيسور جون بارنار، استمع لوي جوكس باهتمام كبير لقضية محادثتي مع السيد بولحروف وبعد أن أطلعته على أهم أقوال مبعوث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تماما كما قالها ،أضفت انه أعطى الانطباع بأنه رجل جدي وذكي ورزين وواثق من خلفياته وجاهز، ليكتفي حينما يحين الوقت المناسب ليترك المكان للرئيس فرحات عباس نفسه لن يمر الجزائريون عبر وساطة السويسريين لو لم تكن نواياهم صادقة لأنهم يحاولون استدراج فرنسا إلى فخ عبر وساطة السلطات السويسرية[2].

إضافة إلى ذلك أن لوي جوكس قد عاين أن جميع محاولات ربط الاتصالات السابقة مع الجزائريين قد فشلت بسبب نقص عامل التحكم لدى الوسطاء، كان يعرف التقاليد السويسرية في هذا المجال ورأى فيها سببا إضافيا لمتابعة عرض السيد بولحروف اعتزم الوزير جوكس إذا أن يعلم الجنرال ديغول بفحوى محادثاتنا، وان يعطي جواب رئيس الدولة في السهرة على الساعة الثامنة مساءا من نفس اليوم، عاد الوزير جوكس بموافقة الجنرال ديغول الذي أجابه قائلا "اخبر

---

[1]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص25.

[2]– المصدر نفسه، ص ص25–26.

السيد لونغ بأنه يستطيع أن يواصل" عندما ذهبت إلى باريس، يقول لونغ لم أكن أتصور مطلقا بأنني سأحصل على رد ايجابي بهذه السرعة[1].

في 19جانفي عاد السيد بولحروف إلى جنيف، اطلع بارتياح واضح على موافقة باريس وبما أنني حصلت على ترخيص، أخبرته بأنني تحدثت مع الوزير جوكس، وبان الجنرال ديغول نفسه قد اتخذ قرار الاستمرار في هذه القضية، سيقوم السيد بولحروف بتقديم تقرير لمسؤولية على هذه النتيجة الأولية.

في 23جانفي بعد أن طلب مني السيد بولحروف مواصلة العمل في هذا الاتجاه، التقيت بالوزير جوكس في باريس في سرية تامة تماما كالمرة الأولى، وبعد أن عرف أن المسئولين الجزائريين مرتاحون للرد الايجابي بباريس وإنهم يرغبون في الشروع في مباحثات مع فرنسا ن قال لي الوزير بأنه سيقوم باستشارة رئيس الدولة ليوافيني بالرد، اقترح الجنرال ديغول على الجزائريين محادثات أولى شبه رسمية بين أشخاص ملمين بكافة جوانب القضية، بشكل يسمح بإجراء دراسة معمقة لكافة المواضيع[2].

أضاف الوزير جوكس بان الجنرال ديغول قد كلفني بنقل تشكرانه إلى السيد المستشار الفدرالي ماكسي بوتيتبير على العمل الذي يقوم به في سويسرا وبإعلامه بأنه ينوي توجيه رسالة بهذا الصدد لا حقا ، رخص لي الوزير جوكس لأعلام الجزائريين بان رجل الثقة الذي اختاره الجنرال ديغول هو السيد جورج بومبيدو[3]، المدير السابق لمكتب الجنرال ديغول الذي يشغل حاليا منصب المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، بعد أن قدمت تقرير لرئيس القسم السامي الفدرالي، نقلت في 26جانفي1961 للسيد بولحروف العرض الفرنسي، أبدى هذا الأخير بعض الشكو، لان السيد بومبيدو لا يشغل مهم رسمية في فرنسا شرحت له انه نظرا لتعذر حضور السيد

[1]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص29.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 29–30.

[3]– جورج بومبيدو: الوزير الأول من 13افريل 1962الى الفاتح جويلية 1968، بعد مغادرة الجنرال ديغول انتخب السيد بومبيدو رئيسا للجمهورية في 15 جوان 1969 بقي رئيسا للدولة إلى غاية وفاته عام 1974، انظر: أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 210.

جوكس الذي لا يستطيع المجيء إلى سويسرا من اجل لقاء سري، نتيجة لوضعيته كوزير دولة، فان السيد بومبيدو هو المحاور الأكثر ملائمة لأنه رجل الثقة لدى رئيس الجمهورية، ويمكن أن يعتبر نتيجة لذلك مكلف بمهمة بشكل مؤقت.

قال السيد بولحروف بأنه سيقدم تقريرا لمسئوليه ليقرر هؤلاء ما إذا كانوا يوافقون على إجراء سري مع السيد بومبيدو، في هذا الوقت كان الرئيس فرحات عباس يقوم بجولة كبيرة في الشرق الأقصى[1].

في 31جانفي استقبل رئيس القسم السامي الفدرالي لمراجعة الخطوط العريضة للقاء السري الذي يمكن أن يجري في سويسرا، وأخيرا في 10 فيفري 1961 احضر السيد بولحروف رد المسئولين لقد وافقوا على إجراء لقاء في سرية تامة مع السيد بومبيدو بسويسرا، سيشارك فيه السيد علي بومنجل المفاوض الذي خابت أماله بمولان رفقة السيد بولحروف في 11فيفري1961 نقلت إلى الوزير جوكس موافقة الحكومة المؤقتة على الغرض المقدم من طرف الجنرال ديغول حول محادثات شبه رسمية من رجل ثقة إلى رجل ثقة تدور حول كافة جوانب المعضلة، بدا لوي جوكس راضيا بل مرتاحا لان هذا الانتظار المطول وعدم الوضوح قد عرفا نهاية لهما، تم الاتفاق على تاريخ مبدئي19فيفري1961 لإجراء لقاء اتفقنا على أن انقل له كافة المعطيات حين تنتهي بسويسرا الترتيبات الملائمة.

باشرنا هذا المشروع تحت السلطة العليا لرئيس القسم الفدرالي دون أن نشك في المفاجأة الهائلة التي ستواجهنا والمغامرات الجديدة بان تكون روايات وصعوبات التي تنتظرنا وكذا حالات الرضا التي سنعرفها[2]، وفي بداية عملنا على ترتيب اللقاء بين المبعوثين الفرنسيين والجزائريين اخذين في الحسبان اعتبارات الأمنية وتلك الخاصة بالسرية ومع ذلك فقد تعين أيضا أن نوفر له إطارا جديدا بنوعية المشاركين الأجانب والكرم السويسري فالإطار أيضا له أهميته في توفير

[1]– المصدر نفسه، ص ص29–30.

[2]– سعد دحلب: المصدر السابق، ص157.

مناخ نفسي مواتي لمفاوضات تجري بين طرفين متحاربين كما تلقين تدعيما مرحبا به متمثلا في شخص.

مفتش الشرطة الفدرالي السيد رونييه هنبر الذي وبطلب من رئيس القسم السياسي الفدرالي تولى بشكل خاص الجوانب الامنية لم تكن هذه العملية بمنء عن أخطار متعددة، لان لا شيء يكفل بأنها لم تشكل لذلك لم يكن سهلا استبعاد أن تتدخل العديد من الشبكات التي تسعى لإفشال عبر كافة الوسائل بما في ذلك الهجمات لعدم إحلال السلام بالجزائر[1].

المبحث الخامس : اللقاءات الجزائرية الفرنسية في سويسرا

عبر بومنجل وبولحروف الجمارك ووصلا إلى مطار كوانتران حيث حطت بهما طائرة البوينغ التابعة لشركة الخطوط الجوية السويسرية فارق الحرارة محسوس جدا بالمقارنة مع تونس، استقر الثنائي في شقة المحامي نيكولييه، يتوجب عليهما أن يستقلا في اليوم التالي 19فيفري1961 قطار جنيف لوسارن كان أوليفي لونغ ينتظرهما في المحطة هناك مع أشخاص آخرين وهم بروبيس وبوشر وتريبيه وهومبر ريمون بروبيست هو رئيس القسم المغربي في الدائرة السياسية الاتحادية، جيان ريكو بوشر رئيس القسم الشرقي هو مساعد أوليفي لونغ واندريه تربيه يرافق الموفدين الجزائريين أينما ذهبا قائما بصلة الوصل بينهما وبين الحكومة الفدرالية إما رنييه همبر مفتش في الشرطة الفدرالية فهو مكلف بالجزائريين المقيمين في سويسرا ويشرف على كافة المسائل المتعلقة بأمن الوفد[2].

قام أوليفي لونغ وهو الدبلوماسي الحذر باتخاذ كل التدابير لتجنب اقل عقبة أثناء اللقاءات الوشيكة الحدوث بين الوفدين وشرح أيضا لمندوبينا انه ينبغي أن يتوقفا عن المصافحة باليد لنظرائهم الفرنسيين والاكتفاء بتأدية تحية رأس بسيطة هذه التعليمة الصادرة عن ديغول ذاته[3].

---

[1]- أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص31.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص ص126-127.

[3]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص158.

بفندق شوبيترز في لوسارن يوم الاثنين 20فيفري شقتان تفصل بينهما غرفة في الوسط تستخدم قاعة للمحاضرات يدخل المندوبون بشكل متزامن في تمام السعاة العشرة بالضبط يحيون بعضهم البعض بلباقة وقوفا إلى جانبي الطاولة بانحناءة رأس خفيفة ، أيها السادة يمكنكم انم تجلسوا أتمنى لكم عملا جيدا بعد أن أطلق هذه الكلمات داخل المسرح توارا أوليفي لونغ[1].

الساعة السادسة وثلاثون دقيقة مساءا أنها نهاية المحادثات يريد بومبيدو العودة بسرعة، كان يخشى أن يشعر الصحافيون بغيابه لقد جاء إلى سويسرا بجواز سفر مزور، تم تكليف أوليفي لونغ بتحضير لقاء جديد في غضون أسبوعين في أثناء ذلك يكون الموفدين قد قدموا التقارير إلى موكليهم وتلقوا تعليمات جديدة رغم الخلافات العميقة فان شيء ما قد انطلقت شرارته في لوسارن[2]

في نيوشاتيل الأحد 5مارس الأشخاص أنفسهم لكن هذه المرة في إحدى قاعات فندق تيرمينوس فأوليفي لونغ يسهر على اللقاء بعناية تامة، وبعد أربع ساعات من النقاش كان السيدان بومبيدو ودولوس يريان أن هناك تشدد في موقف محاوريهما.

حسب السيدين بومبيدو ودولوس فان الجزائريين يطلبان 15 يوما قبل أن يتمكنا على الإجابة على المسألتين اللتين لم يتفق عليهما بعد هذا اللقاء ينهي حقبة المحادثات الاستكشافية السرية ويمهد الطريق فورا للتفاوض الرسمي والعلني على المستوى الوزاري الذي يجرى في ايفيان[3].

على الحدود الفرنسية السويسرية، أضاف السيد بولحروف انه يكون مستحبا أن تصدر السلطات السويسرية لان الوكالة التلغرافية السويسرية كانت قد أذاعت المساعي التي قام بها السفير الفرنسي بيبورن لدى القسم السياسي الفدرالي من اجل أن يتمكن الوفد الجزائري من الإقامة بسويسرا، خلال نفس هذه الليلة حضرنا انا وبوشر نصا للبيان وبعد الموافقة عليه من رئيس

[1]– رضا مالك: المصدر السابق، ص128.

[2]– رضا مالك: المصدر السابق، ص129.

[3]– انظر الملحق رقم: 08 (الاتصالات بين المبعوثين الفرنسيين والجزائريين بغية استئناف مباحثات ايفيان)، ص 102.

القسم السياسي الفدرالي سوف يكون صبيحة 23مارس أول بيان سويسري يصدر عن هذه القضية[1].

أبلغت سفارة فرنسا بيرن وكذا ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القسم السامي الفدرالي بان المفاوضات المرتقبة بخصوص الجزائر ستجري قريبا بايفيان، لقد رخص المستشار الفدرالي تبعا للطلب الذي قدم له باتفاق مع سلطات المقاطعة لممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية بالإقامة في سويسرا طوال فترة اللقاءات، ستوفر لهم التسهيلات اللازمة من اجل المشاركة فيها ضمن أحسن الظروف الممكنة[2].

رفقة سلطات جينيف والهيئات الفدرالية المختصة، خصص يوم 24و25 مارس 1961 لوضع كافة الترتيبات اللازمة لتامين إقامة وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بجنيف، وكذا السير الحسن للقاءات ايفيان خاصة في ما يتعلق بالجوانب الأمنية والنقل والاتصالات اللاسلكية والصحافة، اظهر كافة المعنيين عزيمة صادقة وكثيرا من العطاء عند انتهاء هذه التحضيرات تأكدنا من أن المشاكل ستعرف طريقها للحل وان من الممكن تحمل مسؤولية هذه العملية مع فرص معقولة للنجاح[3].

يوم 18ماي وصلت الطائرة التي تنقل الوفد إلى مطار جنيف على الساعة السادسة بعد الظهر وعند نزول أعضاء الوفد وجدوا في استقبالهم السيد بولحروف الذي قدمهم إلى الشخصيات التي جاءت لاستقبالهم في المطار، وهم الوزير المعتمد السيد لونغ والسيد جيوفاني الرئيس الأول للدائرة السياسية والسيد طوبي وزير الداخلية والسيد ليفراس رئيس مصلحة البوليس السويسري.

ومن الشخصيات الأجنبية التي جاءت لاستقبال الوفد في مطار جنيف سفير الصين الشعبية وأعوانه والقائم بالأعمال لجمهورية الفيتنام ومندوب الجامعة العربية في جنيف والقائم بالأعمال

[1]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص48.

[2]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص48.

[3]– المصدر نفسه، ص49.

للجمهورية التونسية والقائم بالأعمال للمملكة المغربية ووفد من الطلبة الجزائريين في سويسرا والدكتور ابن التامي ممثل الهلال الأحمر الجزائري لدى الصليب الأحمر الدولي[1].

تم توجيه رئيس الوفد السيد كريم بلقاسم إلى وفد الصحافيين الذي كان يقدر بنحو 300شخص وأدلى لهم في تصريحه بكلمة شكر إلى الحكومة السويسرية بوصفها المؤتمنة على هذه الاتفاقيات، وعند الانتهاء من التصريح توجه الوفد إلى الطائرات العمودية التي كانت في الانتظار والتي أقلت الوفد إلى مقر إقامته وكانت مدة الطيران لم تتجاوز الثلاث دقائق، إما أعضاء مصلحة الأمن التابعة للوفد وكذا الأعضاء الأغنياء فقد سافرو إلى مقر إقامتهم عن طريق البحر، وفي صبيحة يوم الجمعة عقد الوفد جلسة عمل دامت إلى الساعة العاشرة صباحا.

وكانت قوات الأمن السويسرية مرابطة حول مقر الإقامة المحاط بالأسلاك الشائكة، وحوالي الساعة الثانية عشر ركب عضوان من حراس الوفد الجزائري على متن طائرة عمودية وذهب لتفقد مباني مدينة ايفيان التي تعقد فيها الندوة[2].

أما في المبنى الدولي للصحافة فان عدد الصحفيين قد اخذ يزداد شيء فشيء حتى بلغ في الوقت الحاضر 600صحافي، وقد خصصت في المبنى قاعة معينة لمصلحة الصحافة التابعة للوفد الجزائري وبالإضافة إلى ذلك فان هناك عدد من الصحفيين قد تحصلوا على أوراق اعتماد من طرف الوفد الجزائري وهؤلاء هم فقط الذين يمكنهم الاتصال مباشرة بأعضاء وفدنا التفاوضي، هذا وتبدي السلطات السويسرية كل أنواع التسهيلات الممكنة ليقوم الوفد الجزائري بعمله في أحسن الظروف الممكنة ومما يجد أن نشير إليه هو أن أغلبية الصحفيين ينوون الإقامة بجنيف والبرقيات تتهاطل عليهم من عدد كبير من الشخصيات والهيئات السويسرية والأجنبية تعرب عن تمنياتها بالنجاح لقضية السلم، وفي فجر يوم السبت قبل السفر إلى ايفيان ارتفع العلم الوطني الجزائري أمام الطابق الأول من مقر الوفد وفي الصباح استمع الجنود

[1]– مجلة المجاهد: الطريق إلى ايفيان، العدد 96، 22ماي1961، ج4، 59، ص 04.

[2]– مجلة المجاهد: المرجع السابق، ص4.

السويسريون المكلفون بالأمن إلى النشيد الوطني الجزائري بينما وقف أعضاء الوفد في هيئة عسكرية طيلة عزف النشيد، وبعد ذلك توجه أعضاء الوفد إلى الطائرة العمودية التي أقلعت في الحين[1].

ساهمت المبادرة التي قام بها الوسطاء السويسريون في الخروج السريع من الانسداد الذي نتج عن اللقاء السري الثاني بنيوشاتيل ومرة أخرى ساهم دور متلقي الصدمات اللفظ الذي استعمله الوزير جوكس الذي لعبته سويسرا في امتصاص أزمة الحركة الوطنية الجزائرية بعد ذلك أثناء انقلاب الجزائر تمكن من الإبقاء على الاتصال بين باريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية تمكنها من استئناف المباحثات.

وأخيرا صار ممكنا انطلاق لقاءات ايفيان بفضل تسوية سهلتها سويسرا التي وفرت بطلب من الفرنسيين والجزائريين إمكانية جعل إقامتهم وقاعدة عملهم على ارض محايدة بجنيف[2].

كان كل شيء في سويسرا منظما بأدق التفاصيل ففي تونس كانت غير معهودة تسود في مقر رئاسة وفي وزارة التسليح والاتصالات العامة وطبعا في وزارة الإعلام التحضير النهائي لملف المفاوضات، اعتماد الصحفيين إرسال بعثات الحكومة المؤقتة إلى البلدان الصديقة للاطلاع على موقفنا عشية هذه المواجهة حيث يتقرر فيها مصير الجزائر فحرب استقلال الجزائر فريدة من نوعها والمفاوضات الهادفة إلى وضع حد لها فريدة هي أيضا، فمن التعليق إلى الاستئناف والمحادثات العلنية إلى التداولات السرية استغرقت وقتا لا يقل عن سنة ويلاحظ على التوالي.

- المرحلة الأولي العلنية 20ماي–30جوان1961في ايفيان ثم بعد تعليق دام خمسة أسابيع جرت لقاءات من 20 إلى 28جويلية 1961في لوغران[3]
- سلسلة نقاشات سرية في نهاية 1961 وبداية 1962
- التفاوض السري والحاسم في روس 2–12فيفري1962[1]

[1]– المرجع نفسه، ص4.

[2]– رضا مالك : المصدر السابق، ص 103.

[3]– انظر الملحق رقم: 09 (اتصالات بين المكلفين بالاتصال من الوفدين الجزائري والفرنسي بغية استئناف مباحثات لوغران) ص 106.

- المرحلة العلنية7-18مارس1962 في ايفيان التي أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار[2].

في 18 مارس 1962 وقع الرئيسان جوكس وكريم على اتفاقيات وقف إطلاق النار

في 19مارس1962 على الساعة 12:00 سا، بداء سريان وقف إطلاق النار رسميا عبر كامل التراب الجزائري بمنتزه صينيال الدوبوجي ،ساد جو من البهجة، لمحت نائب الرئيس بن بلة الذي كان يجوب السطح قال لي انه حرص على أن يقضي أيام حريته الأولى بسويسرا، وبدوره شكرني رئيس الوفد كريم بلقاسم بحرارة ومشاعر غير متكلفة على ما قامت به سويسرا بغية إتمام مفاوضات صعبة ومعقدة بشكل كبير ولتسهيل وقف إطلاق النار بالجزائر، كما عبر عن رضاه التام وسعادته بالتدابير المتخذة بسويسرا بغيت أن يتمكن الوفد الجزائري من إتمام مهامه ضمن أحسن الظروف وهكذا تم القيام بما يجب بالنسبة لسويسرا، كان سريان وقف إطلاق النار يعني انتهاء المهمة[3].

في ما يخص الجزائريين فإنهم لم يفوتوا أية فرصة للتعبير عن عرفانهم إزاء سويسرا وكدليل ملموس على ذلك، اظهر الرئيس بن بلة بشكل صارخ شكره وعرفانه بالدور السويسري خلال مرحلة التفاوض، وعبر عن ذلك أثناء أول ظهور له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1962 حيث كانت جميع الأنظار موجهة إليه في تلك الفترة [4].

خلال مقابلة تلفزيونية في 14 أكتوبر1962 بنيويورك طرحت عليه مراسلة نيويورك تيمز السؤال التالي سجلت أنكم قد عبرتم في خطابكم الذي ألقيتموه في الجمعية العامة عن عرفان كبير للحكومة السويسرية بسبب الدور الذي لعبته في المفاوضات التي لعبتها في ايفيان التي وضعت للحرب التي امتدت سبعة سنوات، نحن لم نسمع عن دور سويسرا، هل بإمكانكم أن تحدثون عنه قليلا؟.

---

[1]- انظر الملحق رقم: 10 (المفاوضات السرية لوقف إطلاق النار بروس من 10 إلى 19 -2-1962)، ص 110.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 104.

[3]- أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص161.

[4]- المصدر نفسه، ص162.

أجاب الرئيس بن بلة قائلا "المفاوضات بيننا وبين الحكومة الفرنسية كانت صعبة جدا فشلت لقاءات ايفيان الأولى ومرة سنة وتم خلالها الإبقاء على الاتصال بين الفرنسيين والجزائريين، اتصالات لعبت فيها الحكومة السويسرية دورا هاما جدا لتقريب وجهتي النظر، ولذلك فقد شعرت بضرورة الإشادة بالدور الذي لعبته الحكومة السويسرية بشكل سري جدا ولكن مع نجاح هائل"[1].

محادثة مع كريم بلقاسم، يوم الجمعة 26ماي1962 يوم مغادرتي النهائية لجنيف تنقلت إلى بوادافو لتوديع السيد بولحروف استقبلت من طرف كريم بلقاسم وجرت بيننا محادثة امتدت حوالي ساعة شكر هذا الأخير كل ما قمنا به وطلب مني أن انقل إليك والى المجلس الفدرالي تشكرانه الصادقة والحارة على ذلك أكد لي أن الجزائر الجديدة لن تنسى أبدا الدور الذي لعبته سويسرا في رعاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية1961–1962 كان ناجحا وكانت سويسرا لها أهمية كبيرة في هذه المفاوضات وأنها ستذكر دوما وفي المقام الأول في تاريخ الجزائر[2].

[1]– أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 163.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 164–165.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما سبق تقديمه نستخلص النتائج الآتية:

01- إن تطور الثورة من كل الجوانب السياسية والعسكرية أدى إلى تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والاعتراف بها في المحافل الدولية.

02- تأسيس الحكومة المؤقتة والاعتراف بها من طرف الكثير من الدول كان الحدث الأبرز والأهم في تاريخ الثورة الجزائرية.

03- فشل إستراتيجية الجنرال ديغول في القضاء على الثورة، أثبته نجاح جيش التحرير في اختراق خطي شارل وموريس وإلحاق خسائر في صفوف الجيش الفرنسي.

04- انهارت فرنسا اقتصاديا جراء تكبد الخزينة الفرنسية خسائر كبيرة في الثورة التحريرية.

05- إن دخول القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونشاط الوفد الجزائري في الخارج، أدى إلى تأييد الرأي العام للقضية الجزائرية، وتراجع الموقف الفرنسي.

06- اجتمعت الأسباب السابقة الذكر، ليُعلن ديغول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتُرضخ فرنسا إلى طاولة التفاوض.

07- أن سلسلة الاتصالات والمحادثات التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني، وممثلي الحكومة الفرنسية، شكلت إحدى مناورات ديغول السياسية، وفوضت أسس شرعية التواجد الفرنسي بالجزائر الرافض لوجود أمة جزائرية، فدعوتها لاستقبال وفد جبهة التحرير الوطني شكلت اعتراف ضمنيا بشرعيتها وأحقيتها في تمثيل الشعب الجزائري.

08- استجابة قيادة الثورة لعروض السلام التي كان يقدمها ديغول من حين لآخر، برهنت على دهاء قيادة الثورة حيث فوتت الفرصة على ديغول للعدول عن فكرة وقف إطلاق النار.

09- رغم قلة إمكانيات المفاوض الجزائري، بالمقارنة مع الشخصيات الفرنسية خريجة المدارس والجامعات المتخصصة، إلا أن تعليق محادثات لوغران بررت عن دهاء الشخصيات الجزائرية وتمسكها بمبادئ الثورة، وانه لا مساومة في وحدة وسلامة التراب الجزائري.

10- ألزمت الحكومة المؤقتة على الانخراط في الاتفاقيات الأربعة لجنيف، لتملك بذلك حق التفاوض الدولي، وإبرام معاهدات رغم معارضة فرنسا الشديدة، وبهذا حققت انتصار سياسي يضاف إلى سجل الانتصارات السابقة.

11- استغرقت المفاوضات العلنية ما يزيد عن سنة ونصف تخللتها لقاءات علنية ونقاشات سرية.

12- إن انسداد مسلك التفاوض الجزائري الفرنسي تطلب تدخل وساطة دولية، فكان الخيار السويسري الأنسب بصفتها محايدة في العلاقات الدولية، ولم تكن من الدول الاستعمارية حلفاء فرنسا.

13- فوض الرئيس فرحات عباس السيد بولحروف لإجراء اتصالات مع الوسيط السويسري السيد أوليفي لونغ حول إمكانية إجراء المفاوضات كبلد محايد.

14- جسد الدور السويسري مساعي أوليفي لونغ في إقناع حكومة فرنسا بالجلوس على طاولة التفاوض، وقبول الوساطة السويسرية لتقريب وجهات النظر، والخروج بحل سلمي للقضية.

15- تمكن الطرفان الجزائري والفرنسي من إجراء عدة لقاءات تحت رعاية سويسرا أرضا وحكومة

16- ساهمت المبادرة التي قام بها الوسطاء السويسريون في الخروج السريع من الانسداد الذي نتج عن اللقاء السري الثاني بنيوشاتل

17- نظمت سويسرا أدق التفاصيل لانطلاق جولة نهائية من المفاوضات بمدينة ايفيان، وبحثت إمكانية جعل إقامة الوفود على ارض محايدة بجنيف، وكللت هذه العملية بالنجاح وبدأ سريان وقف إطلاق النار رسميا 19ماس1962.

18- نظرا للمجهدات المبذولة من قبل الحكومة السويسرية، عبر الجزائريون عن عرفانهم إزاء ذلك، الشيء الذي جعل الرئيس احمد بن بلة في أول ظهور له أمام الجمعية العامة للأمم

المتحدة امتنانه وتقديره لحكومة سويسرا وإشادته بالدور الفعال الذي قامت به لإنجاح التفاوض الجزائري الفرنسي.

الملاحق

الملحق رقم: 01.

المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[1]

Le problème algérien a surgi du conflit permanent opposant le colonialisme français à un peuple qui, à l'unanimité, revendique son droit légitime à la souveraineté et sa promotion à l'indépendance.

Le 1er Novembre 1954, ce conflit parvenant à la limite de l'antagonisme a explosé en lutte armée.

Depuis cette date la question algérienne a été inscrite six fois à l'ordre du jour des travaux de l'Assemblée Générale des Nations Unies. De 1957 à 1959 elle a fait l'objet de quatre débats.

Le retour de ce débat devenu rituel jalonne les péripéties d'une guerre anachronique et injuste voulue par le colonialisme français et marquée par l'accumulation de crimes sans nombres commis contre le peuple algérien.

L'Assemblée Générale des Nations Unies est encore une fois appelée à connaître de la question algérienne.

Les Etats d'Afrique et d'Asie, pour avoir, pour la plupart d'entre eux, connu, dans un passé récent de leur histoire un drame comparable à celui qui se déroule actuellement en Algérie, sont, parmi les membres des Nations Unies, la partie la plus directement intéressée à la question.

Un aperçu rapide sur les efforts tentés jusque là pour mettre fin à un conflit qui dure depuis six années, vous aidera sans doute à tirer une leçon de ces expériences avortées. Vous dégagerez la nécessité pour les Nations Unies de prendre une décision sans équivoque sur le choix des moyens efficaces afin d'aboutir à la solution qui s'impose.

[1] – أحمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص ص 187–190.

De nombreuses tentatives précédant la reconnaissance formelle du Gouvernement Français de notre droit à l'autodétermination ont été faites, sans succès, pour parvenir à un accord bilatéral.

Dès le 1er Novembre 1954, le jour de l'éclatement du conflit, le Front de Libération National Algérien, dans une déclaration solennelle et tout en revendiquant l'exercice du droit de l'autodétermination, a soumis une plate forme de discussion honorable avec le Gouvernement Français.

Ce dernier répond par la guerre et rejette l'offre de discussion.

Au cours de l'année 1956, des contacts directs ont eu lieu sans résultat entre les représentants du Gouvernement Français et le Front de Libération National Algérien.

La question algérienne venait d'être soumise à l'Organisation des Nations Unies. Le Gouvernement Français dans le but de mystifier l'opinion internationale aussi bien que de susciter l'attentisme dans l'opinion française lançait les mots d'ordre de la paix et de la négociation.

Au même moment il intensifie son effort de guerre et pose l'alibi de "l'interlocuteur valable".

En Février 1957, l'Assemblée Générale des Nations Unies encore le premier débat sur la question algérienne. Le Gouvernement français, sans cesser de contester la compétence de l'Organisation des Nations Unies et tout en protestant contre son ingérence dans une affaire par lui jugée intérieure de l'Etat français, il expose devant la même Assemblée la politique de la France en Algérie.

Ce débat aura eu pour mérite de détruire le mythe de l'Algérie française et confirmer la compétence des Nations Unies.

L'Assemblée Générale de cette session voulant

...

accorder un sursis au Gouvernement français exprima dans sa résolution finale "l'espoir que dans un esprit de coopération une solution pacifique, démocratique et juste sera trouvée par des moyens appropriés conformément au principe de la Charte des Nations Unies".

La question revient devant l'Assemblée six mois après durant lesquels le sang continuait à couler avec abondance en Algérie.

Les promesses d'une paix imminente et les projets de "la loi cadre" exposés par la délégation française n'avaient été qu'un moyen dilatoire à l'intention de tranquilliser la conscience internationale.

Vingt deux pays afro-asiatiques, en introduisant la demande d'inscription, avaient pris soin, à juste raison, de souligner que :"l'Organisation des Nations Unies n'a reçu aucune indication qu'un progrès quelconque ait été accompli vers la réalisation des fins de la résolution".

Les Chefs d'Etat du Maroc et de la Tunisie soucieux de faire droit aux aspirations légitimes du peuple algérien et mettre fin à une guerre qui menace directement leurs pays, offrent leurs bons offices pour l'ouverture de pourparlers bilatéraux sur la base de la reconnaissance de la souveraineté algérienne.

Tenant compte de cette offre des bons offices, l'Assemblée Générale des Nations Unies, en Décembre 1957 adopte à l'unanimité une résolution où elle formule le vœu de voir s'ouvrir les négociations.

Le Front de Libération Nationale prend acte de l'offre des bons offices tuniso-marocain. Le Gouvernement français la rejette.

L'année 1958 a été marquée par deux évènements concomitants mais contraires dans leur signification.

Du côté algérien, c'est la proclamation de la République algérienne et la formation du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne. Cet évènement attendu depuis plus d'un siècle a été salué avec enthousiasme par l'ensemble du peuple algérien. L'Algérie affirme sa volonté de restaurer son indépendance nationale et fait son entrée dans la vie internationale en tant que pays souverain. Le Gouvernement algérien est aussitôt reconnu par un grand nombre de pays amis et la liste de ces reconnaissances n'est pas close.

En France, le désordre provoqué par la poursuite de la guerre coloniale a entraîné la chute de la IVè République. Le Général de Gaulle accède au pouvoir en demandant un délai de six mois pour régler le problème algérien et ramener la paix.

Tout en continuant, comme ses prédécesseurs, de faire la répression bilatérale et la discussion politique, il multiple les opérations de choc psychologique. Dans son discours de Constantine, il trace les lignes d'un plan de réhabilitation de l'Algérie et de son développement, afin de donner le change et voiler la réalité d'une politique de guerre à outrance. Il lance la"paix des braves" et organise des élections sous la surveillance du corps expéditionnaire en faisant croire à un retour à la vie normale en Algérie.

الملحق رقم: 02.

خطاب الجنرال ديغول الذي أقر فيه مبدأ تقرير المصير[1].

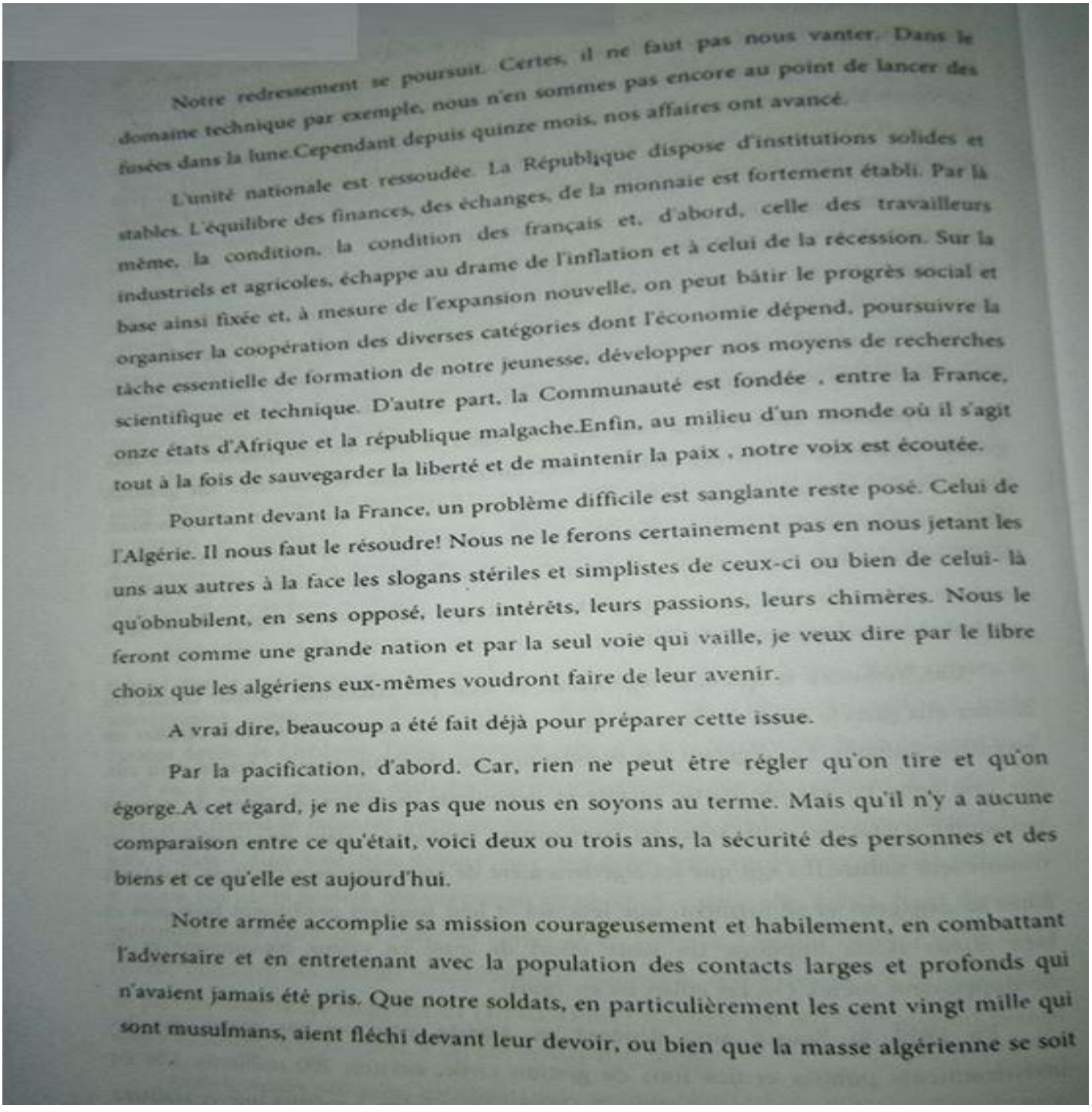

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune.Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée , entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache.Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix , notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue.

Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge.A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplie sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit

[1]– رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 487 – 491.

contre la France, alors, c'est le désastre !Mais , comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public , pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel.Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits , au collègue unique , au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. Ç'à été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France.Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les compagnes, avec une grande masse de votants.Et même , lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement.L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux,d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux –mêmes.C'est aussi, c'est surtout , traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature.Il s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux /Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer .8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs

musulmans 50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole .Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000.A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines, le pétrole d'Hassi – Messaoud arrivera sur le côte à Boujie. Dans un an, celui d'Edjelah atteindra le golf de guèbès.En 1960, le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué a Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule et capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habite l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois pour toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, algérienne, nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au non de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus.Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabe Syriens,Arabe de Cordoue, Turcs, Français , ont tour à tour pénétré le pays , sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien,.Quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plut quatre années après le retour effectif de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'auront pas coûté la vie à 200 personnes en un an. L e délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enieu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être ?chacun sait, que théoriquement, il est possible d'en imaginer trois.Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire

soit tranchée sans aucune ambiguité, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons .La sécession entrainerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes.Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaitre par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance.Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement , l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident , soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant , en matière de traitement, de salaires , de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense , les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle,mozabite,etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des

الملحق رقم: 03.

الهيئة التنفيذية المؤقتة[1]

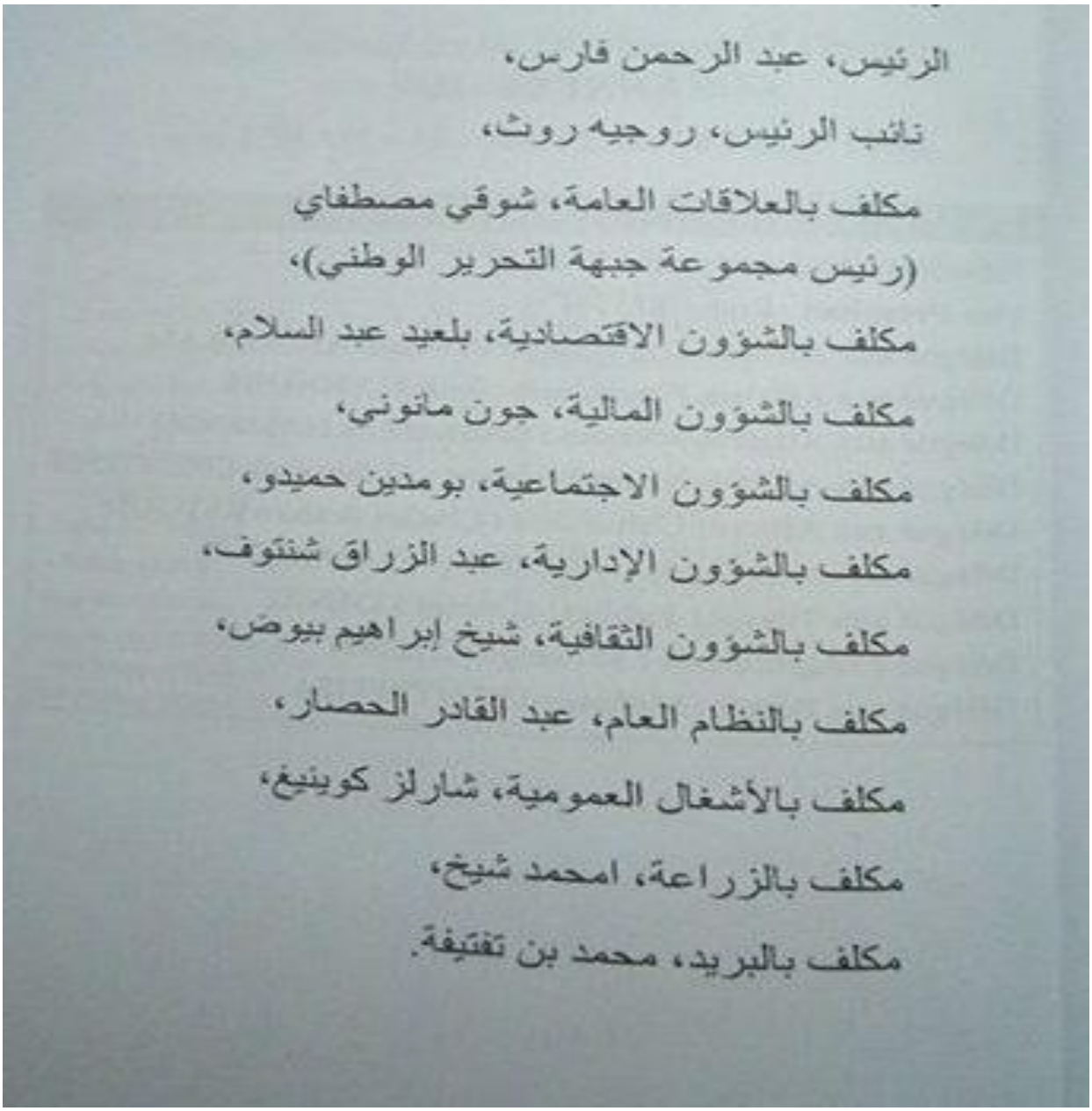
الرئيس، عبد الرحمن فارس،

نائب الرئيس، روجيه روث،

مكلف بالعلاقات العامة، شوقي مصطفاي

(رئيس مجموعة جبهة التحرير الوطني)،

مكلف بالشؤون الاقتصادية، بلعيد عبد السلام،

مكلف بالشؤون المالية، جون ماتوني،

مكلف بالشؤون الاجتماعية، بومدين حميدو،

مكلف بالشؤون الإدارية، عبد الزراق شنتوف،

مكلف بالشؤون الثقافية، شيخ إبراهيم بيوض،

مكلف بالنظام العام، عبد القادر الحصار،

مكلف بالأشغال العمومية، شارلز كوينيغ،

مكلف بالزراعة، امحمد شيخ،

مكلف بالبريد، محمد بن تفتيفة.

[1] – زيغود يوسف، المصدر السابق، ص73.

الملحق رقم: 04.

الوفد الجزائري والوفد الفرنسي في روس وايفيان الثانية[1]

الوفد الجزائري	الوفد الفرنسي
كريم بلقاسم، رئيس	لويس جوكس، رئيس
سعد دحلب	روبرت بورون
لخضر بن طوبال	لويس دوبروقلي
محمد يزيد	برونو دونوس
محمد بن يحيى	كلود شايي
الطيب بولحروف	بارنارد تريكو
رضا مالك	فنسنت لابوري
عمار بن عودة	رولاند كادي
الصغير مصطفاي	فيليب تيبولت
مرباح قاصدي	رولاند بلكارت
	الجنرال دوكامباس
خبراء وزارة التسليح والاتصالات العامة:	
دحو ولد قابلية،	
عبد القادر شارف،	
سيد أحمد عصمان.	

[1] – زيغود يوسف: المصدر السابق، ص 72.

الملحق رقم: 05.

نص اتفاقيات ايفيان الثانية من 07-18 مارس 1962م[1].

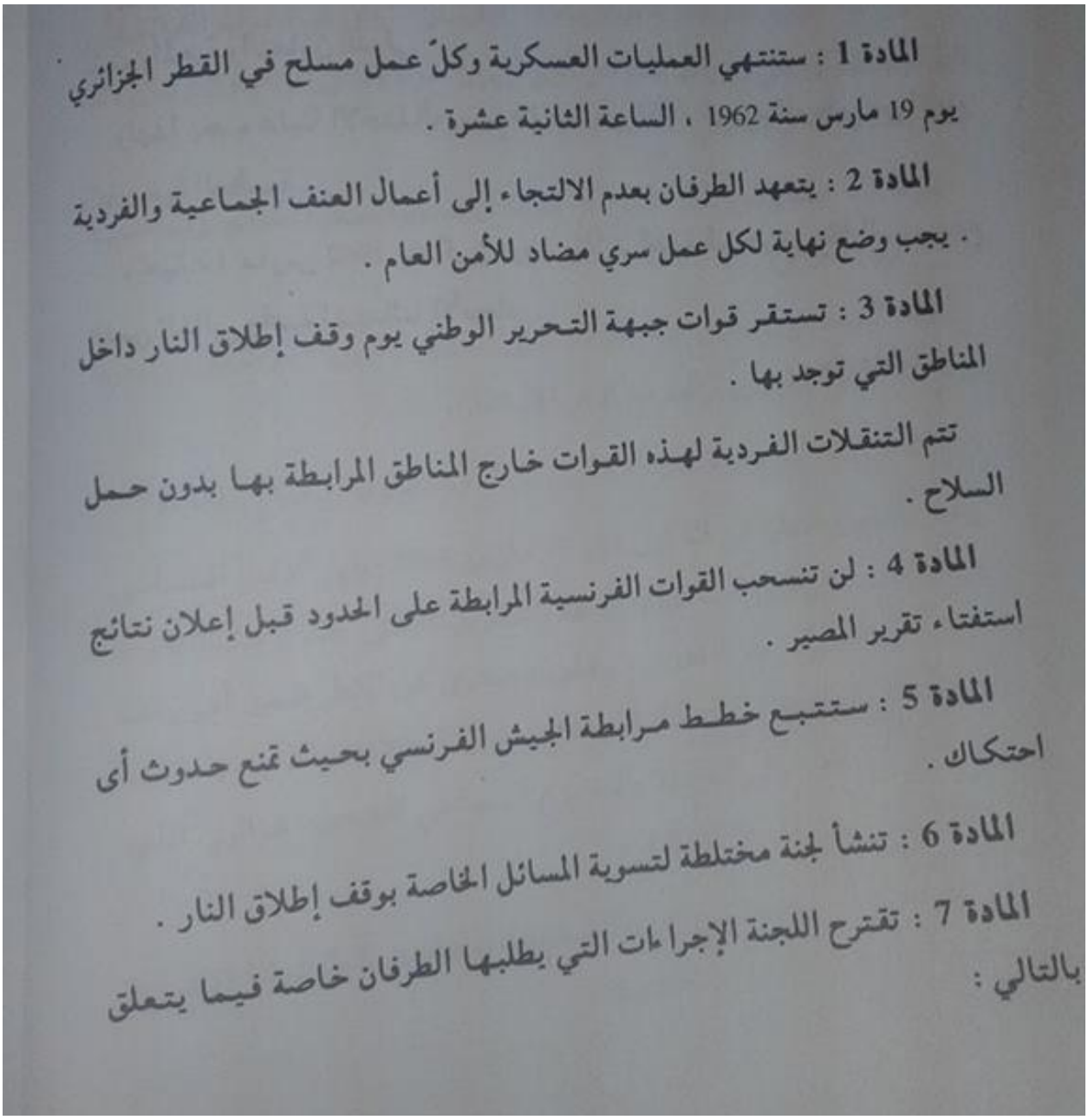

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .

تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

[1] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 490-491.

- ايجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى أدلة .

- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف النار في « الصخرة السوداء » .

(1) Rocher Noir

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

الملحق رقم: 06

نص تصريح بن يوسف بن خدة[1].

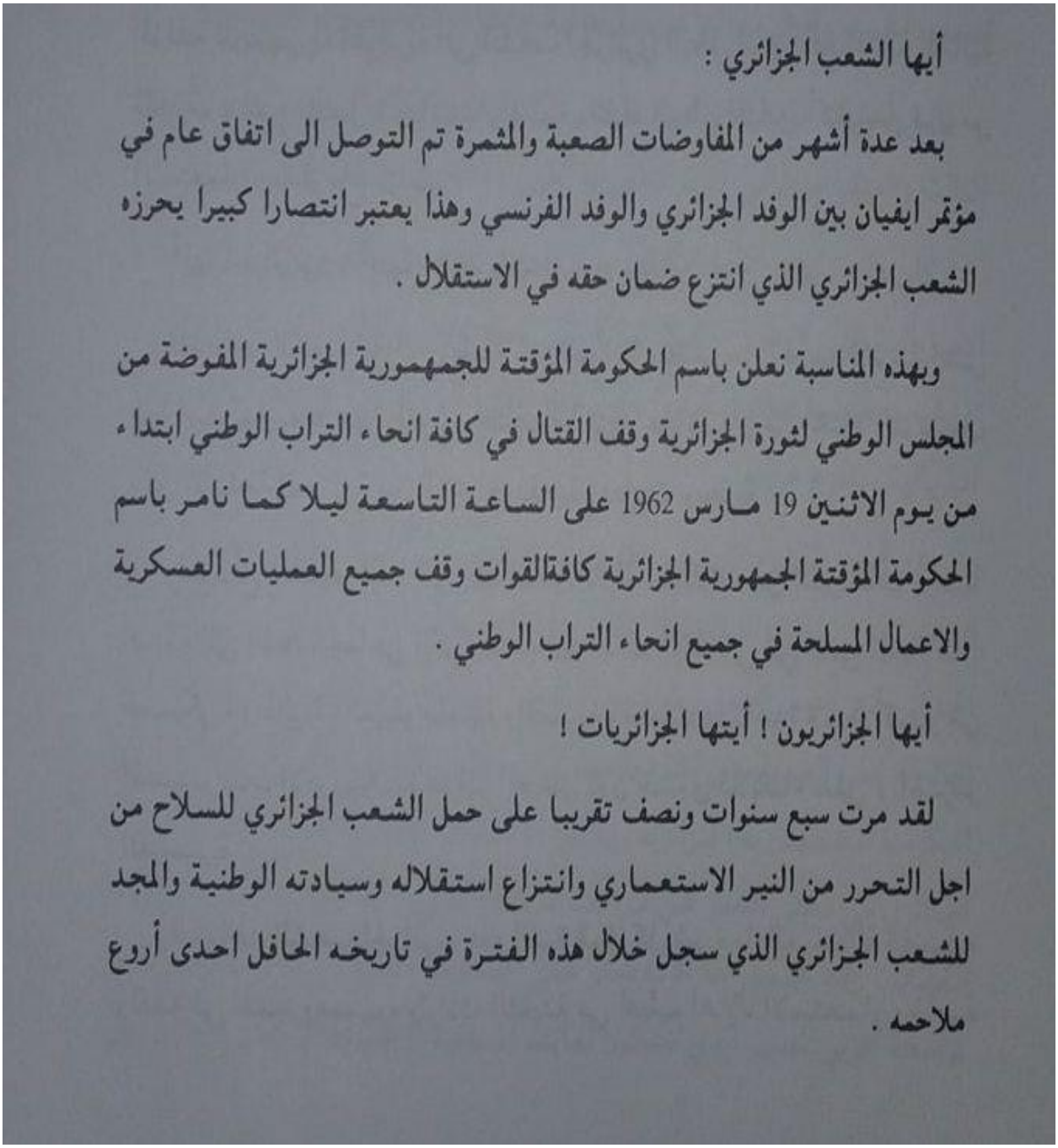

أيها الشعب الجزائري :

بعد عدة أشهر من المفاوضات الصعبة والمثمرة تم التوصل الى اتفاق عام في مؤتمر ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا يعتبر انتصارا كبيرا يحرزه الشعب الجزائري الذي انتزع ضمان حقه في الاستقلال .

وبهذه المناسبة نعلن باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من المجلس الوطني لثورة الجزائرية وقف القتال في كافة انحاء التراب الوطني ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة التاسعة ليلا كما نامر باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية كافةالقوات وقف جميع العمليات العسكرية والاعمال المسلحة في جميع انحاء التراب الوطني .

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

لقد مرت سبع سنوات ونصف تقريبا على حمل الشعب الجزائري للسلاح من اجل التحرر من النير الاستعماري وانتزاع استقلاله وسيادته الوطنية والمجد للشعب الجزائري الذي سجل خلال هذه الفترة في تاريخه الحافل احدى أروع ملاحمه .

[1] – اوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص 271–274.

والمجد لجميع ضحايا الحرب والشهداء الذين سقطو ليعيش الشعب الجزائري وللجرحى العديدين الذين كانوا رمح المعركة وللمعتقلين والمساجين الذين طالما قاسوا وعانوا من المعتقلات والمحتشدات الاستعمارية فاليكم جميعا يكن الشعب عزما ازليا وستحفظ الاجيال بالذكريات الخالدة للمثل الذي أعطيتموه فيفضلكم وبفضل اخلاصكم وتضحياتكم اللامحدودة أحرز تقدمها كبيرا في طريق التحرر .

ففي هذا اليوم وفي هذه اللحظات التاريخية نوجه تحياتنا بأسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى الشعب الجزائري البطل الذي دفع الفدية الغالية للحرب وسمح بفضل شجاعته وتفانيه بانقاذ الوطن المداس أكثر من قرن من الاستعمار وباسترجاع كرامته .

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

لقد واجه الشعب الجزائري طيلة سبع سنوات ونصف من الحرب الشرسة أعتى قوة استعمارية عرفها القرن ، جندت ما يزيد عن مليون من الجنود الفرنسيين وكل الاسلحة العصرية من طيران ومدفعية ودبابات وبحرية .

وقد دفع ذلك بفرنسا الى حد انفاق ثلاثة مليارات من الفرنكات يوميا اضافة الى الدعم الجماعي الذي يقدمه لها الحلف الاطلسي في شتى المجالات : العسكرية والمالية والدبلوماسية والمعنوية وحاولت بمساعدة قسط كبير من المستوطنين الاوروبيين بالجزائر العمل دون جدوى للابقاء على « الجزائر الفرنسية » .

وقد واجه الشعب الجزائري هذه القوة قبل كل شيء بايمانه بعدالة قضيته وثقته في نفسه ومصيره وارادته الثابتة في تحطيم اغلال الاستعمار وخاصة

باجماعه في النضال ، وقد نهض الجزائريون كل الجزائريين من رجال ونسا ، وشباب وشيوخ من مدينة الجزائر الى تمنراست ومن تبسة الى مغنية كرجل واحد في حرب التحرير ولم تتمكن محاولات التفرقة وتسلل المناهضين للثورة والمستفزين في صفوفهم من ان تنال من عزيمتهم ووحدتهم .

وقد شعر الجزائريون بأنهم اعضاء جسم واحد في هذا الكفاح وكانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني اداة المعركة الفعالية في خدمة الشعب ، والحق بفضل عملها المستمر ضربات قاضية بالمستعمر ونالت الثورة الجزائرية اعجاب الجميع وتحظى حاليا بسمعة عالمية جابت لها العديد من التأييدات .

فالى أشقائنا المغاربة والعرب وجميع الافارقة والاشتراكيين وشعوب العالم الثالث والديمقراطيين في فرنسا واوروبا الذين ساعدونا عرفاننا بالجميل .

وكان هذا الكفاح درسا تستلهم به الشعوب الخاضعة للامبريالية اذ أنه خرافة الامبريالية التي لا تقهر . فبالاضافة الى مساهمته في تحرير افريقيا . أبرز أن أي شعب مهما كان صغيرا وبوسائله القليلة يستطيع مواجهة أغنى قوة امبريالية وينتزع حريته .

وقد أجبر الكفاح البطولي للشعب الجزائري والمساندة الدولية الخصم ، عن التخلي على مواقفه البالية القائلة « بأن الجزائر فرنسية » والرضوخ لاستقلال الجزائر وقد أجبر العدو رغم قوة العتاد الذي وضعه بعد سنوات مريرة من الكفاح على العدول عن الحلم بانتصار عسكري والدخول في مفاوضات مع الحكومة للجمهورية الجزائرية ويكمن الانتصار العظيم الذي حققه الشعب الجزائري في تخلى العدو عن مواقفه السابقة التي تربط كل مفاوضات بوقف القتال ، وقد تجسد هذا الانتصار على الصعيد السياسي باستقلال بلادنا بواسطة تقرير المصير الذي ستكون نهايته المنطقية والحتمية الاستفتاء وكان من

نتائج المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية فتح صفحة جديدة في تاريخ بلادنا كما كان قرار وقف العمليات العسكرية في كافة أنحاء التراب الوطني احدى نتائج الاتفاقيات المبرمة حول ضمان تقرير المصير ومستقبل بلادنا .

وكان مضمون هذه الاتفاقيات مطابقا لمبادئ الثورة التي تأكدت في مناسبات عديدة والتي هي كالآتي :

1 - الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الاقليمية الحالية الامر الذي يبعد اي محاولة سافرة أو متسترة لتقسيم شمل الجزائر ، ويبعد كذلك كل محاولة لتجزئة بلادنا وصحرائها .

2 - استقلال الجزائر : تتمتع الدولة الجزائرية بكل مهام السيادة والدفاع الوطني والدبلوماسية واختيار توجيهها الخاص على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي .

3 - الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ، وتخلى فرنسا عن مفهومها القاضي بأن الجزائر خليط من الجاليات المختلفة ، والاعتراف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري ذا الثقافة العربية الاسلامية التي التحمت في لهيب المعركة من أجل الاستقلال .

4 - الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمفاوض وحيد وممثلا حقيقي للشعب الجزائري ، فرض نفسه على الواقع .

وهكذا تطورت مرحلة المفاوضات التي كانت مرتكزة في البداية على ضمانات تقرير المصير بصفة واقعية الى مفاوضات شاملة حول مستقبل الجزائر .

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

فلنستعد لتحقيق الاستقلال .

الملحق رقم: 07.

مذكرة من الصليب الأحمر إلى الجزائر والحكومة الفرنسة[1]

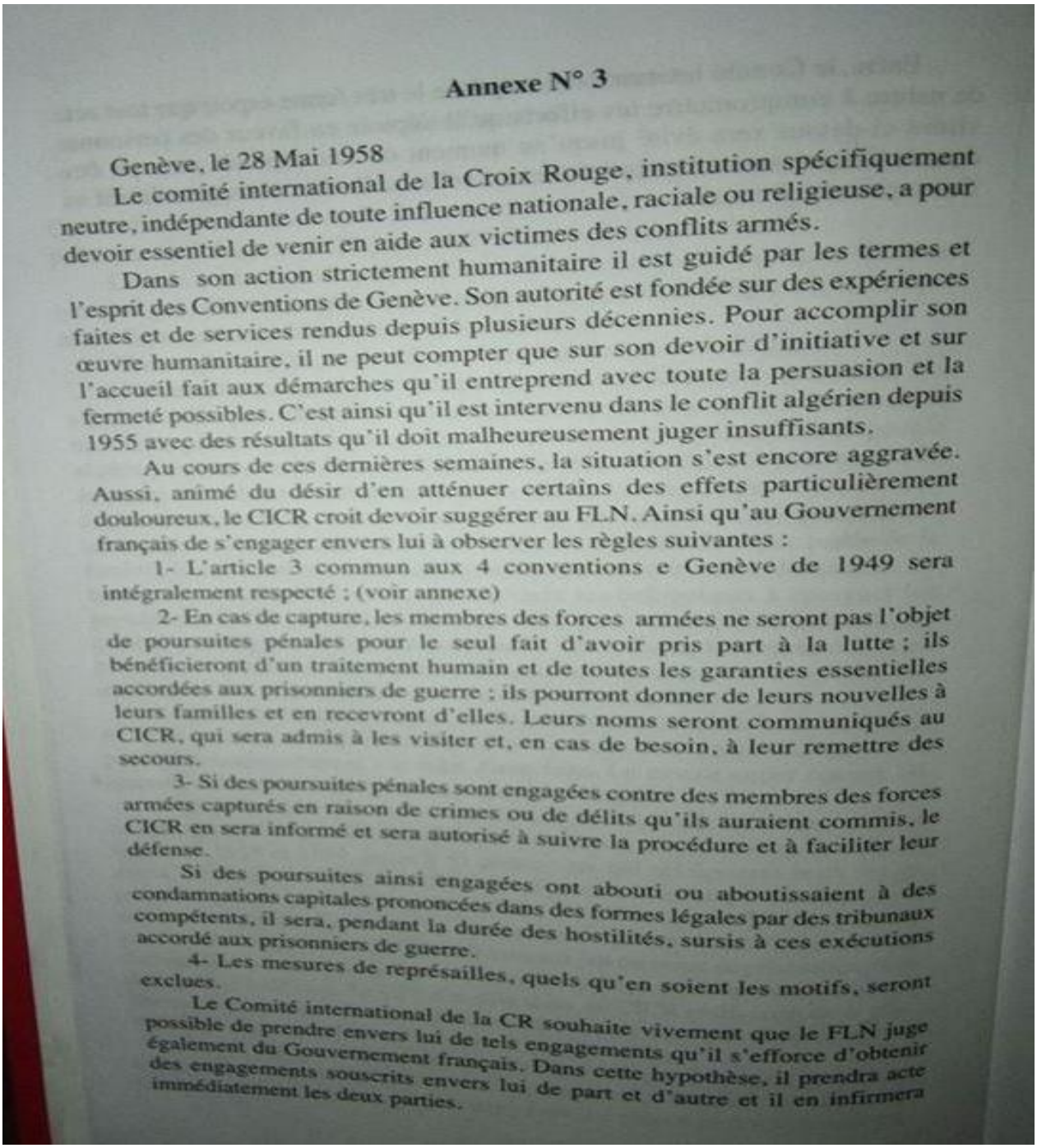

Annexe N° 3

Genève, le 28 Mai 1958

Le comité international de la Croix Rouge, institution spécifiquement neutre, indépendante de toute influence nationale, raciale ou religieuse, a pour devoir essentiel de venir en aide aux victimes des conflits armés.

Dans son action strictement humanitaire il est guidé par les termes et l'esprit des Conventions de Genève. Son autorité est fondée sur des expériences faites et de services rendus depuis plusieurs décennies. Pour accomplir son œuvre humanitaire, il ne peut compter que sur son devoir d'initiative et sur l'accueil fait aux démarches qu'il entreprend avec toute la persuasion et la fermeté possibles. C'est ainsi qu'il est intervenu dans le conflit algérien depuis 1955 avec des résultats qu'il doit malheureusement juger insuffisants.

Au cours de ces dernières semaines, la situation s'est encore aggravée. Aussi, animé du désir d'en atténuer certains des effets particulièrement douloureux, le CICR croit devoir suggérer au FLN. Ainsi qu'au Gouvernement français de s'engager envers lui à observer les règles suivantes :

1- L'article 3 commun aux 4 conventions e Genève de 1949 sera intégralement respecté ; (voir annexe)

2- En cas de capture, les membres des forces armées ne seront pas l'objet de poursuites pénales pour le seul fait d'avoir pris part à la lutte ; ils bénéficieront d'un traitement humain et de toutes les garanties essentielles accordées aux prisonniers de guerre ; ils pourront donner de leurs nouvelles à leurs familles et en recevront d'elles. Leurs noms seront communiqués au CICR, qui sera admis à les visiter et, en cas de besoin, à leur remettre des secours.

3- Si des poursuites pénales sont engagées contre des membres des forces armées capturés en raison de crimes ou de délits qu'ils auraient commis, le CICR en sera informé et sera autorisé à suivre la procédure et à faciliter leur défense.

Si des poursuites ainsi engagées ont abouti ou aboutissaient à des condamnations capitales prononcées dans des formes légales par des tribunaux compétents, il sera, pendant la durée des hostilités, sursis à ces exécutions accordé aux prisonniers de guerre.

4- Les mesures de représailles, quels qu'en soient les motifs, seront exclues.

Le Comité international de la CR souhaite vivement que le FLN juge possible de prendre envers lui de tels engagements qu'il s'efforce d'obtenir également du Gouvernement français. Dans cette hypothèse, il prendra acte des engagements souscrits envers lui de part et d'autre et il en infirmera immédiatement les deux parties.

[1] – مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 473.

الملحق رقم: 08

الاتصالات بين المبعوثين الفرنسيين والجزائريين بغية استئناف مباحثات ايفيان[1].

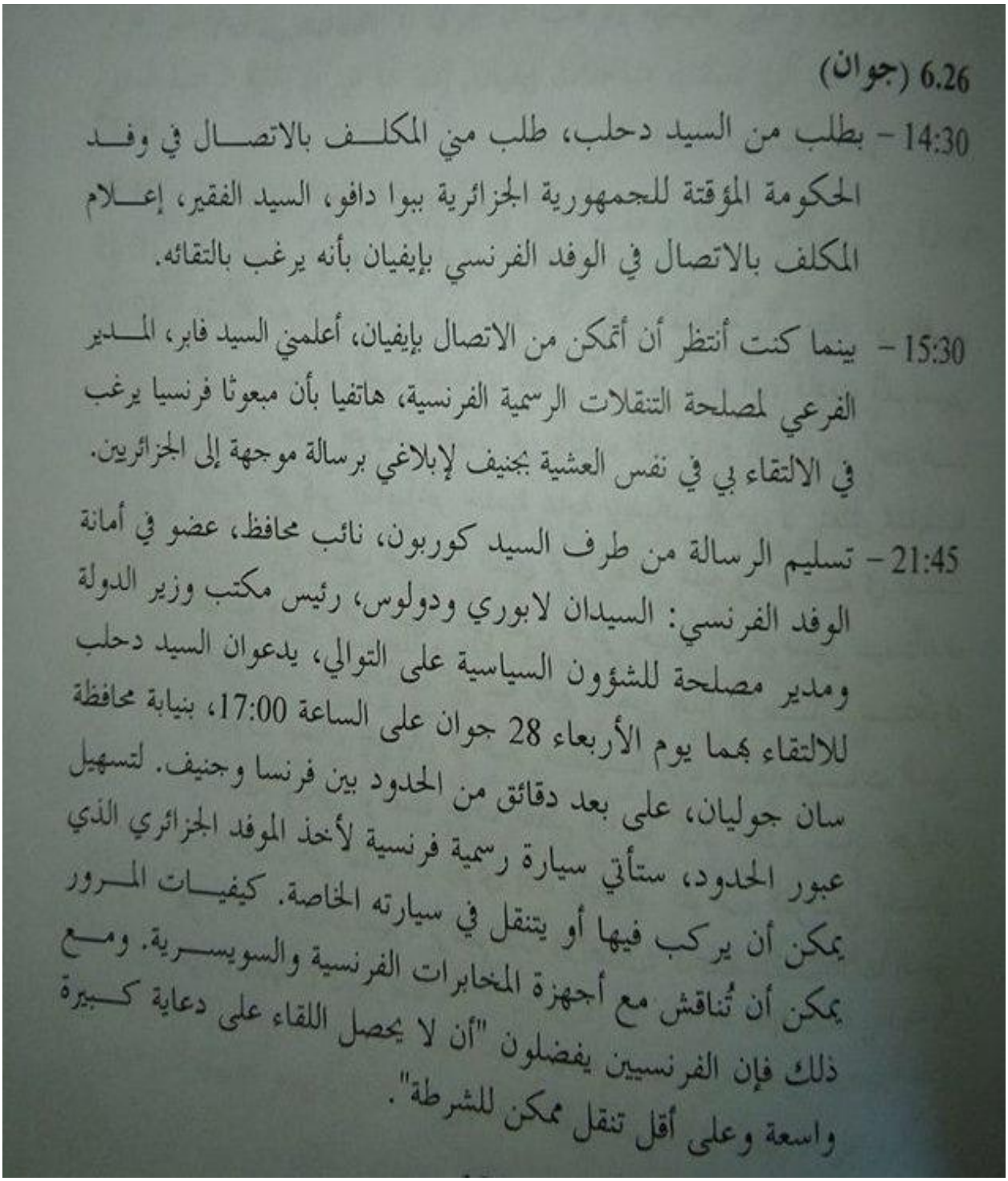

6.26 (جوان)

14:30 – بطلب من السيد دحلب، طلب مني المكلف بالاتصال في وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ببوا دافو، السيد الفقير، إعلام المكلف بالاتصال في الوفد الفرنسي بإيفيان بأنه يرغب بالتقائه.

15:30 – بينما كنت أنتظر أن أتمكن من الاتصال بإيفيان، أعلمني السيد فابر، المدير الفرعي لمصلحة التنقلات الرسمية الفرنسية، هاتفيا بأن مبعوثا فرنسيا يرغب في الالتقاء بي في نفس العشية بجنيف لإبلاغي برسالة موجهة إلى الجزائريين.

21:45 – تسليم الرسالة من طرف السيد كوربون، نائب محافظ، عضو في أمانة الوفد الفرنسي: السيدان لابوري ودولوس، رئيس مكتب وزير الدولة ومدير مصلحة للشؤون السياسية على التوالي، يدعوان السيد دحلب للالتقاء بهما يوم الأربعاء 28 جوان على الساعة 17:00، بنيابة محافظة سان جوليان، على بعد دقائق من الحدود بين فرنسا وجنيف. لتسهيل عبور الحدود، ستأتي سيارة رسمية فرنسية لأخذ الموفد الجزائري الذي يمكن أن يركب فيها أو يتنقل في سيارته الخاصة. كيفيات المرور يمكن أن تُناقش مع أجهزة المخابرات الفرنسية والسويسرية. ومع ذلك فإن الفرنسيين يفضلون "أن لا يحصل اللقاء على دعاية كبيرة واسعة وعلى أقل تنقل ممكن للشرطة".

[1] – اوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص 181–186.

22:15 – نقل الرسالة إلى السيد دحلب، الذي بدا مرتاحا لهـــا. ولكنـــه أولى اهتماما بأن يجري اللقاء بسويسرا وليس في فرنسا، وهذا فقط مـــن أجل أسباب راحة شخصية. كان يرغب في أن أوضح للطرف الآخر بأن هذه الرغبة لا ترتبط بأية تعقيدات شكلية؛ لا يتعين أن تُفهم على أنها ذات طابع سياسي. سبق أن تنقل وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى إيفيان ثلاث عشرة مرة وقد أعطى الأدلة على إرادتـــه الطيبة. لا يبحث الوفد الجزائري عن استغلال كيفيـــات اســـتئناف الاتصال سياسيا.

:6.27

08:30 – إيصال رد السيد دحلب إلى السيد فابر.

10:45 – رد السيد كوربون: أخذ موعد بجنيف.

12:00 – مقابلة مع السيد كوربون. فقط الأسباب المتعلقة بالراحة، أي القرب من جنيف، وترتيب المنشآت بقصر ألامان بلوغران، قادت الفرنسيين لاختيار سان جوليان. فضلا عن ذلك، فإن هذه البلدة قد اختارهـــا السيد جوكس أثناء آخر جلسة عامة بإيفيان. الأمر لا يتعلق بمقابلـــة ذات طابع مختلف عن ذاك الذي تم الاتفاق عليه وإعلانـــه في تلـــك المناسبة من طرف السيد جوكس. ذُكر حينها أن الوفدين سيستأنفان الاتصالات، والمحادثات المرتقبة تقع ضمن هذا الإطـــار. ســـتكون المقابلات بسان جوليان تواصلا منطقيـــا إذن للمفاوضـــات الـــتي لم تنقطع ولكن توقفت مؤقتا فقط. إذا ما كان اختيار سان جوليان لا يلائم، يمكن للقاء أن يجري إذن بإيفيان. الموقف الفرنسي الحـــالي هو أنه بالإمكان تغيير، برسم هذا الاتصال، قاعدة المقـــابلات الـــتي جرت لغاية الآن بفرنسا.

12:30 - نقل رسالة السيد كوربون الثانية إلى السيد دحلب. ذكّر هذا الأخير بتلميحات السيد جوكس أثناء الضجة التي تلت رفع الجلسة العامة الثالثة عشر بإيفيان. وزير الدولة تحدث عن نفسه فقط. لم يطلب ولم يتلقى موافقة وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي لا يتلقى 'الأوامر منه'. السيد دحلب لا يستطيع ولا يحرص شخصيا على التنقل إلى نيابة محافظة سان جوليان. استقبلت سويسرا وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو سيبقى ممتنا لها كثيرا على ذلك، وعلى إقليمها يتوجب أن يجري الاتصال من جديد على غرار المرات التي سبقت مباحثات إيفيان. إذن ها هي الإجابة الرسمية التي يتعين تقديمها للسيد كوربون:

13:00 – 1- يرغب السيد دحلب كثيرا في الالتقاء بالسيدين لابوري ودولوس. الدليل هو أنه أطلع الفرنسيين على هذه الرغبة في الوقت الذي كانوا فيه، هم كذلك يسعون للدخول في اتصال معه.

2- اقتراح نيابة محافظة سان جوليان لا يمكن الموافقة عليه.

3- السيد دحلب مستعد للالتقاء بالموفدين الفرنسيين على أرض 'محيَّدة'، أي بفندق بارك إيفيان. ولكن هذا الأخير قد تم رده إلى مالكه وقصر ألامان لم يعين بعد رسميا وباتفاق مشترك كمكان جديد للاجتماع الخاضع للحصانة الدولية.

4- ضمن هذه الظروف، يقترح السيد دحلب الالتقاء بجنيف أو في أي بلدة سويسرية أخرى يختارها الفرنسيون.

5- نقل السيد كوربون هذه الرسالة.

أقر السيد كوربون بأن تصرف السيد دحلب مبني على حجج قوية، على الرغم من ذلك فإننا نتواجد أما نوع من الفجوة. ولكن سيكون هدف المقابلة على وجه التحديد إيجاد حل لهذه الوضعية. كما أشار، مع تسجيل بعض الارتياح، إلى أن رجل الارتباط بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يبدو متفهما للأوضاع.

18:30 – أحضر السيد كوربون من إيفيان الاقتراحات التالية لتبليغها إلى السيد دحلب:

1- لقد اتخذت الحكومة الفرنسية وستواصل اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لتهيئة قصر ألامان، بلوغران، ليصبح بعدها مقرا لعقد الاجتماعات.

2- ضمن هذه الظروف، لأن التحويل قد أصبح رسميا ورغم عدم إتمام أشغال التهيئة، فإن المحادثات المقترحة يمكن أن تجري بلوغران نفسها، ليس بالقصر، ولكن داخل إحدى الفيلات المجاورة الداخلة ضمن النطاق المحمي.

3- تاريخ الاجتماع: الأربعاء 28 جوان، على الساعة 17:00، أو الخميس 29 جوان في نفس الوقت إن كانت هناك ضرورة لأجل إضافي من أجل تنظيم الانطلاق.

4- إن السلطة الفرنسية حريصة على أن توضح رسميا بأن مقر الاجتماعات قد نقل هكذا من إيفيان إلى لوغران ونتيجة لذلك فإن المحادثات يمكن أن تجري بهذا المكان الجديد.

5- بغية الالتزام بنوع من التماثل، هل يرغب السيد دحلب في المجيء لوحده أو رفقة موفد آخر، لأن الوفد الفرنسي سيكون مكونا من شخصيتين؟

19:00 – أُطلع السيد دحلب على الاقتراحات الواردة أعلاه، وأرسلت الإجابات التالية عنها إلى المبعوث الفرنسي على الساعة:

19:45 – 1- لقد اطلع السيد دحلب على التعيين الرسمي لقصر ألامان كمقر جديد للقاءات.

2- وافق على التنقل إليه يوم الأربعاء أو الخميس على الساعة المقترحة.

3- من ناحية المبدأ، سيرافقه فقط رجل من الأمن الجزائري.

4- ولكن ليس من المستبعد أن يرافقه موفد آخر.

5- وافق على المجيء براً، ولكنه يحبذ إن كان ذلك ممكنا أن يستقبله موفد فرنسي على الحدود.

الملحق رقم: 09

الاتصالات بين المكلفين بالاتصال من الوفدين الجزلئري والفرنسي بغية استئناف مباحثات لوغران[1]

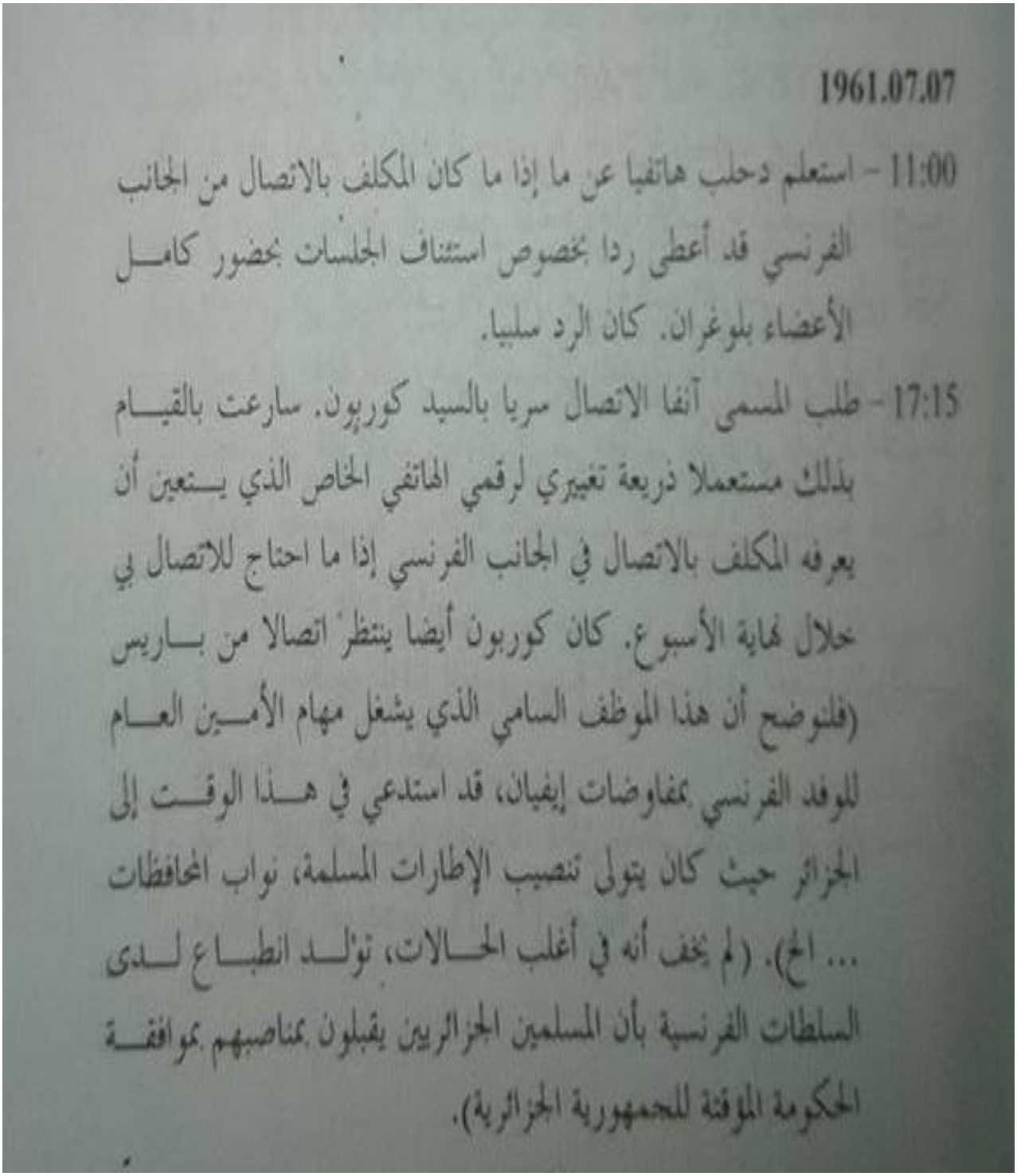

1961.07.07

11:00 - استعلم دحلب هاتفيا عن ما إذا ما كان المكلف بالاتصال من الجانب الفرنسي قد أعطى ردا بخصوص استئناف الجلسات بحضور كامل الأعضاء بلوغران. كان الرد سلبيا.

17:15 - طلب المسمى آنفا الاتصال سريا بالسيد كوربون. سارعت بالقيام بذلك مستعملا ذريعة تغييري لرقمي الهاتفي الخاص الذي يتعين أن يعرفه المكلف بالاتصال في الجانب الفرنسي إذا ما احتاج للاتصال بي خلال نهاية الأسبوع. كان كوربون أيضا ينتظر اتصالا من باريس (فلنوضح أن هذا الموظف السامي الذي يشغل مهام الأمين العام للوفد الفرنسي بمفاوضات إيفيان، قد استدعي في هذا الوقت إلى الجزائر حيث كان يتولى تنصيب الإطارات المسلمة، نواب المحافظات ... الخ). (لم يخف أنه في أغلب الحالات، تولد انطباع لدى السلطات الفرنسية بأن المسلمين الجزائريين يقبلون بمناصبهم بموافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية).

[1] – أوليفي لونغ: المصدر السابق ص ص 187–191.

1961.07.08

12:00 – اتصال هاتفي جديد من دحلب الذي يخشى أن لا يُحصل على الرد الفرنسي قبل الاثنين 10 جويلية 1961.

1961.07.10

11:00 – أعلمت دحلب بأنني لم أتلق أي خبر من كوربون. تناقش دحلب مع بولحروف حول ما إذا كان ملائما، معاودة الاتصال، بالمكلف بالاتصال في الجانب الفرنسي. فصل في هذا الموضوع بالموافقة عليه على الساعة :

17:15 – اتصلت حينها بكوربون الذي أبلغني بوصول رسالة سرية من باريس في الليل. حُدد الموعد في صباح الغد.

17:45 – قدر دحلب أنه، ضمن هذه الظروف، يفضل العدول مؤقتا عن إرسال الرسالة التالية التي كان يعتزم إرسالها إلى كوربون :

1- إن وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتساءل عن الرد الفرنسي الذي كان يفترض أن يحصل عليه في نهاية الأسبوع المنصرم. وهو متفاجئ من أن المكلف بالاتصال من الجانب الفرنسي لم يعطي أية إشارة إلى غاية الآن رغم التطمينات المقدمة. بناء على الوثوق في تلك التطمينات قام المكلف بالاتصال من الجانب الجزائري بإبلاغ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالتحديد الوشيك لتاريخ جديد لاجتماعات عامة للوفدين.

2- ترغب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الحصول على توضيحات في هذا الخصوص.

3- إذا ما كان الفرنسيون يفضلون، يمكن لدحلب أن يحدد تاريخا. سيكون موافقا على تحديده بين 15 و 17 جويلية.

1961.07.11

10:00 – نقل الرسالة الفرنسية التالية إلى دحلب:

" لقد تم إبلاغ الحكومة بوجهة النظر المعبر عنها في 03 جويلية من طرف ممثلي جبهة التحرير الوطني التي تقترح لقاء بين الوفدين ضمن نفس ظروف لقاءات إيفيان. من الخطر أن ينجم عن هذه الطريقة نفس الصعوبات التي حدثت سابقا، مما سيسبب تضييعا كبيرا للوقت. إذن يرى السيد لويس جوكس أن من الضروري، قبل استئناف الأشغال، أن تجري محادثة بين رئيسي الوفدين بمساعدة، إن كان ذلك ضروريا، أحد معاونيهم. يتعين أن تبقى هذه المحادثات سرية إلى غاية أن يقرر المشاركون فيها غير ذلك. يمكن أن تجري ابتداء من 18 جويلية."

وجد دحلب تجاوزا للحد أن ينتظر الفرنسيون ثمانية أيام لإبلاغه بهذا الاقتراح الذي كان يمكن تقديمه خلال اللقاء الأخير للمكلفين بالاتصال بلوغران، في 03 جويلية. طريقة التغيير هذه في قضية حساسة إزاء أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذين حضروا أنفسهم ليجتمعوا، مبدئيا بتعداد كامل بتونس، في انتظار اقتراح فرنسي ملموس بخصوص استئناف المباحثات في جلسة بحضور كامل الأعضاء. إن أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واعون بأن الخبرة تنقصهم في بعض الأحيان؛ ولذلك فهم حريصون على تلقي النصائح. بسبب عدم معرفته غير البؤس وعدم المساواة والتخفي، فإن الجيل الصاعد، من جانبه، غير مستعد لأخذ دروس من الغير ولتتبع مثال من سبقوه: هنا يكمن مشكل خطير لن يبقى على مدى طويل دون انعكاسات سياسية.

1961.07.12

00:15 – نقل رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، شفهيا لكوربون، حيث تمت صياغته كالآتي:

" الرسالة التي قدمتها الحكومة الفرنسية في 11 جويلية، تبعا للقاء موفدينا بتاريخ 03 جويلية، تطرح مسبقا شرطا لاستئناف المفاوضات. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يمكن أن تقبل بهذه الطريقة في معالجة الأمور. إنها تقدر أن مواصلة وضع شروط مسبقة للاستئناف يعادل تمديد التعليق، وإلا جعله نهائيا. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تزال مستعدة لاستئناف المفاوضات وتقترح تاريخ 17 جويلية لالتقاء الوفدين. تُذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها قدمت أثناء فترة التوقف المؤقت اقتراحات ملموسة. وهي تقدر أنه يعود للوفدين المجتمعين في جلسات بحضور كامل الأعضاء دراسة معا كيفيات العمل التي من شأنها أن تسمح بتقدم المفاوضات. ترى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن بعد الاستئناف، لن يكون هناك عائق، إذا ما قُدر أن ذلك ضروري، أمام إجراء محادثة بين رئيسي الوفدين بمساعدة أحد معاونيهما".

بناء على رغبة دحلب، أوضحت في هذا الوقت الهدف من اتصالي الهاتفي، في ظهيرة 10 جويلية، الذي لم يبلغ ضمن الآجال المطلوبة نتيجة الإعلان الفرنسي عن رد فوري. كان هذا الاتصال يتضمن فكرة الاستئناف.

11:00 – إشعار دحلب، بأن اتخاذ الموقف الفرنسي، وفقا لرؤية كوربون، يمكن أن يتأخر نتيجة خطاب الجنرال ديغول في تلك الأمسية وغياب، إلى غاية الخميس، الوزير جوكس الذي يتواجد لمدة 48 ساعة بالجزائر.

الملحق رقم: 10.

المفاوضات السرية لوقف اطلاق النار[1]

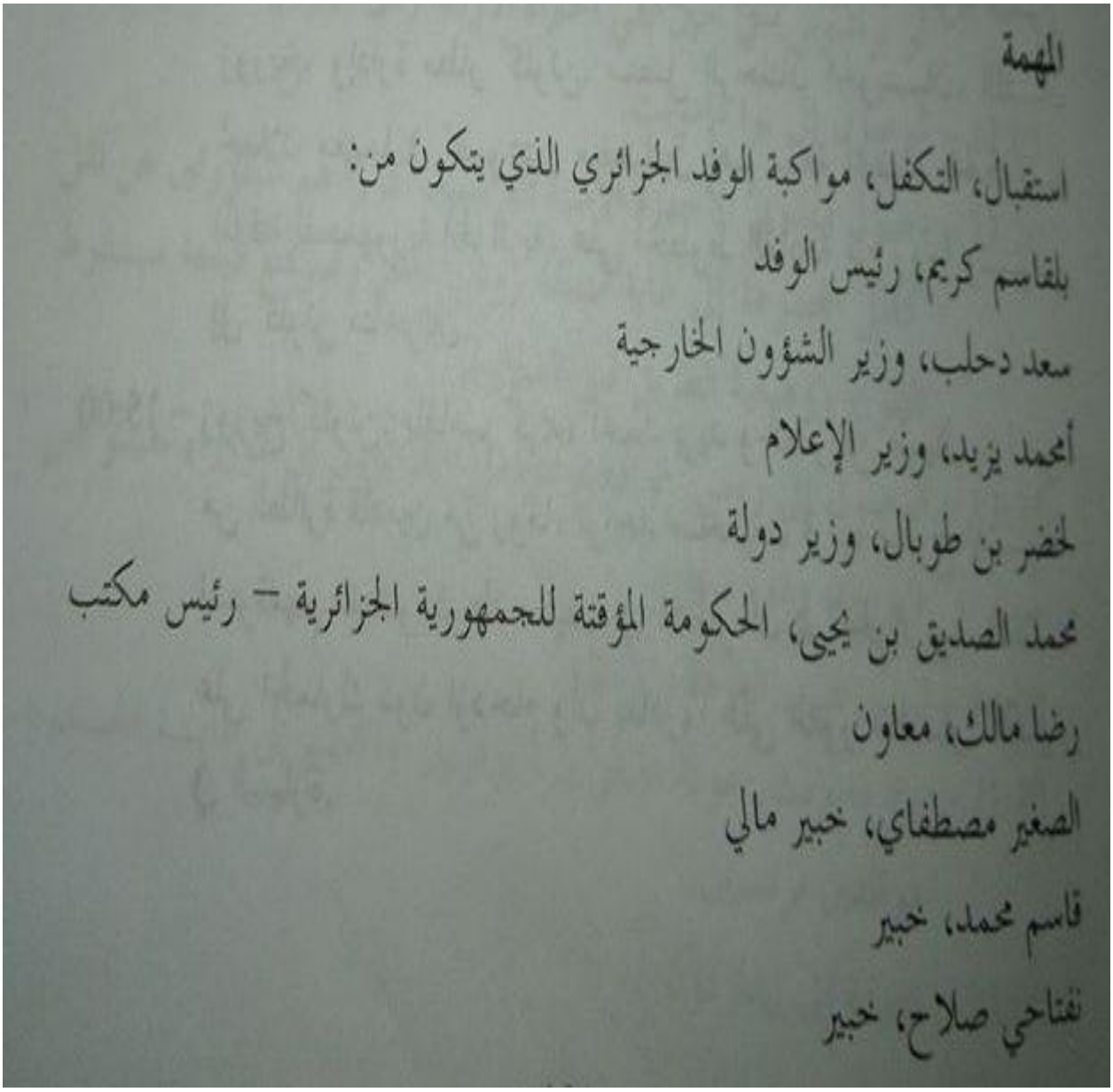
المهمة

استقبال، التكفل، مواكبة الوفد الجزائري الذي يتكون من:

بلقاسم كريم، رئيس الوفد

سعد دحلب، وزير الشؤون الخارجية

أحمد يزيد، وزير الإعلام

لخضر بن طوبال، وزير دولة

محمد الصديق بن يحيى، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية – رئيس مكتب

رضا مالك، معاون

الصغير مصطفاي، خبير مالي

قاسم محمد، خبير

نفتاحي صلاح، خبير

[1] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص 193–198.

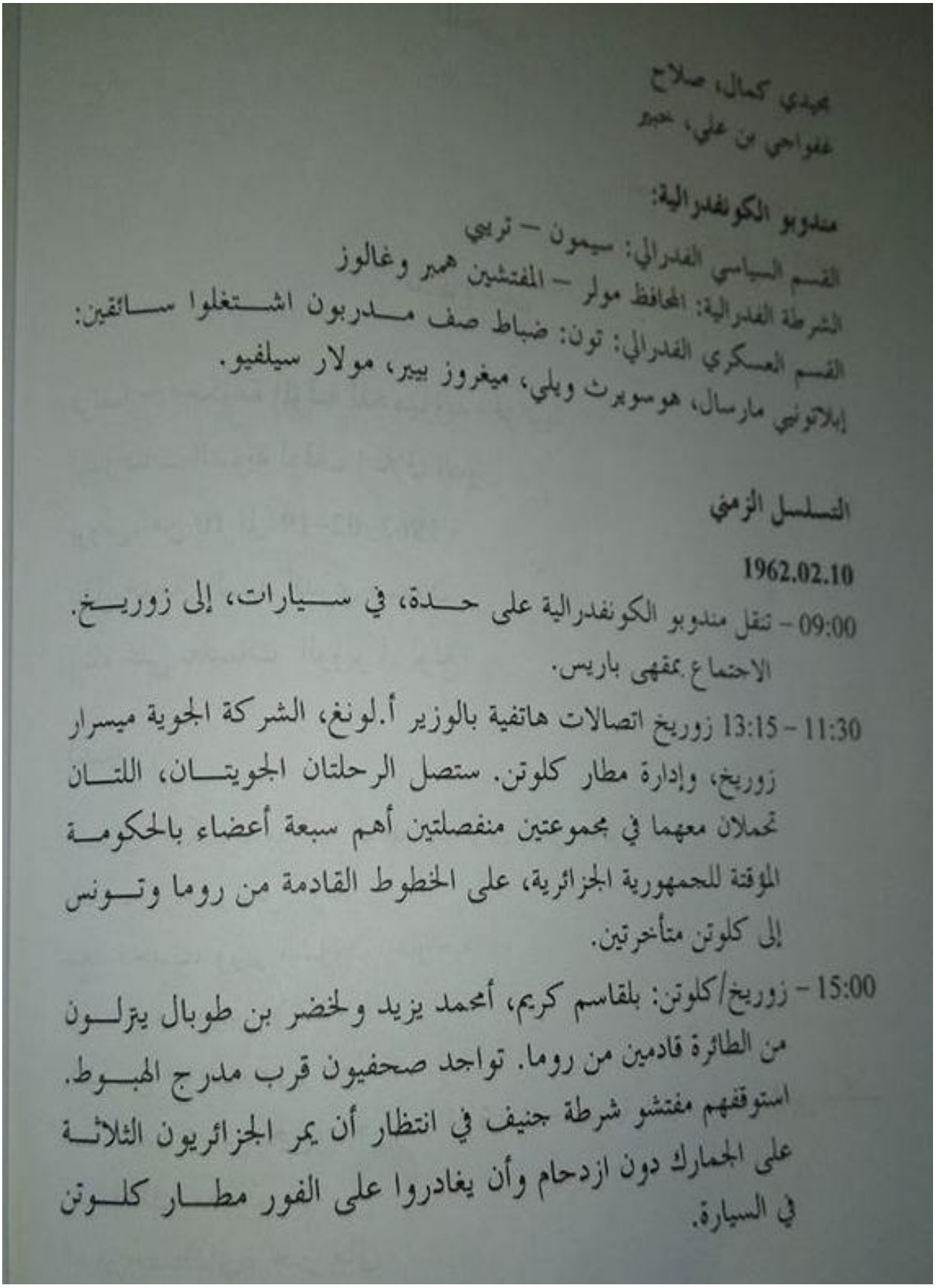

بجيدي كمال، صلاح
عفواحي بن علي، خير

مندوبو الكونفدرالية:
القسم السياسي الفدرالي: سيمون – تريبي
الشرطة الفدرالية: الحافظ مولر – المفتشين همبر وغالوز
القسم العسكري الفدرالي: تون: ضباط صف مدربون اشتغلوا سائقين:
إيلاتوني مارسال، هوسوبرث ويلي، ميغروز بيير، مولار سيلفيو.

التسلسل الزمني

1962.02.10

09:00 – تنقل مندوبو الكونفدرالية على حدة، في سيارات، إلى زوريخ. الاجتماع بمقهى باريس.

11:30 – 13:15 زوريخ اتصالات هاتفية بالوزير أ.لونغ، الشركة الجوية ميسرار زوريخ، وإدارة مطار كلوتن. ستصل الرحلتان الجويتان، اللتان تحملان معهما في مجموعتين منفصلتين أهم سبعة أعضاء بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، على الخطوط القادمة من روما وتونس إلى كلوتن متأخرتين.

15:00 – زوريخ/كلوتن: بلقاسم كريم، أمحمد يزيد ولخضر بن طوبال يترلون من الطائرة قادمين من روما. تواجد صحفيون قرب مدرج الهبوط. استوقفهم مفتشو شرطة جنيف في انتظار أن يمر الجزائريون الثلاثة على الجمارك دون ازدحام وأن يغادروا على الفور مطار كلوتن في السيارة.

15:20 – زوريخ/كلوتن: وصول من تونس، سعد دحلب ومحمد الصديق بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي. لم يتم التخلص من الصحفيين إلا بعد سباق جنوني في شوارع وسط مدينة زوريخ.

18:10 – مدينة إيفاردون. فندق لا بريري. وصول مجموعة كريم بلقاسم.

18:55 – مدينة إيفاردون. فندق لا بريري. وصول مجموعة سعد دحلب. (كلتا المجموعتين سلكتا طريقا زوريخ - ليس - بيان - نيوشاتل - إيفاردون).

1962.02.11

05:00 – تم استقبال الخبراء قاسم ونفتاحي ومجيدي وغفواجي بجنيف ونقلهم برا إلى مدينة إيفاردون.

12:10 – مغادرة الوفد الجزائري (كريم بلقاسم، سعد دحلب، أمحمد يزيد، لخضر بن طوبال، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاي) إلى المركز الحدودي ببوا دامونت عبر أورب، لو بون، لو براسوس. في حين بقي الخبراء الأربعة رفقة ميغروز.

13:05 - الوصول إلى بوا دامونت.

13:20 - وصول مندوبي الأجهزة الأمنية الفرنسية. كانوا هم المسؤولين عن نقل كامل المجموعة إلى غاية منطقة روس. تأخر وصولهم نتيجة سقوط الثلوج ووضعية الطريق غير المستقرة.

13:35 – الوصول إلى روس. تم تقديم الموفدين الجزائريين إلى الوزراء جوكس وبورون ودوبروغلي.

14:00 – لو سونتيي. العودة والانتظار.

21:30 – بوا دامونت. عودة المبعوثين الجزائريين واكبهم إلى غاية الحدود موظفين فرنسيين.

1962.02.12

11:15 - أبلغ قائد شرطة إيفاردون هاتفيا بأن فندق لا بريري مطوق بالعديد من الصحفيين. بتقييمه للوضع بسرعة، تأكد أن بعض الصحفيين والمصورين يشغلون كافة طرق الخروج.

12:30 - مناورة تضليل سمحت للأعضاء السبعة الأساسيين بالوفد الجزائري بمغادرة مدينة إيفاردون في ثلاث سيارات رفقة مندوبين من القسم السياسي الفدرالي والشرطة الفدرالية. مأخوذين على غرة، لم يتمكن الصحفيون من تتبعها.

13:30 - التحقت السيارات الثلاث على حدة بالمركز الحدودي بشاربونيير. واصل المفاوضون الجزائريون طريقهم نحو روس عبر موت، بمواكبة فرنسية وفي سيارات فرنسية.

14:30 - بلدة بيير. تفحص الوضعية. همبر وسيمون يتنقلان إلى مورج ومورات لمعاينة ظروف الإيواء فيها.

20:00 - مورج. وصول الخبراء الجزائريين الأربعة الذين بقوا بإيفاردون.

22:50 - بلدة شاربونيير. عودة المفاوضين الجزائريين.

1962.02.13

00:10 - الوصول إلى مدينة مورج، والإيواء بفندق المحطة.

12:25 - مدينة مورج. مغادرة المفاوضين الجزائريين. (الموفدين السبعة الأساسيين إضافة إلى الخبير مجيدي كمال).

13:45 - بلدة شاربونيير. الوصول. أخذ الموفدون الجزائريون مكانهم في سيارات الموظفين الفرنسيين. في هذه الأثناء، تماطل مكتف للثلوج منع المجموعة من الالتحاق بروس كما كان مرتقبا عبر بلدة موت. حينها قرر السويسريين أخذ المجموعة الفرنسية-الجزائرية إلى بوا دامونت (الوصول على الساعة 14:30)، من حيث تمكنوا من الالتحاق بمنطقة روس خلال بضع دقائق.

15:00 – الانتظار ببراسوس.

– 21:00

23:15 – بوا دامونت. عودة المجموعة المتكونة من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وأمحمد يزيد.

1962.02.14

01:10 – بوا دامونت. عودة الموفدين الجزائريين الخمسة الآخرين. بقيت السيارة التي نقلتهم محاصرة وسط الثلوج على التراب الفرنسي.

01:45 – بلدة لو سونتيي. الإيواء بمنزل دار البلدية. (تمت مرافقة الخبراء الجزائريين الثلاثة الذين بقوا بمورج، من طرف ميغروز إلى فندق مورتنهوف بمورات).

13:00 – بلدة لو سونتيي. مغادرة الوزراء الجزائريين الأربعة. إلى لا كور/روس. (غادر الأعضاء الأربعة المتبقين من الوفد الجزائري نحو مورات).

16:15 – بلدة لا كور. الوصول. بسبب امتلاء الطرق بين لا كور ولو سونتيي بالثلوج، لم يكن ممكنا الالتزام بوقت الموعد الذي تم الاتفاق عليه في عشية اليوم السابق مع الفرنسيين.

17:00 – بلدة لا كور. وصول الموظفين الفرنسيين المسؤولين عن قيادة الموكب إلى غاية روس.

17:15 – مدينة روس. الوصول والانتظار.

17:30 – مدينة روس. تبادل وجهات النظر مع الوزراء الفرنسيين الثلاثة والوزراء الجزائريين الأربعة بغية تحديد، على الجانب التنظيمي، الإجراءات التي من شأنها أن تسهل التقدم المادي للمفاوضات. استبعد الجزائريون الاقتراحات المقدمة من طرف الوزير جوكس، مثل نقل مكان المفاوضات إلى سان جوليان. وأخير اتُفِق على أنه من الآن

وصاعدا سيتم تأمين إيواء وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التراب السويسري على مقربة من المركز الحدودي بلاكسور.
وهذا سيبلغ الوقت المخصص فعليا للمباحثات مداه الأقصى.

18:00 - افتتاح جلسة المفاوضات.

20:45 - نهاية الجلسة.

21:00 - العبور عبر بلدة لاكور.

24:00 - بلدة مورات. الوصول و الإيواء بمورتنهوف.

1962.02.15

10:45 - مورات. مغادرة الوفد الجزائري الذي يتضمن الثمانية أعضاء الذين أتوا في 13-02-1962.

13:00 - لا كور. العبور.

13:05 - لي روس. الوصول والانتظار.

21:10 - لي روس المغادرة.

21:15 - لا كور. العبور.

22:15 - بلدة رول. الإيواء بفندق تيت نوار. (التحق الخبراء الثلاثة، الذين كانوا ينتظرون بمورات، ببلدة رول بقيادة ميغروز).

1962.02.16

09:30 - رول. السيدة مادلين فيرون، محامية بن بلة، تصل من جنيف.

10:30 - رول. مغادرة السيدة فيرون نحو جنيف.

13:15 - رول. مغادرة المبعوثين الجزائريين الثمانية.

14:10 - لا كور. العبور.

14:15 - لي روس الوصول والانتظار.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

01- أوليفي لونغ: الملف السر-باتفاقيات ايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر اذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

02- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر لحسن زغدان ، راديو المطبوعات الجامعية الجزائرية ،ط1،1986

03- رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر فارس غصوب، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

04- زيغود يوسف: اتفاقيات ايفيان الاتصلات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية – الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني (1954-1962)، مجلس الامة، قصر زيغود يوسف – الجزائر 18 مارس، 2010.

05- سعد دحلب: مهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب، الجزائر، 2008.

06- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

المراجع:

01- أعمال الملتقى الدولي عن إشكالية التحرر والتحريات الدولية الراهنة المنعقد بفندق الأوراسي-الجزائر أيم 06،07،08فيفري 2005، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2005.

02- الدبلوماسية الجزائرية من 1830الى 1962: دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2، 2007.

03- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007.

04- عبد الحميد عمراني: جان بول سارت والثورة الجزائرية، الناشر مكتبة مدبولي، ط1، د. ت.

05- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار المعرفة الإسلامي، بيروت،ط1، 1997.

06- محمد جغار: بيان أول نوفمبر 1954، دعوة على الحرب رسالة السلام، قراءة، في البيان، تق محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 1999.

07- محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض،تر، نجيب عياد و صالح المتلولي، 1994

08- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

09- محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

10- مصطفى طلابي وبسام العسلي: الثورة الجزائرية ط1، دار الشوري- بيروت، لبنان، 1982.

11- مصطفى خياطي: الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر قندوز عباد فوزية، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

12- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، 1956-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة، أول نوفمبر 1954 دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

13- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول ثورة التحرير 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

مصادر باللغة الأجنبية:

01- Saad dahleb : mission accomplice, dahleb, alger , 1990.

02- benyoucef ben kheda : la fin de la geurre da geurre lasaccords deviane.o.p.u,1998.

المجلات والجرائد:

01- جريدة المجاهد: الجزائر في مؤتمر الاشتراكية العالمية 1959/07/27.

02- جريدة المجاهد: الجزائر في الأمم المتحدة: 1959/06/29

03- مجلة المجاهد : الطريق إلى ايفيان، العدد 96، 22ماي1961، الجزء الرابع.

04- مجلة المجاهد: "الجمهورية الجزائرية في أول معاهدة دولية"، العدد 73، 25 جويلية 1960، ج3.

الرسائل الجامعية:

01- احمد مسعود سيد على: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961 من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9الى 27 اوت 1967، مذكرة ماجستر جامعة الجزائر، 2001-2002.

02- ميلودي سهام: علاقة الجكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني، سبتمبر 1958 مارس1962، مذكر ماجستير جامعة وهران، 2010-2011.

المواقع الالكترونية:

www.pdffactory.com.

ملخص الدراسة باللغة العربية

جاءت إشكالية موضوعنا كالتالي: مدى مساهمة سويسرا في إنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961–1962؟ فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول وخاتمة ففي الفصل الأول تطرقنا إلى تطور الثورة من الجانب السياسي والعسكري إلى غاية قبول فرنسا التفاوض وحق تقرير المصيرفي 16سبتمبر1959 أما الفصل الثاني فنجد أن الحكومة المؤقتة دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بداية من اللقاءات الشخصية ولغاية المفاوضات السرية وأخيرا المفاوضات الرسمية والعلنية التي أدت في الأخير إلى وقف إطلاق النار في 19مارس1962 كل هذا بمساعدة من الحكومة السويسرية التي تناولناها في الفصل الثالث في الدور والمساعي الحميدة التي قدمتها الحكومة السويسرية في رعاية هذه المفاوضات على ترابها والتي كللت بالنجاح.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية

Our subject discusses the role of Swiss in the algerian-french negations (1961-1962).it is divided into three chapters and a conclusion the first chapter starts with the evolvement of the Algerian revolution politically and militarily until the acceptance of the negations by the French side(dec16th ;1959) the second chapter shows us that the temporary government started negations with the French government since the personal meetings until reaching the secret negations and finally the formal ones that resulted in a cease fire agreement all this will be discussed in the first too chapter with a particular focus on the Swiss roll in supervising and supporting the negations which is going to be dealt with in the third chapter.